سيناريوهات النظام الإيراني ما بعد خامنئي

قراءة في النماذج والخيارات

إعداد مجموعة باحثين

مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية / جامعة قطر
Ibn Khaldon Center for Humanities and Social Sciences/ Qatar University

مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Ibn Khaldon Center for Humanities and Social Sciences

اسم الكتاب: سيناريوهات النظام الإيراني ما بعد خامنئي
قراءة في النماذج والخيارات

تأليف: مجموعة باحثين

الناشر: مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية

بلد النشر: دولة قطر

سنة النشر: 2021

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة
عن وجهة نظر مركز ابن خلدون

مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Ibn Khaldon Center for Humanities and Social Sciences

سيناريوهات النظام الإيراني ما بعد خامنئي

قراءة في النماذج والخيارات

الباحثون

مهرزاد بروجردي
سيد علي الموسوي
سيد جواد ميري
لوسيانو زاكارا
نيكولاي كوزهانوف

الفهرس

مقدمــة 5

المبادلة العليا الثانية: آفاق تغيير القيادة في إيران

مهــرزاد بروجــردي 15

مستقبل المؤسسة الدينية والساحة السياسية الدينية في إيران

سـيد عـلي الموسـوي 47

التفكير في السيناريوهات المحتملة للمشهد السياسي لإيران

ســيد جــواد مــيري 91

التحول المؤسسي للفصائل السياسية في إيران

لوســيانو زاكارا 119

اقتصاد إيران والعقوبات الأمريكية بعد آية الله خامنئي: المرشد يرحل والسنوات الصعبة تبقى

نيكولاي كوزهانوف 166

بسم الله الرحمن الرحيم

سيناريوهات النظام الإيراني ما بعد خامنئي
قراءة في النماذج والخيارات

مُقَدِّمَة

يتضمــن هذا الإصدار مجموعة مــن الأوراق العلمية، تهدف إلى تقديم رؤى استكشــافية للمســتقبل القريب في الداخل الإيراني، لاسيما مرحلة ما بعد المرشــد الأعلى آية اللّه علي خامنئي، وإذ يشــكر المركز مجموعة الباحثين الذين أعدّوا هذه الأوراق، فإنه يودّ أن يشــير إلى أن استكتابهم في هذه المســألة المعقدة قد جاء في ســياق «المواكبة» التي تُعدّ واحدة من الركائز الاستراتيجية لمركز ابن خلدون، ويُقصد بالمواكبة «السعي الحثيث لمعرفــة الواقــع وتطويره»، وذلــك في تناغم مع بقية الأطر الاســتراتيجية للمركــز المتمثلــة في التجديد والمثاقفة والتجســير؛ إذ لن يتســنى للمركز أن يحقــق أيّــاً من هذه الأطر دون معرفة دقيقــة بالواقع، غير أن المعرفة الدقيقة بالواقع ليســت أمراً ميســوراً في كل حين؛ إمــا لأن عوامل كثيرة تتداخل في صناعته، أو لأن من يتصدون لقراءة الواقع ينطلقون من مواقع مختلفة، ويســتخدمون أدوات متنوعة للنظــر، فلن نطمع -والحالة هذه- في الحصــول علــى قراءة واحدة للواقع الواحد، بقــدر ما نطمع أن تتوفر لدينا قراءات تتقارب وتتباعد بتقارب وتباعد المشــارب الفكرية للباحثين والمناهج البحثية التي يعتمدون.

أمــا حينما يُرجى من «قــراءة الواقع» أن تكون خطوة أولية نحو «التنبؤ» بما عسى أن يقع في «المستقبل»، فإن الأمور تصبح أكثر تعقيداً وصعوبة، وســيبدو الفرق بيّناً بين علوم الطبيعة التي يتحدث أصحابها بثقة وجرأة عن مستقبل الظواهر التي يدرسون، والعلوم الإنسانية والاجتماعية التي لا يملــك أصحابها إلا الحديث بحذر، لســيولة الظواهر التي يدرســون، ولكثرة الاحتمالات والمتغيرات التي يواجهون.

ولعل هذه الدراسة التي بين أيدينا عن آفاق تغيير القيادة في إيران تمثل واحدة من أكثر المحاولات جرأة في هذا الصدد؛ ليس لشحّ المعلومات عن الداخل الإيراني، أو للحساسية السياسية التي تصاحب الموضوع وحسب، ولكــن لغموض الإجــراءات التي تتعلق بخلافة المرشــد الأعلى في إيران، ولتشــابك الصراعات الداخلية بين شــخصيات دينية نافذة ومؤسســات سياسية وعسكرية حاكمة، ولتقاطع المصالح وتداخل النفوذ.

وتهتــم هذه البحــوث في مجملها بناحيتين: فهي تهتم مــن ناحية بإبراز الحقائق الأساســية عن مؤسســة المرشد الأعلى في إيران، وما يتصل بها مــن خلفيات تاريخيــة، ومفاهيــم أيديولوجية، وصراعات سياســية، أما الناحيــة الأخــرى فتتعلق بالقراءة الاستكشــافية لما يمكــن أن يحدث في السياســة الإيرانيــة حالة اختفاء المرشــد الحالي، مع تســارع الخطوات لاختيار مرشد جديد خلفاً له.

ولما كانت النزاعات الداخلية في إيران لا تنفصل عن الضغوط الخارجية المتطاولــة، ومــا ترتب عليها من حصــار اقتصادي خانــق، فقد صار من

المناسب أن يفتتح هذا الإصدار ببحث الدكتور نيكولاي كوزهانوف عن: (اقتصاد إيران والعقوبات الأمريكية بعد آية الله خامنئي)، يدور حول معضلة العقوبات الأمريكية في مرحلة ما بعد المرشد الأعلى، ويتساءل: هل تبقى العقوبات رغم رحيل المرشد؟ وهل يعنى ذلك أن تزداد الأوضاع الاقتصادية سوءاً، مما يولد مزيداً من الاضطرابات الاجتماعية، ويعزز موقف التيار المتشدد داخل إيران؟ وللإجابة عن تساؤلاته يطرح مسارين من السيناريوهات الممكنة، ويتوقع في كليهما عدم رفع العقوبات خلال الخمسة أعوام المقبلة، ويتوقع في السيناريو الأول أن خلافة آية الله خامنئي ستنتهي بنهاية السنتين أو الثلاث المقبلة (2023)، ويتوقع في السيناريو الثاني أن ذلك سيحدث خلال عام واحد من الآن (2021)، وفى كل الأحوال فإن الباحث يرى أن إيران تبدو قادرة على مواجهة الجولة الجديدة من العقوبات الأمريكية على المدى القصير، وتستطيع أن تسيطر على الأوضاع الداخلية، وأن اقتصادها سيتدهور ولكنه لن ينهار بصورة كاملة.

أما الدكتور مهرزاد بورجوي (أستاذ العلوم السياسية بجامعة سيراكوز الأمريكية) فتناول في بحثه: المبادلة الثانية: آفاق تغيير القيادة في إيران، فيقرر ابتداء أن التخمين بشأن خلافة المرشد الأعلى في إيران مهمة صعبة، ولكنه يؤكد في الوقت ذاته أن مسألة الخلافة حدث مفصلي لا ينبغي التقليل من شأنه، ويطرح عدداً من الأسئلة الجوهرية مثل: هل هناك تنافس شديد على الخلافة بالفعل؟ وهل من المحتمل أن يبدأ المرشد

الجديد تغييرات للوصول إلى نوع من التسوية مع الداخل والخارج؟ وما مدى نسبة حصول انقسام النخبة السياسية بسبب الخلافة والتغييرات القادمة؟ وهل ستؤدي هذه الانقسامات إلى اضطرابات؟ وما التحديات التي سيتعين على المرشد الجديد التعامل معها؟ وبعد تحليل دقيق للأوضاع السياسية في الداخل الإيراني، ولقوائم المرشحين المحتملين، وللدور المرتقب للحرس الثوري، ينتهي الباحث إلى القول إنه من المستبعد أن يرشح آية الله خامنئي شخصاً معيناً لخلافته، ولكنه سوف يلقي تلميحات بشأن من هو مؤهل لخلافته، وسيقوم المقربون منه بفك شفرة الرسالة، ثم يختم الكاتب بحثه بالتأشير على أبرز المرشحين للخلافة، بحسب توقعاته.

ويقدم الأستاذ سيد جواد ميري (أستاذ علم الاجتماع في معهد الدراسات الإنسانية والثقافية بطهران) بحثاً بعنوان: التفكير في السيناريوهات المحتملة للمشهد السياسي لإيران، ويرى ابتداء ضرورة أن توسع دائرة النظر لقضية الخلافة، فلا تختزل جميع تعقيدات المجتمع الإيراني في شخص، ولا تحصر في سؤال من يخلف هذا القائد أو ذاك، وإنما ينبغي أن تفهم في إطار الثقافة السياسية الإيرانية الممتدة عبر القرون، والتي يأتي التركيز فيها على الحفاظ على الهوية الحضارية لإيران، فقد يكون الشعب غير راضٍ عن النخبة السياسية الحاكمة، ولكن ذلك لا يعني أنه سيبتعد عن الإرث الثقافي لإيران.

وبناء على ذلك، فهو يرى أن رحيل آية الله خامنئي سيضع الأمة أمام

صدمــة كبيرة، غير أن تلك الصدمــة لا تمثل نهاية للدولة، ويتحدث عما يســميه «الكاريزمــا الجماعية» في إشــارة إلــى الهالة التــي ظلت تحيط بالجيل الثوري الذي أطاح بالشــاه، وأنشــأ الدولة، وشــارك في الحرب، ويعتقد أنه من الممكن أن تســقط تلك الهالة على مؤسسة المرشد الأعلى (مــن خلال مســاعدة الجهاز البيروقراطي)، وأن ذلــك قد يمهد الطريق للقيادة الجدية التي ستخلف آية اللّه خامنئي.

وبعد تحليل مســتفيض للتيارات الرئيســية في إيران، وفحص للتوترات بــين الدين والتجارة، وبين الدين والسياســة، يخلــص للقول: بأنه لا تزال هنــاك احتمالات لإصلاحات هائلة مــن داخل النظام، وقد يكون آية اللّه خامنئي بطل هذا الإصلاح الذي يختلف اختلافاً عميقاً عن الإصلاحات الليبراليــة أو الليبراليــة الجديــدة التــي اقترحهــا الإصلاحيون في عهد خاتمــي؛ وأنه ســيكون من الخطأ الشــديد التفكيــر في المجتمع الإيراني عموماً من خلال الصور القديمة السابقة للثورة، إذ مرّ الإيرانيون بحسب تقديــره بتحولات ذهنية وثقافيــة هائلة لم تكن متوقعة منذ أربعين عاماً، ويعتقــد أن أي ســيناريو محتمــل يجــب أن يأخــذ البعــد الاجتماعي في الاعتبار؛ لأنه بدون هذه الملاحظة، ســتكون جميع المقترحات السياســية عبارة عن مقترحات واهنة.

وفى دراســته عن مســتقبل المؤسســة الدينية في إيران، يؤكد سيد علي الموســوي أن سؤالاً مثل: من الذي سيقود الجمهورية الإسلامية في إيران بعد آية اللّه خامنئي ظل يسيطر لفترة طويلة على المراكز البحثية العالمية،

إلا أن هــذا الســؤال ليس بذي أهمية كبــرى، إذ إن القضية الأكثر أهمية -بحســب ما يرى- تكمن في تحليل «الصندوق الأسود» للمؤسسة الدينية الإيرانية، وأن محاولة فك شفرة هذا الصندوق تتطلب فهم طبيعة العلاقة بين القائد والهرم الهيكلي للمؤسسة الدينية، ومستقبل هذه العلاقة ومدى تفاعلاتها مع القوى الأخرى في الساحة السياسية.

وبعد عرض دقيق لتاريخ المؤسســة الدينية في إيران ولدورها السياسي، وتحليل لهيكلها، وتوضيح للعلاقة بين الأمة والإمامة، وشــرح للعلاقة بين تيارات التنوير العلماني (اليسارية والليبرالية)، ينتهي للقول بأنه، وحسب تجربــة القــرن الماضي، فإن مؤسســة علماء الدين تعتبــر الغرب عدوها الرئيسي، وتعتقد أن الغرب لا يلتزم بالأنظمة والقوانين الدولية في تعامله مــع إيــران، وأنه لا يفهم ســوى منطق القوة، ولا يلتــزم بالمنطق والقواعد الأساســية الدولية المتعارف عليها، لذلك لا يوجد أمام إيران سوى طريق واحــد، هو المضــي إلى الأمام بالوعــي والقوة دون أي اعتبــارات أخرى، ومــع ذلــك، فهذا لا يعني -في نظــر الكاتب- أنه من المســتحيل الوصول إلــى اتفاق مع العدو، إذ إن تاريخ المؤسســة الدينية الشــيعية تاريخ مليء بالصراعــات، وفي الوقت نفســه فهو حافل بالاتفاق مــع القوى الحاكمة، ثــم يؤكــد أخيراً أنه لا يمكن إزالة ســلطة المؤسســة الدينيــة في الجانب السياســي أو الدينــي في إيــران، حيــث يتمتع الجيل الجديــد في منظمة المؤسسة الدينية بمزيد من القوة للاستفادة من حسنات نظام الحداثة في ظل التقاليد الإســلامية، وهذا يعني -بتقديره- أن مؤسســة علماء الدين

ستزداد قوة في الفترة المقبلة.

وأخيراً يتناول الأستاذ لوسانيو زاكارا مفهوم «الفصائل السياسية» ودورها في السياسة الإيرانية، ويقرّ بوجود محاولات عديدة لتحديد معنى الفصائل ودورها في السياق الإيراني على مدار الأربعين عاماً التي هي عمر الجمهورية الإيرانية، ومع هذا، تبقى غالباً المعاني السلبية المرتبطة بالمصطلح؛ بسبب حقيقة أن الكتابات السابقة عن التحزّب ظهرت في سياق عمليات التحول الديمقراطي والحداثة الأكثر تطوراً، حيث تعرضت الأحزاب السياسية للتحول المؤسسي والدمج، ومن ثم، فالأمر لا ينطبق على إيران أو غيرها من دول المنطقة ذات المؤسسات الأولية أو الأنظمة الحزبية، وفي هذا الصدد، يُنظر للفصائل على أنها «صفة تميز المراحل الأولى لما يطلق عليه عملية التحديث، حيث انفصل الأفراد والمجموعات عن الأنماط التقليدية للممارسات السياسية، ولكن تبقى المشاركة السياسية والتحول المؤسسي منخفضين، ولكن هذا لا ينطبق في مجمله على الحالة في الجمهورية الإسلامية؛ حيث تختلط الانتماءات السياسية في أغلب الأحيان بالانتماءات العائلية، والدينية، والزبونية، والإقليمية، ومع هذا، فالمجموعات البرلمانية والاتحادات السياسية الدينية تطلق عليها الصحافة الإيرانية «فصائل»، مما يجعل أمر تعريف المعنى الدقيق لهذا المفهوم صعباً بالنسبة للوضع في إيران، ومن المتعارف عليه وجود إشارات إلى الفصائل «الإصلاحية» أو «المحافظة»، حيث يشار إليهما أحياناً على أنها «اتجاهات» أو «أيديولوجيات» واسعة في داخل

الأطياف السياسية الإيرانية، كما يستخدم المصطلح عند وصف اتحادات سياسية بعينها مثل: «رابطة رجال الدين المقاتلين»، و«جمعية رجال الدين القتاليين»، واللتان قد تم تسجيلهما رسمياً، وبالرغم من التساؤلات حول استخدام المصطلح عند وصف النظام الانتخابي الإيراني، تُعد ممارسات «الفصائل ذات السمة الشخصية» مفيدة لأنها «تعتمد على الزبونية، والتي تُعد أيضاً الآلية المركزية للتعبئة»، وهذا يبدو أكثر وضوحاً بالنظر إلى تكون المجموعات البرلمانية وسلوكها أثناء جلسات النقاش والتصويت، وبما أن حدود الأحزاب ليست معروفة بوضوح، فسلوكها لا يعتمد على الانتماء الحزبي أو الالتزام، ولكن على الاتفاقيات غير الرسمية المرنة والقابلة للتغيير بين المجموعات المختلفة أو حتى الأفراد، استناداً إلى عوامل كثيرة أخرى مثل الانشقاقات الزبونية، والإقليمية، والسياسية، والعائلية، والدينية.

وبعد عرض مفصل للنظام الانتخابي في إيران، ولنظام الفصيل الحزبي وتأثيراته، يرسم الباحث خريطة دقيقة لتلك الفصائل، ثم يقوم في ضوء ذلك بتحليل السيناريوهات المستقبلية، منتهياً إلى القول إنه رغم أن النظام السياسي الإيراني يتسم بالديناميكية، ورغم أن نظام الفصائل السياسية قد منحه المرونة المطلوبة في أوقات إعادة التهيئة للقائد الجديد أثناء الانتقال من آية الله روح الله الخميني إلى آية الله علي خامنئي، فإن الموقف الراهن يتطلب هيكلاً أكثر استقراراً يضع على رأس أولوياته الاستقرار والشفافية، وبدون مزيد من الإصلاحات في أنظمة

الانتخــاب والأحزاب، فالســيناريو المرتقب في حالة تعيين قائد جديد أنه سيواجه مشكلات مشابهة فيما يخص الشفافية والدقة لعملية الانتخاب كلها كما واجهها القائد الســابق في 1989م، ويعتقد أن الســيناريو الذي يتضمــن إصلاحات على النظام الانتخابي ونظام الأحزاب ســيوفر إطار عمل لانتقال أكثر سلاســة، ليس فقط في حالة القيادة، ولكن أيضاً على المســتوى الرئاســي في الانتخابات المقبلة، مما يعــزز الهيكل الجمهوري، ويحقــق للعمليــات الانتخابية المقاييــس الدولية المطلوبة لتصبح ســارية ومقبولة على المستوى الدولي.

وبعد،

فإنّــا نرجو لهــذا الإصدار ببحوثه الخمســة، أن يكــون بداية لمزيد من الدراسات الاستشــرافية، التي تستند على وصف صادق للواقع، وتحليل عميق لعناصره، وتبيان لعلاقاتها المتداخلة والمتقاطعة، مع تصويب النظر نحو المستقبل بقدر ما يسمح به المنهج العلمي وما يتيح من أدوات.

ولا يســع مركز ابن خلدون إلا أن يتوجه بالشكر لمجموعة الباحثين على ما أبدوا من براعة وشجاعة في تناول هذه الموضوعات الشائكة.

أ.د. التجاني عبد القادر

رئيس قسم العلوم الاجتماعية

مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية

المبادلة العليا الثانية:
آفاق تغيير القيادة في إيران

مهرزاد بروجردي

ملخص البحث:

في الوقت الحاضر، تبرز النقاط الآتية فيما يتعلق بخلافة المرشد الأعلى في إيران:

لا يوجد وريث مجمع عليه أُعدّ ليكون الخليفة.

لا يوجد رجل دين كبير يمتلك الجاذبية المطلوبة، أو يتمتع بقاعدة اجتماعية مستقلة عن الدولة.

لا يوجد أي قائد يمكن اعتبار سجله وآرائه غير مثير للجدل.

لا يوجد مرشح معروف له جاذبية بين الطوائف.

هذه الحقائق تعني أنه: (أ) سوف تُسمع الأصوات المعارضة بغضّ النظر عمن سيظهر في النهاية في دور الخليفة (ب) سيكون المرشد القادم أقل قوة من المرشد الحالي (جـ) هناك احتمال لعدم الاستقرار السياسي، ولكن ينبغي عدم المبالغة في ذلك.

أهمية تعاقب القيادة

التخمين بشأن عملية خلافة المرشد الأعلى في إيران مهمة صعبة، نحن نعلم أن الخلافة سوف تتشابك مع الصراعات الداخلية حول دور

مختلف الأفراد والمؤسسات الحاكمة وسلطتها ونفوذها، ومع ذلك، فإن عملية صنع القرارات الغامضة وعدم الشفافية يجبران -على حد سواء- المحللين وصنّاع السياسات على المشاركة في ألعاب التكهن والتخمين، ومع ذلك، من الصعب التقليل من أهمية هذا الحدث لما يلي:

أولاً: لأنه سيكون فقط ثاني خليفة ناجح للمرشد في جمهورية إيران الإسلامية.

ثانياً: كان خامنئي الركن الأساسي للجمهورية الإسلامية خلال العقود الثلاثة الأخيرة.

ثالثاً: ومن الممكن أن يستمر حكم المرشد الجديد لعقود عديدة، وقد سبق أن توقعت شركات تقييم المخاطر مثل Fitch Solutions أن إيران «ستواجه مزيداً من عدم الاستقرار على مدار الأعوام القادمة من المنافسات السياسية لتخلف المرشد الأعلى»[1]، وبطبيعة الحال فإن هذا يشير إلى المخاوف بشأن تقلب السياسات الإيرانية الداخلية والخارجية في السنوات المقبلة.

تواجهنا مجموعة من الأسئلة مثل: ماذا تعلمنا من انتقال منصب المرشد من آية الله خميني إلى آية الله خامنئي؟ وما معايير التكييف والتشخيص المتعلقة بالخلافة؟ وهل هناك تنافس شديد على الخلافة بالفعل؟ وهل

---

(1) مهرزاد بوروجردي أستاذ العلوم السياسية بجامعة سيراكيوز. العنوان: 100 إيجرز هول، سيراكيوز، نيويورك 13244، الولايات المتحدة الأمريكية، *mborouje@syr.edu*

فيتش سوليوشنز «قد تثبت أن عملية خلافة القائد الأعلى لإيران تزعزع الاستقرار» (2019)، وهي متاحة على الإنترنت على الموقع: *https://bit.ly/2NI7w76*.

من المحتمل أن يبدأ المرشد الجديد -لا سيما إذا كان من جيل الشباب- في إجراء تغييرات من الأعلى، أو في الوصول إلى حل تسوية داخلية وخارجية؟ وما نسبة حصول انقسام النخبة السياسية والعسكرية بسبب عملية الخلافة أو التغييرات القادمة؟ وهل ستؤدي هذه الانقسامات إلى اضطرابات؟ وما التحديات القريبة والبعيدة التي سيتعين على المرشد الجديد التعامل معها؟ ما السقف الزمني لتعزيز قاعدة سلطته؟ سيجيب هذا الفصل بما هو محتمل عن بعض هذه الأسئلة.

الفشل في تعاقب القيادة

في 23 نوفمبر 1985م، عيّن مجلسُ الخبراء آيةَ الله حسين علي منتظري نائباً للمرشد الأعلى، وكان منتظري (1922-2009م)، الذي كان أحد كبار مساعدي آية الله خميني، قد تعرض للتعذيب الشديد على يد «سافاك» (منظمة المخابرات والأمن القومي في عهد الشاه الأخير)، وعند إطلاق سراحه من السجن في نوفمبر 1978م، انضم إلى خميني في باريس[1]، وبعد الثورة أصبح منتظري إمام صلاة الجمعة في طهران وقم (بين عامي 1979 و1981م)، وفي أغسطس 1979م، تم انتخابه لجمعية فحص الدستور النهائي، حيث أصبح المدافع الرئيس عن مبدأ ولاية الفقيه التي أنشأها آية الله خميني في عام 1970م.

(1) لقراءة دراسة عن حياته وفكره، انظر إلى تأليف سيافوشي: منتظري: حياة وأفكار آية الله الثورية في إيران (2017).

وفي نوفمبر 1986م، كشفت صحيفة لبنانية فضيحة إيران - كونترا، والتي تتضمن بيع إدارة رونالد ريجان الأسلحة لإيران في مقابل إطلاق سراح الأسرى الأمريكيين في لبنان، ثم تخصيص الإيرادات الناتجة من المبيعات لتمويل الكونترا في دولة نيكاراجوا دون علم «الكونجرس»، ويبدو أن صهر آية الله منتظري هو الذي سرّب الخبر، وأُعدم بعد أحد عشر شهراً إثر حكم محكمة رجال الدين عليه بالإعدام، هذا الحدث شوّه العلاقات بين خميني ومنتظري، وحدث الانقطاع التام بين الرجلين في يوم 25 من مارس عام 1989م، عندما بثّت محطة إذاعة «بي بي سي» الفارسية رسالة كتبها منتظري إلى خميني قبل نحو ثمانية أشهر، ينتقد فيها منتظري الإعدام الجماعي للسجناء السياسيين في صيف 1988م انتقاداً شديداً[1]، ووصف فظائع النظام بأنها أسوأ من تلك التي ارتكبها نظام الشاه، في اليوم التالي، قام خميني بعزل منتظري الذي وصفه سابقاً بأنه أحد أقرب تلاميذه[2].

قضى العشرين سنة المتبقية من حياته في قم تحت الضغط، ولكنه واصل معارضته للنظام وانتهاكاته لحقوق الإنسان، باعتباره المنشق الديني البارز، وفي يوم 14 من شهر نوفمبر سنة 1998م، ألقى خطاباً انتقادياً في قُم أدى إلى وضعه قيد الإقامة الجبرية في منزله، والذي

(1) للاطلاع على مناقشة حول هذه الإعدامات، انظر تأليف أيبراهيمين: اعترافات التعذيب: السجون والتراجع العلني في إيران الحديثة (1999).

(2) بسبب هذه التجربة السيئة، لم يكن خميني مستعداً لتعيين شخص آخر كنائب للمرشد الأعلى.

استمر حتى 30 يناير 2003م.

تجدر الإشـارة إلـى أن منتظـري كان في البداية مدافعاً متحمسـاً عن نظرية ولاية الفقيه، وكان أقوى المؤيدين لإدراج هذه النظرية في الدستور خـلال اجتماعات الجمعية للفحص النهائي للدسـتور (19 أغسـطس - 15 نوفمبـر 1979م)، معتبراً أن المسـودة الأولية التـي أعدها محامون غير شـرعيين لم تذكـر نظرية ولاية الفقيه على الإطـلاق[1]، وكان يلقي محاضـرات حـول هذه النظرية التي تمّ بثها مباشـرة على الراديو، ولكن منتظري -الذي عُرف بصراحته- أصبح قلقاً من القوة المفرطة التي عُهد بها إلى المرشـد، وكيف أسـيء تطبيق هذه القوة بشـكل متزايد في عهود خمينـي وخامنئـي، على الرغم من أنه لم يتراجع أبداً عن دوره في تطبيق نظرية ولاية الفقيه، فقد أثبت منتظري أنه أحد النقاد الرئيسين لإساءة تطبيـق هـذه النظرية، وقد حافظ على وجهـة النظر هذه حتى وفاته في 20 ديسمبر 2009م.

الخلافة الأولى

بعد مرور ستة وستين يوماً على عزل آية الله منتظري، تُوفي آية الله خميني في 3 يونيو 1989م، دون تعيين نائب آخر لمنصب المرشـد، وفي اليوم التالي، اجتمع أعضاء مجلس الخبراء في جلسة خاصة لمعالجة هذه المسألة، ووافقوا على عزل

(1) راجع تأليف سيافوش راندجبار-داعمي: «بناء الدولة الإسلامية: إعادة النظر في مسودة دستور 1979» (2013).

منتظري، ولكنهم اختلفوا حول قضية أخرى، وهي: هل سـيخلف خميني «مجلس قيادة» أم مرشـد واحد؟ صوّت أعضاء مجلس الخبراء بأغلبية 45 صوتاً، مقابل 23 صوتـاً، لصالح انتخاب المرشـد الوحيد للحفاظ على الاسـتمرارية، وإغلاق الباب أمام أي مشـاحنات يمكن أن تضرّ بمصداقية النظام، وتضعف من منصب المرشـد، عندما رُشح السيد علي خامنئي (من مواليد 16 يوليو 1939م) الملازم الطويـل لآيـة الله خميني، والرئيس في تلك الفتـرة (1981-1989م) للمنصب، جـادل بأنه لم يشـعر أنـه مؤهّل للدور، واعتبر ترشـيحه انتهاكاً لنصّ الدسـتور وللبروتوكول الديني.

علـى الرغم مـن تحفظاته، صوت مجلـس الخبراء بأغلبيـة 60 صوتاً مقابـل 14 صوتـاً في نفـس اليوم لتعيـين حجة الإسـلام خامنئي، الذي كان قـد بلغ مـن العمر 50 عامـاً، على آية الله محمد رضـا الكلبيكاني (البالغ 92 عاماً)، حتى يتم إجراء استفتاء جديد[1]. لم يكن الشعب يعلم أن التعيين مشـروط بالموافقة على الدسـتور المعدّل بعد حوالي شـهرين، حتى نشـر صحفي إيراني منفي شريط فيديو مسرب للاجتماع في يناير 2018.[2]

كان تعيـين خامنئـي في الحقيقـة مخالفاً للدسـتور. انظـر في الجدول الزمني الآتي:

(1) بالنظر إلى أنه كان هناك 80 عضواً حاضراً في مجلس الخبراء في عام 1989، فلا بد أن بعضهم امتنع عن التصويت في جولتي التصويت.

(2) راجع: https://bit.ly/2Zee1y1

24 نيسان / أبريل 1989: بعد ثمانية وعشرين يوماً من إقالة منتظري، أرسل خميني خطاباً إلى الرئيس خامنئي يخبره فيه بأنه عين مجلساً مكوناً من عشرين عضواً لمراجعة الدستور.

29 أبريل 1989: بعث خميني برسالة ثانية إلى رئيس مجلس الخبراء يقول فيها: «منذ البداية كنت أؤمن، وقد أصررت على أن شرط المرجعية ليست ضرورية (كشرط لمنصب المرشد)».

3 يونيو 1989: توفي خميني إثر نوبة قلبية قبل أن يكمل المجلس تعديلاته الدستورية.

4 يونيو 1989: عين مجلس الخبراء خامنئي ليكون المرشد.

28 يوليو 1989: تمت الموافقة على الدستور المعدل في استفتاء وطني عقد بالتزامن مع الانتخابات الرئاسية.

وبعبارة أخرى، عندما تم انتخاب خامنئي مرشداً من قِبل مجلس الخبراء، كان من المفترض أن تتم الخلافة بناءً على شروط الدستور الذي تم التصديق عليه في 2-3 ديسمبر 1979، والذي تطلب من المرشد أن يكون مرجعا، وليس النسخة المعدلة التي تم التصويت عليها بعد انتخابه. ومع ذلك، فقد قدّم خميني برسالته المؤرخة 29 أبريل مباركته للمجلس لإجرائهم «التعديل الدستوري الذي سمح لرجل دين متواضع نسبيّاً، علي خامنئي، بأن يخلفه كمرشد».[1]

(1) سميث، «القيادة الكاريزمية لثورة إيران»، لوب لوج، 25 فبراير 2019.

على هذا النحو، انتصرت المصلحة السياسية على التمسك بالمبادئ، وتم تخفيض مؤهلات المرشد الأعلى من كونه أعلى رجل دين شيعي رتبةً إلى كونه مجرد عضو من رجال الدين ومن سُلالة سياسية ثورية. فيمكن أن يقال إن الكاريزما أدت إلى تولي الرئيس الاجتماعي – علي خامنئي – المنصب الرسمي، وكان الأساس الشرعي لاختياره من قبل مجلس الخبراء كقائد أعلى[1]، ولا يزال يشغل هذا المنصب بعد ثلاثة عقود، وتُعدّ فترة حكمه من أطول فترات الحكم في التاريخ الإيراني الحديث.

لم يتسم هذا الانتقال السلس للسلطة بأيٍّ من أزمات الخلافة التي حلّت بالدول الثورية الأخرى، كما كتبتُ في مقال آخر: «تمكّن خامنئي من تشكيل النظام الإيراني حسب رغبته من خلال موهبته ومنصبه المؤسسي المحظوظ، لقد أظهر مهارات سياسية بارعة، وهو المستفيد غير المقصود من نظام ثيوقراطي قرر التعامل مع تحديات مرحلة «زعيم ما بعد الكاريزمية» بعد وفاة آية الله العظمى السيد روح الله خميني، من خلال تركيز مزيد من السلطة في أيدي الأفراد، وحيث إن خميني استخدم جاذبيته لتعزيز مكتب المرشد الأعلى، فقد عزز خامنئي هذا المنصب من خلال تقوية البيروقراطية، والاعتماد على قوات الأمن، واستخدام السياسة غير الرسمية، بفضل مسيرته الإدارية الطويلة، ومبالغته في مواقفه الأمنية، وسليقته في الإدارة التفصيلية، تمكن خامنئي من السيطرة

(1) كانت لمنتظري تساؤلات حول مؤهلات خامنئي كمرشد أعلى إلى وفاته، ورغم إقامته الجبرية في منزله فإن الكل كان يعلم أن مكانته العلمية كانت أعلى من مكانة خامنئي الذي يلقب الآن بـ «آية الله».

على خصومه السياسيين ورجال الدين على نحو متزايد، وجمعِ قدراً كبيراً من السلطة في مكتب المرشد الأعلى، ويمثل هذا المنصب حكومة موازية قوية وغير شفافة وغير خاضعة للمساءلة، إن أي نقاش حول التطور السياسي للجمهورية الإسلامية يجب أن يتصدى للمنصب العظيم الذي يملكه المرشد الأعلى، والثروة الهائلة الكائنة تحت تصرفه»[1].

لا يزال نفس أنواع التخوفات من تعاقب القيادة التي نالت الاهتمام في عام 1989 سائدة حتى اليوم، ولم يقتصر الأمر على استمرار التحزب، بل يمكن القول إن النظام ربما يواجه ظروفاً محلية وإقليمية ودولية أكثر خطورة في الوقت الحالي، وبالتالي، يجب أن تسود الرغبة في الانتقال السلس وتجنب أي أزمة شعبية واسعة النطاق (مثل التحرك الأخضر في عام 2009)، هذه المخاوف تبرز معايير معينة ستعاني منها النخبة السياسية في إيران حول تشخيص الخليفة القادم وكيفية تعيينه، كما كان في عام 1989، ويتعين على المرء النظر إلى الآليات والإجراءات الرسمية وغير الرسمية (المفاوضة والإكراه والاختيار المشترك) التي تؤثر على اختيار المرشد الأعلى المقبل.

دور المرشد الأعلى الحالي

على مدار العقود الثلاثة الماضية، أسس خامنئي نفسه كركيزة لا يُستغنى عنها للنظام الإسلامي، فبالتالي، ينبغي عدم التقليل من رغبته

(1) بوروجردي ورحيمخاني، «مكتب المرشد الأعلى: مركز ثيوقراطية»، في: السلطة والتغيير في إيران: سياسة الخلاف والتوفيق، تحقيق: برمبرج وفرحي (2016)، ص135.

وقدرته على تشـكيل صراع القيادة، خاصـة بالنظر إلى ضعف الأحزاب السياسـية والبيروقراطيـة والجيش النظامي؛ لأنه شـغل هـذا المنصب لفتـرة طويلة؛ ولأنه ذو دهاء سياسـي وإدارة تفصيليـة، فمن المنطقي أن نتوقـع أنه خطـط للخلافة بعناية، وبهدف الحفاظ علـى صيته، والتأكد من الحدّ الأدنى من التنافر في نظام سياسي متحزب، ولا ينبغي استبعاد «الشـبكة الشـخصية» لخامنئي، الذي عيّن شـخصيّاً مئات المسؤولين في مناصب رفيعة المسـتوى، بمن فيهم رجال الدين السـتة في مجلس صيانة الدستور، والأعضاء الأربعة والأربعين في مجمع تشخيص مصلحة النظام الحالي، إضافة إلى تعيين رؤسـاء السـلطة القضائية، والجيش النظامي (القـوات البريـة، والجويـة، والبحرية)، وقـوات إنفاذ القانـون، وقادة[1] الحرس الثوري الإسـلامي (IRGC)، وأهم المؤسسات الدينية والخيرية والثقافية والتعليمية[2]، علاوة على ذلك، ما لا يقل عن خمسة وستين في المائة من الأعضاء الحاليين في مجلس خبراء القيادة الخامسـة، المكلفين بتقييم أداء المرشد الأعلى واختيار خليفته هم بمثابة الممثلين الشخصيين لخامنئـي (بمـن في ذلك أئمة صـلاة الجمعة الذين يختارهـم)، وبالتالي يكفّون عن تحدي رغباته.

(1) ويشمل ذلك القائد الأعلى، ونائب القائد، وقادة القوات البرية في الحرس الثوري الإيراني، والقوات الجوية والبحرية، وقوات الباسيج، ومدير منظمة الاستخبارات في الحرس الثوري الإيراني، ورئيس مركز البحوث الاستراتيجية في الحرس الثوري الإيراني، وغيرها كثير.

(2) للحصول على قائمة مفصلة لهؤلاء الأفراد، راجع: بوروجردي ورحيمخاني، إيران ما بعد الثورة: دليل سياسي (2018)، ص46-50.

يُعلَم من سيرة خامنئي أنه رجل يكافئ الولاء ويضع ثقته في معارفه القدامى وطلابه السابقين، إلى يومنا هذا، كثير من المقرّبين منه إما قدموا من نفس المنطقة، أو خدموا معه حينما كان نائباً لوزير الدفاع، أو حينما كان في السنوات الأولى من رئاسة الجمهورية الإسلامية، وخلال فترة توليه منصب المرشد الأعلى إلى الآن، تعامل خامنئي مع سبعة برلمانات، وسبعة مجالس تشخيص مصلحة النظام، وستة مجالس صيانة الدستور، وأربعة مجالس خبراء القيادة، وأربعة رؤساء (يخدم كل منهم فترتين متتاليتين)، لقد أتقن فنّ «السياسة خلف الكواليس»، فالذين استفادوا من هذه الشبكة الشخصية يريدون حماية مصالحهم في فترة ما بعد خامنئي أيضاً.

يجب على خامنئي أن يتخذ قرارات في بعض المسائل المهمة المتعلقة بخلافته، فالمسألة الأولى تتعلق بكيفية التعاطي مع قضية المرشح الذي سيعقبه، هل سيعلن عنه أمام الملأ أم يعمل على تصديره عبر العمل خلف الكواليس، والذي يبدو أن خامنئي لن يعلن عنه لثلاثة أسباب:

أولاً: وصَفَه أحدُ علماء النفس السياسيين البارزين الذي درس شخصية خامنئي القيادية، بأنه رجل «ينظر إلى السياسة على أنها فن التعامل مع التهديدات»، وأنه «يؤمن بالبقاء حذراً باستمرار، وأنه لا يثق بنوايا الآخرين»، وأن «شخصيته مكيافيلية للغاية، ويستخدم الناس والمشاريع

للحفاظ على السلطة»[1].

ثانيـاً: لا يريـد خامنئـي - وهـو ما زال حيّاً- أن يتقاسـم الشُّـهرة مع شخص آخر.

ثالثـاً: قـد يرغـب في منع تكرار ما حـدث مع آيـة الله منتظري؛ فمن المحتمـل جـدّاً أنه يسـتخدم مهـارات المفاوضة خلـف الكواليس؛ لإقناع النخـب المتخندقـة بدعم المرشـد الجديـد[2]، إذا غادر خامنئي المشـهد بطريقة طبيعية وتدريجية، فإن مكتب المرشد الأعلى أو ما يُسمى بـ «بيت رهبـري» (جزء من الدولة العميقة لإيران) يمكن أن يضمن الاسـتخلاف السلس من خلال استدعاء مجلس الخبراء، والسيطرة على تدفق الأخبار، واستخدام وسائل أخرى[3].

المسألة الثانية التي يواجهها خامنئي هي محدّدات الشخص الذي يمكن أن يسـتمر بشكل أفضل ويبني على أسطورته التي أنشأها خلال العقود الثلاثـة الماضيـة، وبما أنـه قد بلغ الثمانين عاماً فإنه يـدرك أنه إذا كان سـيخلفه رجل دين كبير السـن وذو صحة رديئة، فقد تواجه الجمهورية الإسـلامية المشـكلات نفسـها التي واجههـا الحزب الشـيوعي للاتحاد السـوفييتي في ثمانينيات القرن العشـرين، حيث قضى يوري أندروبوف

(1) هيرمان، «ملامح خاتمي وخامنئي ورافسنجاني القيادية»، مخطوطة غير منشورة.

(2) على حسب كلام هاشمي رفسنجاني، بدأ فريق عمل داخل مجلس الخبراء في تقييم المرشحين ابتداء من ديسمبر 2015. انظر https://bit.ly/2E23aNR

(3) في حين أنه لا يوجد من يعمل حالياً في المكتب ممن لديه الإمكانيات الواجبة للحكم كالمرشد الأعلى في المستقبل، إلا أنهم سوف يلعبون دوراً حاسماً في عملية الخلافة.

(مواليـد 1982-1984م) وكونسـتانتين تشـيرنينكو (1984-1985م) فترات قصيرة في الحكم بسـبب الشـيخوخة، وبعبارة أخرى، فإن منصب المرشد الأعلى -وهو نقطة ارتكاز السياسة الإيرانية- مهم للغاية، بحيث لا يمكـن وضعـه بين يدي من بلغ الثمانين أو التسـعين عامـاً من العمر، وهذا يبعد العديد من الأعضاء البارزين من الجيل الأول من رجال الدين الثوريـين، مثل محمد إمام كاشـاني (88) وأحمـد جناتي (92) ومحمد تقـي مصباح يزدي (84) ومحمد علي موفاهيدي كرماني (88) وحسـن صناعـي (82) ومحمـد يزدي (88)[1]. كذلك ينبغـي أن نتذكر أن الذين يحملـون لقب «آية الله العظمى» من الأربعة الآخرين الذين تم ذكرهم في عام 1989 كمرشـحين لمنصب المرشـد الأعلى هم الآن من كبار السـن، وهم: عبد الله جوادي أملي (86)، ناصر مكارم - شيرازي (93)، سيد موسى شبيري - زنجاني (92)، وحسين وحيد خراساني (98)[2].

المرشحون المحتملون

يقودنا هذا الآن إلى مسألة من هم المرشحون المحتملون لخلافة خامنئي؟ أدت وفاة الرئيس السـابق أكبر هاشـمي رفسـنجاني (1934-2017) ورئيس القضاء السابق سيد محمود هاشمي شهرودي (1948-2018)[3]

(1) للحصول على معلومات عن السيرة الذاتية لهؤلاء الأفراد وغيرهم من الأشخاص المدرجين في هذا التقرير، راجع: بوروجردي ورحيمخاني، إيران ما بعد الثورة.

(2) أيضاً، ابتداءً من عام 2019، كان متوسط سن أعضاء مجلس الخبراء، الذين بلغ عددهم 88 شخصاً، المكلفين باختيار المرشد الأعلى القادم: 68 عاماً.

(3) فيما يتعلق بأهمية وفاة هاشمي شهرودي، انظر: ليم، «المرشد الأعلى القادم لإيران ميت» (2019).

إلى تحسين فرص اثنين من الأشخاص في ترتيب انتقاء رجال الدين ليصبحا المرشد الأعلى القادم:

الأول هو حجة الإسلام السيد إبراهيم رئيسي الذي ولد في 14 ديسمبر 1960 في النقب-خراسان، في أسرة من رجال الدين، ولما بلغ الخامسة عشرة من عمره، التحق بمدرسة قم، ثم سرعان ما وجد نفسه في الفوضى الثورية التي اجتاحت إيران في 1978-1979.

شغل رئيسي منصب المدعي العام لمدينة كاراج من 1980 إلى 1982 وهو حينئذ دون العشرين عاماً من عمره، ثم انتقل إلى همدان من 1982 إلى 1985، وفي سنة 1983، تزوج ابنة آية الله سيد أحمد علم الهدى الذي شغل منصب إمام صلاة الجمعة في المشهد من 2005-2016، كما أصبح ممثل آية الله خامنئي في محافظة خراسان رضوي.

وفي عام 1985، أصبح رئيسي نائب المدعي العام لطهران، وبعد ثلاث سنوات عمل كعضو في لجنة خاصة، التي أطلق عليها منتقدوها اسم «لجنة الموت»[1]، التي أشرفت على الإعدام خارج نطاق القضاء للآلاف (تتفاوت التقديرات بين 4000 و5000) من الأسرى السياسيين بعد قرار آية الله خميني في القضاء على الذين رفضوا التوبة والتخلي عن معتقداتهم المعارضة للنظام[2].

(1) كمالي دهغان (11 أغسطس 2016).

(2) مركز حقوق الإنسان في إيران، «اختيار رئيسي كرئيس قضائي سيكون كارثة «من أجل العدالة في إيران» (2019).

من عام 1989 إلى عام 1994، كان رئيسي هو المدعي العام لطهران، ثم شغل منصب رئيس هيئة التفتيش الحكومية حتى عام 2004، وفي عام 1997، أصبح رئيسي عضواً في المجلس المركزي لجمعية علماء الدين المقاتلين، وفي الفترة من 2004 إلى 2014 كان النائب الأول للقضاء، وأثناء توليه هذا المنصب الأخير، عينه آية الله خامنئي في 7 يونيو 2012 مدعياً عاماً للمحكمة الخاصة لرجال الدين (*SCFC*)[1].

وفي عامي 2007 و2016 حصل على 68.6 بالمائة و 75.4 بالمائة من الأصوات على التوالي، حينما تم انتخابه لمجلس الخبراء الرابعة والخامسة من جنوب خراسان، في عام 2014، أصبح رئيسي هو المدعي العام لإيران، وفي 6 مارس 2016، عيّنه آية الله خامنئي وصيّاً لمؤسسة ضريح الإمام رضا (آستان قدس رضوي)[2].

في عام 2017، نال رئيسي المركز الثاني في الانتخابات الرئاسية حيث حصل على 15.8 مليون صوت (38.2%)، ورغم أنه لم يفز في الانتخابات، فإنه اكتسب شهرة عظيمة، وأنشأ علاقات مع جمعٍ من ذوي القوة والنفوذ، وأخيراً في 7 مارس 2019، تم تعيين رئيسي العضو في مجلس إدارة جمعية الخبراء، رئيساً للقضاة خلفاً لصادق آملي لاريجاني.

---

(1) حول دور محكمة رجال الدين في الانتقام من رجال الدين، انظر: كونكلر، «المحكمة الخاصة لرجال الدين (dādgāh-e vizheh-ye ruhaniyāt) وقمع رجال الدين المنشقين في إيران»، في ال Constitutionalism, the Rule of Law and the Politics of Administration in Egypt and Iran, ed.. مراجعة: أمير أرجوماند وبراون (2012).

(2) يقع في مدينة مشهد، وهذا أقدس ضريح في إيران، ويزوره ملايين من الشيعة كل عام. القسم الخيري للمزار مؤسسة تشارك في مجموعة واسعة من الأنشطة الاقتصادية.

بالنظـر إلـى التواريخ والمواقـف المذكورة أعلاه، يصبـح من الواضح أن رئيسي استفاد من ارتقاء سريع في المشهد السياسي الإيراني، وهذا يعود أساسـاً إلى رعاية آية اللّه خامنئي له، وهناك بعض الصفات التي تجعله مرشحاً جادّاً لمنصب المرشد الأعلى، وهي:

(أ) رئيسـي سـيدٌ (أي يرجـع نسـبه إلى النبـي محمد)، مثـل خامنئي وخميني قبله.

(ب) كان من طلاب آية اللّه خامنئي ولا يزال مخلصاً له.

(ج) يتمتـع بصلات سياسـية جيـدة، وهو مقبولٌ لدى الحـرس الثوري الإيراني بسبب آرائه المحافظة.

(د) حصـل على التعليم الديني والجامعي (حاصل على درجة الدكتوراه في الدراسات الإسلامية من جامعة شهيد مطهري).

(هـ) لأنه الوصي على مؤسسة ضريح الإمام رضا، ويتمكن من الوصول إلى الموارد المالية الهائلة.

(و) لأنـه المدعي العام للمحكمة الخاصة لرجال الدين، يمكنه إسـقاط خصومه من رجال الدين.

(ز) لديه خبرة قضائية واسعة.

(ح) هـو عضـو في مجلـس إدارة لجنـة مجلس الخبـراء المكلفة بإيجاد مرشحين مؤهلين لمنصب المرشد الأعلى القادم.

ولكـن مع ذلك فإن رئيسـي يواجـه بعض الصعوبات في مسـار منصب المرشد الأعلى، ومن أبرزها:

أنه لا يملك الرتبة الدينية التي تؤهله لهذا المنصب؛ إذ إنه ليس مرجعاً[1].

أنه يمتلك سجلاً سيئاً فيما يتعلق بحقوق الإنسان.

أن التجارب أثبتت فقدانه الكاريزما والجاذبية السياسية، وهذا ما تبين خلال الانتخابات الرئاسية لعام 2017.

والحقيقة أن خامنئي عانى من بعض هذه المعوقات في عام 1989 عندما تمّ اختياره مرشداً أعلى، لكن لا يمكن قياس المشهد الإيراني الحالي بنظيره في عام 1989، حيث كانت الحرب العراقية الإيرانية للتوّ انتهت، والعنف ضد المعارضين منتشراً، زد على ذلك أن خامنئي لم يكن سيخلف شخصاً عاديّاً، بل سيخلف مؤسس الجمهورية الإسلامية الإيرانية ذا الجاذبية العالية.

أما اليوم فلا توجد هذه التحديات، حيث وصل السخط العام إلى آفاق جديدة، وتقلصت دائرة النخبة الموثوق بها بشكل كبير، كما ترسخت بيروقراطية صلبة حول المرشد الأعلى.

المرشح الثاني المحتمل هو آية الله صادق آملي لاريجاني، الذي ولد عام 1960 في النجف، العراق، وكان والده ميرزا هاشم آملي آية الله مشهور، وابنه صادق هو صهر آية الله حسين وحيد خراساني، ممن يقتدى بهم في قم[2].

درس آملي لاريجاني في مدرسة قم من سنة 1977 إلى سنة 1989،

(1) ولكن بما أنه لا يشترط الآن أن يكون المرشد الأعلى فقيهاً مجتهداً، أو مرجعية للتقليد، كما كان واجباً سابقاً، فإن رئيسي لا يزال منافساً صالحاً على الرغم من مستواه الديني. علاوة على ذلك، بعد تعيينه في منصب رئيس القضاة، بدأت وسائل الإعلام الموالية للنظام تلقيبه بـ «آية الله».

(2) يقال إن آية الله وحيد خراساني لديه أكبر عدد من التلاميذ الشرعيين في قم.

ومنـذ عام 1999 كان عضواً في مجلس الخبراء من محافظة مازندران، وشـغل منصب عضو في مجلس صيانة الدسـتور من 2001 إلى 2009، قبل أن يعينه آية الله خامنئي رئيساً للقضاء في 14 أغسطس 2009 [1]، وكان مسـؤولاً عـن القضاء عندمـا وضع النظام قـادة الحركة الخضراء قيد الإقامة الجبرية في فبراير سنة 2011، وقضى على بعض نشطائها في عام 2009 [2]، وعندما تم قمع المتظاهرين في شـهر ديسـمبر 2017 ومطلع شهر يناير 2018 [3].

في 12 ينايـر 2018، وضعـت الحكومـة الأمريكية آملـي لاريجاني على قائمتها الخاصة بالأفراد الذين تمت معاقبتهم؛ لدوره في إخماد الاحتجاجات التـي ظهرت في إيـران في 2017، وفي يوم 30 ديسـمبر 2018، عيّن آية الله خامنئي صادق آملي لاريجاني عضواً ورئيساً لمجمع تشخيص مصلحة النظام، وعضواً من علماء الدين في مجلس صيانة الدسـتور السابع، بينما سـمح لـه في الوقت نفسـه بمواصلة فتـرة ولايته الثانيـة كرئيس للقضاء ومدتهـا خمس سـنوات، حيث انتهت بتاريخ 11 مـارس 2019، كان أيضاً عضواً قديماً في جمعية مدرسي حوزة قم العلمية.

وآية الله آملي لاريجاني يتفوق على رئيسـي من حيث الخلفية الدينية، ولكن قد يعوقه أنه:

(1) بدأت فترة ولايته في هذا المنصب الأخير بالإقامة الجبرية لقادة الحركة الخضراء وقتل وسجن بعض نشطائها.
(2) انظر: هيومن رايتس ووتش (مراقبة حقوق الإنسان)، إيران: الحملة العنيفة على الاحتجاجات تتسع (2009).
(3) انظر إرين كنجهام، «تزداد الاحتجاجات في إيران وعدد القتلى مع تصاعد التوتر» (2018).

(أ) ولـد في العراق. (ب) أنه اتهم بالفسـاد منذ فتـرة طويلة[1]. (ج) أن أسرته أسرة سياسية قوية[2].

يكشـف عن هذا أنـه بعد يوم من تنحي آملي لاريجانـي عن منصب رئيس القضاة، هزم في الانتخابات ليصبح نائب رئيس مجلس الخبراء أمام رئيسي، حيث حصل على 27 صوتاً فقط، بينما حصل رئيسي على 43 صوتاً[3].

الأسـماء الأخرى المذكورة في الأوسـاط السياسـية الإيرانية كمرشحين محتملـين هم: الرئيس حسـن روحانـي، ونجل آية الله خامنئي: السـيد مجتبى خامنئي، وحفيد آية الله خميني: السيد حسن خميني، ومع ذلك، لا أتوقع أن يكون أيّ منهم من المرشـحين الصالحين، بالنسـبة لروحاني، إضافة إلى أنه بلغ الـ 71 عاماً، فإن عجْز روحاني عن معالجة المشكلات الاقتصادية في إيران، وإفراطه في التسويق لخطة العمل الشاملة المشتركة كحل للقضية النووية، ومعارضة خامنئي والمؤسسة المحافظة تجاهه، كلها تشير إلى أنه سيصبح رئيساً سابقاً يعيش في حالة شبه إقصاء سياسي،

---

(1) في نوفمبر 2016، اتهم النائب الإيراني آن آملي لاريجاني «يمتلك 63 حساباً مصرفيّاً ممتلئاً بالأموال العامة» (انظر: كمالي دهقان، «السلطات القضائية الإيرانية تحاول اعتقال النائب»، الجارديان (The Guardian))، وفي يوليو 2018، أشار وزير الخارجية مايك بومبيو إلى لاريجاني بأنه «سارق مجرم»، وأن لديه 300 مليون دولار، راديو أوروبا الحرة/ راديو الحرية (Radio Free Europe/Radio Liberty (2018.) (. 2018).

(2) شغل أخوه الأكبر علي لاريجاني (مواليد 1957) منصب وزير الثقافة والإرشاد الإسلامي (1992–1994)، والمدير العام لإذاعة جمهورية إيران الإسلامية (1994–2004)، وكبير المفاوضين النوويين الإيرانيين (2005–2007)، ورئيس البرلمان الإيراني منذ عام 2008، وكان أخوه الأكبر محمد جواد (مواليد 1951) نائباً للمجلس (1992–2000) ومسؤول قضائي حالي، شغل شقيقاه الآخران، باقر وفاضل، منصب رئيس جامعة العلوم الطبية السابق، والملحق الثقافي السابق لإيران في كندا.

(3) انظر: http://www.bbc.com/persian/iran-47522810

مثـل مـا حصل لمحمد خاتمـي ومحمود أحمدي نجـاد[1]، ومن المؤكد أن تعيين مجتبى خامنئي (مواليد عام 1969) سـيغضب النخب السياسـية والمواطنين على حدٍّ سـواء، ليس فقط بسـبب فكرة الخلافة العائلية في بلد أسـقط نظاماً ملكيّاً، ولكن أيضاً بسـبب قلة مؤهلاته الدينية، وعدم شغله أية وظيفة عامة، ودوره الغامض في مكتب والده[2]. ونفس العوامل تقلل بشـدة من فرص السيد حسـن خميني الذي رفض مجلس الخبراء مؤهلاته حينما قدم للترشيح في مجلس صيانة الدستور في يناير 2016.

قد يكون السـيناريو الآخر – الذي هـو أيضاً بعيد الاحتمال– هو الذي يحـل فيه مجلس قيـادة مؤقت مكوّن من الرئيس ورئيـس القضاء وأحد رجـال الديـن من أعضاء مجلس صيانة الدسـتور محل المرشـد الأعلى، رغـم أن هذا الحـل جائز قانوناً (حيث إنه ذكر في الدسـتور)، فإنه بعيد الاحتمـال سياسـيّاً؛ لأنه سـيؤدي إلى اشـتداد الخصومات الشـخصية والصـراع الداخلـي بـين الطوائف، وسيسـبب الشـلل السياسـي وعدم الاسـتقرار[3]، هذه الاعتبارات ذاتها كانت سـائدة في عام 1989، عندما قرر مجلس الخبراء التمسك بنظام المرشد الأعلى الوحيد، وما زالت هذه

(1) بينما لا تزال هناك فرصة نظرية أن روحاني قد يكون قادراً على إعادة التفاوض بشأن الصفقة النووية مع الولايات المتحدة وتحسين حالة الاقتصاد قبل انتهاء ولايته في عام 2021، إلا أن هذا يبدو بعيد الاحتمال، حتى إذا لم تتم إعادة انتخاب الرئيس دونالد ترمب في عام 2020، فلا يبدو أن هناك حماساً كبيراً بين المؤسسة السياسية الأمريكية لتحسين العلاقات مع إيران في ضوء برنامج الصواريخ وأنشطتها في الشرق الأوسط.

(2) من غير المحتمل أيضاً أن يرغب آية الله خامنئي في أن يخلفه ابنه، لما تحمله الخلافة العائلية من دلالات سلبية.

(3) على سبيل المثال، يمكن أن يؤدي الجمع بين رئيس إصلاحي ورئيس محافظ للسلطة القضائية إلى شلّ مجلس القيادة.

الاعتبارات مستمرة بعد ثلاثة عقود، بطبيعة الحال، فإن احتمال إلغاء منصب المرشد الأعلى بالكامل لا يبدو متوقعاً أيضاً.

موافقة الحرس الثوري

ومع ذلك، فإن طبيعة السياسة الإيرانية هي أنه إلى جانب أعضاء مجلس الخبراء لمنصب المرشد الأعلى، سيكون لأطراف فاعلة قوية أخرى رأي في عملية الخلافة، وأن أحد العوامل المهمة في تحديد من سيصبح المرشد الأعلى القادم هو دعم الحرس الثوري الإيراني، وهو المنظمة العسكرية الأولى في الدولة، بصفته القوة المسؤولة عن الأمن الداخلي للنظام، فإن الحرس الثوري الإيراني هو الهيئة التي يجب أن تتعامل مع أي اضطرابات محتملة ناشئة عن وفاة خامنئي، ويرى بعض العلماء أن للحرس الثوري الإيراني حقّ النقض فيما يتعلق بأمر الخلافة وما يتبعها. فعلى سبيل المثال، يؤكد مهدي خلجي أن الحرس الثوري الإيراني «سيكون -حسب المتوقع- اللاعب الرئيسي في عملية الخلافة»، ويذهب إلى القول: إن «المرشد الأعلى القادم سيكون على الأرجح تحت سيطرة الحرس الثوري الثقيلة، وبالتالي سيكون له القليل من القوة الخاصة به (في البداية على الأقل)»[1]، مما يثير الجدل أكثر، ما كتبه علي ألفونيه في اعتبار الحرس الثوري الإيراني «القوة الاقتصادية والسياسية المهيمنة في الجمهورية الإسلامية»، حيث قال: «سوف يستخدم الحرس الثوري

(1) انظر خلجي، الخلافة العليا: من سيقود إيران بعد خامنئي؟ (2012)، ص1-2.

الإيراني قوته الاقتصادية والسياسـية والعسكرية لحشد الدعم الشعبي وتهميـش المعارضين من النخبـة الإيرانية التكنوقراطيـة المدنية، ويظهر كصانـع الملوك من خلال تحديد خليفة خامنئي ودعمه. وفقاً لذلك، فإن «قائد الثورة الإسلامية» أو المرشد الأعلى في اللغة السياسية، بغض النظر عن هويته، سوف يكون، بشكل عملي، ملكاً للحرس الثوري الإيراني»[1].

المشكلة في هذه الأساليب هي: (1) أنها تصوّر الحرس الثوري الإيراني ككيان متآلف. (2) التقليل من أهمية وثقل الأطراف الفاعلة المهمة الأخرى في المشهد السياسي الإيراني. (3) تجاهل حقيقة أن قادة الحرس الثوري الإيرانـي يدركـون أنه (أ) ما تمكن الحرس الثـوري الإيراني من الحفاظ على اسـتقلاله عـن الحكومة والأحـزاب السياسـية والدوائـر الدينية، واكتسـاب أربـاح هائلة من عقود (غالباً ما تكـون عقوداً أحادية المصدر) إلا بفضـل رعاية المرشـد الأعلـى (ب) إنها مظلة حماية المرشـد الأعلى التـي تمنع أي جهاز آخر من التحقيـق فيما يجري داخل الحرس الثوري أو منظماتها الصورية، ويمكننا أن نقول إن قيادة الحرس الثوري الإيراني لا تريـد تعيين آية الله أقوى وذي شـخصية جذابة، الذي قد يحاول كبح نفوذ وثروة الحرس الثوري الإيراني[2]، وفي الوقت نفسـه، يدركون تماماً

(1) ألفونة، الخلافة السياسية في جمهورية إيران الإسلامية: صعود الحرس الثوري (2018)، للمزيد من الأعمال التي تؤكد تنامي قوة الحرس الثوري الإيراني عموماً، انظر هن توف جونزالز، «عسكرة ما بعد خميني إيران: البريتوريانية 2.0»، واشنطن كوارترلي 34، لا. 1 (2011).

(2) قد تكون إحدى طرق تحدي مثل هذا الاحتمال قيام الحرس الثوري الإيراني بتقديم مرشح شعبي في الانتخابات الرئاسية القادمة لسرقة بريق الشهرة من المرشد الأعلى الذي تم تثبيته مؤخراً، ولكنه ضعيف، منذ عام 1997.

أن تعيــين أحد المحافظين المتخندقــين الذين قد تتعارض آراؤهم مع آراء الغالبية العظمى من الشعب سيجعل وظيفتهم أكثر صعوبة.

تدرك قيادة الحرس الثوري الإيراني، كما يدرك خامنئي، أنها تتعامل مع شــعب متحمس ينتكس وضعهم الاقتصادي يوماً بعد يوم، بينما يصبحون أكثــر جرأة في اســتنكارهم على النخبة الحاكمــة، في ظل هذه الظروف، فإن اختيار شــخصية محافظة متخندقة مثل أحمد جنتي أو محمد تقي مصباح يزدي[1] سيثير معاداة الشباب والمثقفين والسكان الحضريين من الشعب الذين يطلبون مزيداً من الاعتدال وأقلّ تطرفاً، علاوة على ذلك، أظهــر الجمهور الإيرانــي مراراً وتكراراً أنهم ليســوا راضــين عن الذين رشــحوا أنفســهم للمناصب العامــة ممن كان عضــواً في الحرس الثوري الإيراني ســابقاً، من بين السبعة المســؤولين السابقين في الحرس الثوري الإيراني الذين دخلوا الانتخابات كمرشــحين للرئاسة[2]، فاز واحد منهم فقــط (محمــود أحمدي نجاد)، وفــوزه في الانتخابات المــزورة[3] في عام 2009 أعطى النظام الإســلامي أشــد نوبة قلبية سياســية مرّ بها خلال العقــود الأربعة الماضية، وبعبارة أخرى، إن قيادة الحرس الثوري الإيراني ليست على دراية تامة بما يجري في محكمة الرأي العام.

(1) لم يحصل مصباح يزدي على عدد كافٍ من الأصوات لدخول مجلس الخبراء لعام 2016.

(2) شمخاني (2001)، قاليباف (2005 و2013)، لاريجاني (2005)، مهر الإزادة (2005)، أحمدي نجاد (2005 و2009)، رضائي (2009 و2013)، وجليلي (2013).

(3) انظر: علي أنصاري، التحليل الأولي لأرقام التصويت في الانتخابات الرئاسية الإيرانية لعام 2009 (2009) و Gozaresh-e Tssili Komiteh-ye Seyanat Az Ara'e Mohandes Mir-Hoseyn Musavi (2009

بناءً على التحليل الوارد أعلاه، يمكننا استخلاص النتائج التالية:

(أ) تقريباً، لا يوجد وريث مجمع عليه تم إعداده ويبرز كخليفة لخامئني.

(ب) لا يوجد رجل دين كبير مهيب أو من يتمتع بقاعدة اجتماعية مستقلة عن الدولة.

(ج) لا يكاد يوجد أي قائد في المستوى المطلوب ليصبح المرشد الأعلى القادم – الذي يمكن عدّ سجل إنجازاته وآرائه غير مثير للجدل؛ وسبب هذا يرجع إلى الصراع الداخلي بين الفصائل، والثقل السياسي الذي يمتلكه 3.5 مليون طالب جامعي، ووجود وسائل إعلام اجتماعية حيوية ومحطات تلفزيونية وإذاعية مغتربة تصل إلى جميع أنحاء البلاد.

(د) على الرغم من عدم وجود مرشح يمكنه التفوق بسهولة على المتنافسين الآخرين، فإنه لن يتم الطعن في استخلاف خامنئي؛ لأن الأطراف الفاعلة القوية سوف تدير العملية.

احتمال عدم الاستقرار السياسي

حتى الآن، لم ينجح القتال المتواصل بين الفصائل –وهي سمة جذرية للجمهورية الإسلامية– والأوضاع الاقتصادية المتدهورة في انهيار النظام، حيث تمكن المرشد الأعلى الحالي من السيطرة على الصراع الداخلي بين الفصائل وتوفير الاحتياجات الأساسية للناس وكبح أي منافس محتمل، ومع ذلك، فمن الممكن تصور عدد من السيناريوهات في الانتقال إلى مرشد جديد يمكن أن تؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي.

أ) السـيناريو الأول (احتمال بعيد جدّاً) هو السـيناريو الذي يموت فيه المرشـد الأعلى بشـكل غير متوقع (لأسـباب طبيعية أو غير طبيعية) إما بدون ترك وصية[1]، أو مع تجاهل المؤسسات مثل الحرس الثوري الإيراني أو مجلـس الخبـراء لها بحجة ومبرر أزمة وطنية، ماذا سـيحدث إذا قام الحرس الثوري الإيراني بإلغاء تعيين مجلس الخبراء «المرفوض» للمرشد الأعلى المقبل وأرهبهم لقبول «مرشح منشوري»[2]؟

بينمـا يميـل المرء إلى القـول إن الحرس الثوري الإيرانـي لديه القوة لفـرض هـذا القرار، فـإنّ هذا التدخـل المحظور الصـارخ في «لحظة الانتقـال» يمكن أن يهدد بشـكل كبير مكانة وشـرعية الحرس الثوري الإيرانـي على المـدى الطويل، لن تغفل قيادة الحـرس الثوري عن هذا العامل، وقد يستنتجون أنه من الأفضل تجنب مثل هذه الأزمة المباشرة، وقد تختـار قيادة الحرس الثوري الإيراني شـخصاً قريباً منهم، ولكنه يشـعر بأنه مضطر -بسبب الديناميكا الاجتماعية- إلى أن يبعد نفسه عن الحرس حتى لا يُنظر إليه بأنه مجرد شخصية صورية[3]، مع ذلك، إنهم يعلمون أنهم ستكون لديهم القدرة على التأثير على قرارات المرشد

(1) بالنظر إلى أن آية الله خميني قد أودع نسختين من وصيته السياسية في وقت مبكر من عام 1983، سيكون من المدهش للغاية أن خامنئي لن يفعل الشيء نفسه قبل مغادرته المكان.

(2) يذكر تقرير صادر عن مؤسسة راند أن «المتشددين داخل الحرس الثوري ... قد يتصرفون بشكل حاسم لمنع اختيار المرشد الأعلى» غير المفضل، حتى لو تم انتخابه من خلال مجلس الخبراء من خلال الوسائل الدستورية»، نادر وآخرون، المرشد الأعلى التالي: الخلافة في جمهورية إيران الإسلامية (2011)، ص16.

(3) إلى أي مدى يمكن للمرشد الأعلى الإيراني أن يصاب بالخيانة من قبل الحرس الثوري الإيراني، أو أن يكون ملكاً له بشكل سلبي؟ الجواب سيختلف بحسب شخصية الرجل.

الأعلى القادم، إن لم يتمكنوا من السيطرة الكاملة عليها[1].

ب) باستثناء الاحتمالات غير المتوقعة، فإن السيناريو الثاني لعدم الاستقرار السياسي هو السيناريو الذي يعين فيه مجلس الخبراء رجل دين أكثر تحفظاً من خامنئي، كيف سيكون رد فعل الشعب والنخب الساخطة على هذا التعيين؟ أصبحت إيران دولة ثورية، نظراً لعدد الاحتجاجات الشعبية في تاريخها الحديث، وباعتبار أن مستوى السخط لدى معظم الفئات الاجتماعية في البلاد مرتفع بالفعل، لا يمكن استبعاد الاحتمالية الكامنة لحدث يثير الانتفاضة، كما يتضح من الأدبيات المتعلقة بالانتقال إلى الديمقراطية، فإن زيادة تأمين الأجواء السياسية، وتقييد المشاركة الانتخابية والمنافسة، والمعاملة القاسية للخصوم والمنافسين، أو التلاعب بالترتيب المؤسسي الحالي، يمكن أن يشعل كل منها احتجاجاً شعبيّاً آخر أكثر صراحةً في دعوته لإزالة المرشد الأعلى.

خلال العقدين الأخيرين، قد واجهت الدولة الإيرانية صدمتين مهمتين: في عام 1997 عندما تم انتخاب خاتمي رئيساً بأكثر من عشرين مليون صوت (أو 69 بالمائة من الأصوات في الانتخابات بمشاركة 80 بالمائة من الناخبين)[2]، وفي عام 2009 بالحركة الخضراء، في كلتا الحالتين،

(1) بالنظر إلى الطبيعة المتوترة للسياسة الداخلية والدولية لإيران، يمكن للمرء أن يرى الحرس الثوري الإيراني يكتسب المزيد والمزيد من القوة لوضع الخطط للمستقبل.

(2) انظر بوروجردي، «انتخاب خاتمي: الآثار المترتبة على السياسة الإيرانية» (Khatami's Election: Implications for Iranian Politics)، دراسة الشرق الأوسط الاقتصادية (The Middle East Economic Survey) 40 (1997).

ظهـرت حركـة اجتماعيـة في وقـت كانـت فيـه انقسـامات عميقة بين النخبـة الحاكمـة[1]. في حين أن مثـل هذا العدد القليـل من الحالات لا يسـمح بالتصريح بأي علاقة سـببية، فإنه يمكن أن يشـير إلى الإمكانية الكامنة لهذا السيناريو الثاني في التعجيل بجولة أخرى من الاحتجاجات الجماهيرية[2].

ج) إلى جانب لحظات الأزمات الانتقالية المذكورة أعلاه، يمكن للمرحلة المبكرة من فترة تولي المرشـد الأعلى الجديد -قبل أن يسـتقر في حكمه- أن تدعـو إلـى عدم الاسـتقرار لأنه قد يختبره منافسـون سياسـيون أو دينيـون أقوياء، هل سـتكون لديه الحنكـة التصورية المطلوبة والفراسـة بالتوقيـت السياسـي للتعامل مـع المرحلـة الانتقالية؟ هل سـتكون لديه المهـارات التفاوضيـة اللازمـة لتعيـين وإقنـاع البيروقراطيـة العملاقة والنخـب الراسـخة التي ظهرت على مدار العقـود الأربعة الماضية[3]؟ ما

(1) من المهم أن نتذكر أنه على الرغم من استمرار انقسامات النخبة العميقة، فإننا لم نرَ أي انشقاق كبير داخل صفوف الدوائر الانتخابية المهمة مثل المؤسسة العسكرية أو رجال الدين أو السوق (البازار)..

(2) على المرء أن يتذكر أن احتجاجات عام 2009 قد تبددت بسبب مجموعة العوامل التالية: (أ) الافتقار إلى أيديولوجية متماسكة من جانب المعارضة. (ب) عدم وجود أي انشقاقات كبيرة داخل المؤسسة العسكرية أو الطائفة الدينية. (ج) عجز المعارضة عن شلّ الاقتصاد – بما أنه لم يكن لها نفوذ كبير على نظام التجارة أو الائتمان المحلي في البلد، كما أنها لم تتمتع بقاعدة اقتصادية مستقلة خاصة بها. (د) عدم قدرة حركة معارضة مركزة في طهران على تحفيز القطاعات المحرومة من المواطنين (أي فقراء المدن والحركات العمالية والأقليات العرقية والدينية والنساء). (هـ) لجوء الدولة إلى القوة الغاشمة.

(3) كما أوضحت دراسة أجراها مركز الملك فيصل، من المهم أن نتذكر أن المرشد الأعلى الجديد «سيكون محروماً من دعم وسيط قوة حاسم مثل رفسنجاني، الذي استخدم نفوذه الشخصي الكبير وموقعه المؤسسي لمساعدة خامنئي في ترسيخ حكمه في أوائل التسعينيات»، انظر سيناريوهات المستقبل لمكتب المرشد الأعلى لجمهورية إيران الإسلامية (Future Scenarios for the Office of the Supreme Leader of the Islamic Republic of Iran) (2014)، ص. 16.

نوع التعديلات أو الصفقات المؤسسية الكبرى التي يرغب في الحصول عليها كثمن للمحافظة على السلطة؟ ما الأصول المؤسسية والنفوذ غير الرسمي التي يتمتع بها المرشد الأعلى الجديد؟ وما مدى قدرته على تجاوز القوانين الديمقراطية، واتفاقيات الطوربيد، واستعادة التوازن بين الفصائل؟

يمكن أن يؤدي بذل جهد متواصل لتقليص الصلاحيات الواسعة للمرشد الأعلى إلى عدم الاستقرار السياسي؛ لأن المؤيدين المتعصبين للنظام الحالي سوف يقاومون مدعين أن القوة المزدوجة تسقط من شرعية نظام (ولاية الفقيه)[1]، هذا وعوامل أخرى مثل تبعية المسار، والقصور البيروقراطي، ومعارضة البيروقراطيين في الخطوط الأمامية تدفع المرء إلى الاعتقاد بأنه لا ينبغي لنا أن نتوقع حدوث تغيير جذري في الترتيب المؤسسي الحالي في ظل المرشد الأعلى الجديد، ويستبعد جدّاً أن نشهد أي تقليل لدور هذا المنصب من خلال التعديلات الدستورية بعد تسليم السلطة إلى المرشد الأعلى الجديد دون حدوث أزمة سياسية هائلة، علاوة على ذلك، هناك أيضاً عدد كبير من العوامل المساعدة التي تؤدي إلى الاعتقاد بأن الترتيب الحالي للأمور سيستمر، وأصبحت الدولة الإيرانية أقل اعتماداً على النفط كنسبة مئوية من

(1) في عام 2014، نشر رجل الدين المنشق محسن كاديفار رسالة مفتوحة مؤلفة من 418 صفحة موجهة إلى مجلس الخبراء يطلب فيها عزل خامنئي (انظر كاديفار، إستيزاه رحباري - Kadivar, Estizah-e Rahbari 2014))، وتابعها مع أعمال نظرية أخرى تنتقد نظرية ولاية الفقيه.

إجمالي إيراداتها مقارنة بالعقود السابقة.

بالإضافة إلى تنويع مصادر الإيرادات، فقد تحسن التكوين الديموغرافي في العام للبلد أيضاً، حيث أصبح معدل النمو السكاني 1.2% تقريباً، وإذا تم الحفاظ على هذا المعدل، فسوف ينقص عدد الشباب في البلد إلى حدٍّ كبير مع نهاية هذا العقد، ولا تتحمل إيران عبء ديون أجنبية ثقيلة أو نقص خطير في البضائع، ولا توجد نقابات عمال قوية يمكنها شلّ الاقتصاد، ولا اضطرابات عمالية جدية، ولا تستطيع الحكومة معالجتها بمزيج من المكافآت والقوة الغاشمة[1]، ولكن صحيح أنه بعد انسحاب الولايات المتحدة من الصفقة النووية، فقدت العملة كثيراً من قيمتها، وارتفع التضخم، والصعوبات الاقتصادية الناتجة عن إعادة فرض الجزاءات جعلت الحياة أكثر صعوبة للمواطنين العاديين، وإلى متى يمكن للنظام تحمل الجزاءات الأمريكية؟ وإلى متى يمكن أن يتقبل الشعب ظروفه الاقتصادية المتدهورة؟

د) كما يمكن أن يحدث عدم الاستقرار السياسي إذا قام المرشد الأعلى الجديد، بعد ما يستقر في حكمه، بخطوة جريئة لتقليص قوة الحرس الثوري الإيراني، وقد يؤدي هذا إلى إطلاق انقلاب عسكري مفاجئ من قبل الحرس الثوري الإيراني يجبر المرشد الأعلى على التنازل عن

(1) يعمل 20% فقط من عمال إيران في أماكن العمل التي تضم أكثر من 35 موظفاً، وتدور معظم الاحتجاجات العمالية في إيران حول الأجور غير المدفوعة وعقود العمل قصيرة الأجل، ولا تحفز جمهور العمال بصفة عامة، علاوة على ذلك، ووفقاً للمركز الإحصائي الإيراني، يعمل حوالي 80% من أصل 1.4 مليون إيراني يحملون شهادات التعليم العالي في القطاع العام.

سـلطته، أو يضطر إلى نقل الكثير من سـلطته إلـى آخرين، بما في ذلك قائـد الحرس الثـوري الإيراني والرئيـس[1]، إن الانقلاب الناتج عن مثل هذا الاسـتيلاء الواضح على السـلطة (وليس ناتجاً عـن مواجهة تهديد أجنبـي حقيقـي أو محتمل) سـوف يكرهه الشـعب الإيرانـي على نطاق واسع، إن مثل هذه الخطوة الطائشة لا تنطوي على خطر دفع الناس إلى الشـوارع للاحتجاجات فحسـب، ولكنها أيضاً تنطوي على خطر توحيد رجال الدين ضد الحرس الثوري[2].

نتائج البحث:

أكـد هذ البحث أن عملية تعيين المرشـد الأعلى القادم في إيران عملية غير شـفافة وملتوية للغاية، بسـبب الهيكل البيزنطي للسـلطة في إيران، رغم عظم أهميتها.

في حين أن آية الله خامنئي قد يكون لديه «شخصيات مفضلة» لخلافته، إلا أنه من المسـتبعد أن يؤيد علناً وبشـكل رسمي أي شخص بعينه، بدلاً

(1) يقول أحد المؤلفين: «عدم وجود خلفاء واضحين بين رجال الدين، وضعف المؤسسات الحكومية، والمخاوف بشأن قوة النظام يمكن أن تؤدي إلى عدم الاستقرار واحتمال حدوث انقلاب فيلق الحرس الثوري الإسلامي». انظر شيريل، «خامنئي: من سيكون المرشد الأعلى الناجح لإيران؟» (Sherrill, "Khamenei: Who Will Succeed Iran's Supreme Leader?")، أوربس (2011) (Orbis)، ص631.

(2) لا ينبغي التغاضي عن موافقة الإقطاعية الدينية وأبواقها المؤثرة، مثل جمعية علماء الدين المجاهدين، وجمعية مدرسي حوزة قم العلمية، وجمعية رجال الدين المقاتلين، وجمعية علماء مدرسة قم، والمجلس الأعلى للدروس الدينية في مدينة قم، ولا ينبغي لنا أن نتجاهل رد الفعل من جانب الآلاف من رجال الدين وطلاب المدارس الذين يعملون في 70000 مسجد و10000 مزار في جميع أنحاء البلاد، أو الذين يدرسون في المدارس الدينية الإيرانية البالغ عددها 270 مدرسة دينية، وباختصار، لن يكون التخلص من المؤسسة الدينية مهمة سهلة، حتى للحرس الثوري.

من ذلك، ووفقاً لأسلوبه في الحكم، فسوف يلقي تلميحات بشأن من هو مؤهل لخلافته، ومن ثَم سيقوم المقربون له بفكّ شفرة الرسالة.

في وقتنا الحالي، لا يوجد رجل يتمتع بقبول الفصائل المختلفة يمكنه الصعود إلى منصب المرشد الأعلى، وهذا يعني أنه سيتم سماع أصوات المعارضين بغض النظر عمن سيظهر في النهاية كخليفة المرشد[1]؛ لذلك، من المحتمل جدّاً أن يكون المرشد الأعلى القادم أقل قوة من المرشد الحالي بسبب خيبة أمل الشعب بالنظام، وهلاك الجيل المسن الذين خدموا آية الله خميني وآية الله خامنئي كمؤيدين مخلصين لهما.

يُعد العمر والولاء للمرشد الأعلى الحالي، وموافقة الحرس الثوري الإيراني بعضاً من المعايير الأكثر أهمية فيما يتعلق بمن سيظهر في نهاية المطاف كالمرشد الأعلى القادم.

وبناءً على هذه العوامل، قلنا إن إبراهيم رئيسي وصادق آملي لاريجاني قد يكونان أبرز المرشحين المحتملين، وتنطوي المرحلة الانتقالية على احتمال حدوث اضطرابات سياسية، ولكن يبدو أن المقاييس الحالية تشير إلى أن مثل هذا الاحتمال بعيد إلى حدٍّ ما.

(1) في جميع الاحتمالات سيتم سماع أصوات المعارضة الصاخبة من المعسكر الإصلاحي، الذي سوف يرى نفسه أكثر تهميشاً بسبب الميل المحافظ للمرشد الأعلى المقبل.

مستقبل المؤسسة الدينية والساحة السياسية - الدينية في إيران

سيد علي الموسوي[1]

الخلاصة:

يمكن اعتبار مسألة القيادة السياسية والدينية ما بعد الإمام الخميني (رض) هي نتاج أو حصيلة لتوافقات جرت بين المؤسسات الدينية والساحة السياسية الدينية في إيران.

في القرن الثاني للهجرة (القرن الثامن الميلادي) قامت المؤسسة الدينية الشيعية بتنظيم النسيج الاجتماعي لهيكلية الدولة الموازية، فكان التنظيم بمثابة الجهة المعارضة للسلطة.

في هذه الهيكلية صار المسلمون من خلال دفع الخمس حسب فتوى علماء الدين، يبنون التسلسل الهرمي للمؤسسة الدينية ويعطونها الدور الأهم في الساحتين الدينية والسياسية.

لذا بات من المؤكد عدم إمكانية الاستغناء عن الدور التاريخي للمرجعية، كونها ساعدت على دمج النظام الديمقراطي ونظام ولاية الفقيه في الجمهورية الإسلامية، وساهمت في توطيد حالة الاستقرار السياسي.

---

(1) تمدن توحيدي، سيد علي موسوي، أستاذ في الحوزة العلمية، مدير معهد الأبحاث «الحضارات التوحيدية».

إن المؤسسة الدينية تسعى اليوم إلى الاستفادة من مزايا الحداثة لصالح أمـور التقليـد، وعليه فإن هدف المؤسسـة الدينية يصـبّ في تربية جيل جديد في الجمهورية الإسـلامية، يكـون أكثر ثورية وأكثر وعياً من الجيل السابق، لإبراز دور المرجعية بالشكل الصحيح.

الكلمات المفتاحية: رجال الدين الشيعة – الجمهورية الإسلامية – الثورة الإسـلامية في إيران – ولاية الفقيه – سوسيولوجيا الدين في إيران (علم الاجتماع الديني في إيران).

مُقَدِّمَة

القائد أم الساحة الدينية السياسية في إيران؟

من هو قائد الجمهورية الإسـلامية في إيران في المستقبل؟ هذا السؤال الماثـل دوماً الذي يسـتطيع أن يسـتنزف ولفتـرة طويلة ميزانيـة المراكز البحثية العالمية.

إن كل حدث من الأحداث التي جرت بعد انتخابات عام 2009م وحتى انتخاب الرئيس روحاني، منذ وفاة آية الله رفسـنجاني إلى وفاة آية الله هاشـمي شاهرودي، من شأنه أن يزيد من درجة الحماس لهذا النوع من الدراسات، ولكن الحقيقة هي أن هذا السؤال الذي تقدمنا به ليس بتلك الأهمية التي يتصورها البعض، ذلك أن القضية الأكثر أهمية في خيارات القيادة لمستقبل إيران، تكمن في تحليل الصندوق الأسود للمؤسسة الدينية وقوى الساحة الدينية السياسية[1] في إيران.

إن محاولة فكّ شفرة هذا الصندوق الأسود تتطلب فهم طبيعة العلاقة بين القائد (العامل)[2] إزاء الهرم الهيكلي[3] للمؤسسـة الدينية، ومستقبل هـذه العلاقـة ومدى تفاعلاتها مـع القوى المتواجدة في السـاحة الدينية السياسـية، ومن ثـم تعتمد أيضاً علـى حجم تفاعـلات القائد في نطاق

(1) Field.
(2) Agency.
(3) Structure.

الهرم الهيكلي للمؤسسة الدينية وارتباطه بها[1].

للساحة السياسية كغيرها من الساحات في أي مجتمع، عناصر مؤثرة تشكل بمجموعها الهيكلية بشكل عام، كما للقائد والعامل، دور أساسي في تشكيل ملامح هذه الهيكلية، وإن تعاطيه يعكس حصيلة تجاوب وتفاعل باقي عناصر الساحة.

بموجب الافتراض الراسخ للمجتمع العلمي إزاء شخص الولي الفقيه، فإنه شخصية ديكتاتورية تمارس دوراً خُلق من الرعب، وتشيع الخوف وتنشر الجريمة والاضطهاد الديني والسياسي في إيران، وعلى أساس هذا الافتراض فإنه من المستبعد بعد الثورة الإسلامية أن توجد في إيران مؤسسات دينية أو مؤسسات سياسية، بل لا توجد انتخابات ولا يوجد شعب واعٍ، فقط ما هو موجود هو حاكم ديكتاتور باسم ولي فقيه، الذي يمارس قدرته وسلطته العسكرية والسياسية ضد الشعب وإلزامهم بوجوب طاعته.

لذا، ووفقاً لهذا المفهوم، فإن الإيرانيين بسبب عدائهم الشديد لرجال الدين وتجاهلهم للدين منذ بداية الثورة، فإنهم لم يكونوا يرغبون بالحكومة الدينية، بل كانوا يسعون لسنوات عديدة للإطاحة بحكم الملالي، ولكن القوات المسلحة الإيرانية لم تكن تسمح لمرور هذا السعي بالتغيير، وعليه، فلا يبدو أن عملية دراسة المؤسسة الدينية والسياسية في إيران سيكون

(1) Bourdieu.distinction: a social critique of the judgment of taste p588591-.

لهـا قيمة، ما دام أن الذي سـيحدد سياسـات إيران، هـو رجل ديكتاتور يعتمد على قوات نظامه، يسمى الولي الفقيه.

وبموجـب هـذا الافتـراض، فإنه ومنـذ أربعين عامـاً كانـت الفرضية تتكهن بانتهاء حكم الجمهورية الإسـلامية في إيران، لكن في الحقيقة أن الفرضيـة كانـت بمواجهة نظام بـات يزداد قوة وقدرة على مرّ السـنين، وعليـه فربمـا حان الوقت لأن يقطع المجتمع العلمـي الغربي، هذا اللحن الإعلامي الهادئ، ويترك مواجهة الواقع الإيراني المرير من جانبه، إيران التي احتفلت بمرور أربعين عاماً على نجاح ثورتها الإسلامية.

الانتقال من القيادة الكاريزمية (الساحرة المؤثرة) إلى القيادة التوافقية للمؤسسة الدينية:

إن دور قوى السـاحتين الدينية والسياسـية أمر يمكـن ملاحظة تأثيره في سـلوكيات وقـرارات الولي الفقيه، حتى لـو افترضنا أن زعامة الإمام خامنئـي كانت في العراق وزعامة الإمام السيسـتاني كانت في إيران، فإن نتيجة القيادة لهذين الشخصين في البلدين لن تكون مختلفة أبداً.

مثلمـا أن مواقف الإمام الخميني لم تكن متفاوتة عن مواقف السـيد آية الله الحكيـم إزاء حكومـة العـراق وقتذاك، بل كانت هنـاك حوارات دينية للإمـام الراحل مع رجال المؤسسـة الدينية، أي رجـال الحوزة في النجف، تلك الحوارات التي اسـتمرت طيلة فترة بقاء الإمام الخميني والبالغة 13

عاماً مع رجال الحوزة، لم تشهد أي نوع من التحركات الثورية في العراق[1].

ومع ذلك، فإن العلاقات بين القيادة ومؤسسات إيران الدينية والسياسية، خاصة بعد وفاة الإمام الخميني، وتسنم الإمام خامنئي القيادة في البلاد، قد قلّصت عملياً دور القائد إزاء المؤسسة الدينية والقوى الموجودة في الساحة الدينية والسياسية في إيران، وبسبب طبيعة هذه العلاقات يمكن القول إن كل شخص يكون في موقع القيادة المستقبلية في إيران لن يكون له دور يختلف كثيراً عن دور الآخر حول طريقة التعامل مع ديناميكية القوى الدينية الموجودة في الساحة.

إن الإمام الخميني كزعيم بلا منازع للثورة والكاريزما في إيران، قد تبوأ منصب القيادة في الجمهورية الإسلامية في إيران بشكل طبيعي، إضافة إلى ذلك، فلم يكن تفاعل المؤسسات الدينية والسياسية مع الإمام الخميني مبنياً على الدعم المادي فقط إن صح التعبير، إنما كانت العلاقة بين الطرفين أكثر من ذلك، وهي أشبه بعلاقة المعلم بطلابه. وعليه فقد جاءت هذه العلاقة بمثابة الحجة الكافية لإثبات عدم إمكانية إحلال بديل للإمام الخميني أبداً، خصوصاً لو علمنا استحالة وجود أي شخص آخر غير الإمام الخميني، كأن يكون بديلاً عنه ويتمتع في الوقت نفسه بتلك الشعبية الكبيرة للإمام، بالإضافة إلى قدرته الفائقة على القيادة.

والمراكز البحثية العالمية كانت بانتظار اندلاع النزاعات الداخلية في

(1) تبرائيان، محيي الحوزة العلمية في النجف الأشرف، حياة وعصر آية الله، العظمى الحكيم، 1999، ص/186-188

أروقة المؤسسة الدينية حول من سيخلف آية الله الخميني.

ولكن الجمهورية الإسلامية تمكنت بنظامها السياسي الحكيم من تجاوز الحالة أو النقطة الأكثر أهمية، ألا وهي تمكنها من الانتقال من قيادة الإمام الخميني، القيادة الكاريزمية، إلى القيادة التوافقية، التي تميزت بتحديد القيادة المستقبلية لإيران.

في الليلة التي سبقت وفاة الإمام الخميني، والتي صادفت يوم الثالث من حزيران/ يونيو عام 1989م، تم استدعاء أعضاء مجلس الخبراء للاجتماع في طهران، وبعد ساعات من وفاة الإمام الخميني، بدأت الجلسات بحضور 74 نائباً من أصل 80، فصوّت حينها 68 عضواً نائباً لصالح الإمام خامنئي، وبدون أية خلافات أو توترات تذكر، والسبب يعود إلى أنه لم تكن هناك أية خلافات جذرية بين المؤسسة الدينية والقائد، لا خلافات ظاهرة ولا خلافات مخفية.

من جانب آخر، كان دعم الهيئة الثورية التابعة لمؤسسة علماء الدين لرئيس الوزراء مير حسين موسوي في الاختلافات بينه وبين السيد آية الله خامنئي، واضحاً للجميع.

وكان هذا الهدوء والاستقرار الحاصل لدى المؤسسة الدينية في احتواء الخلافات كافة، قد حيّر المراقبين الغربيين بسبب تصوراتهم المبالغ فيها إزاء التوترات الداخلية في المؤسسة الدينية، كذلك تصورهم للهيكل الموحد داخل المؤسسة والقوى الموحدة للمجال الديني السياسي في إيران.

وبالتأكيد فإن حالة التوافق بين الطبقات المتعددة في المؤسسة الدينية

التي أشــرنا إليها وكذلك الحقل الديني والسياســي، قد تأتى عنها حسن القيــادة للإمام خامنئي، تلــك الحالة التوافقية لم تكن مبنية على تحقيق المصالــح الذاتية المؤقتة، بل كانت مبنية لتصبح اتفاقاً تقليديّاً تاريخيّاً في المؤسسة الدينية، وبطبيعة الحال، فإن هذا الاتفاق يختلف عن الاتفاقات الحاصلة داخل الحزب أو الاتفاقات في نظام الأوليغارشي الأمريكي (أي حكم الأقلية) والمتكون من الحزبين الجمهوري والديمقراطي.

إن هذا لا يعني تجاهل المصالح المشتركة لرجال الدين، ولكن دور البنية والقواعــد والاتجاهــات التاريخيــة في الديناميكيــة الداخلية للمؤسســة الدينية، يُعد أكثر أهمية من دور العامل أو العنصر داخل المؤسســة، ومن ناحية أخــرى، فإن طبيعة الاتفاقات هذه تختلف عن الاتفاقات الداخلية للفاتيــكان، فالاتفاقات أو الخلافات داخل المؤسســة الشــيعية الدينية لا تحصــل نتيجة الهيكلية الداخلية للمؤسســة الدينية فحســب؛ لأن نطاق المؤسسة الدينية في عموم بنية (نسيج) المجتمع الإيراني مع الحقل الديني - السياســي لإيران، والعلاقة الجدلية بالمؤسســة الدينية تشكل التسلسل الهرمي الداخلي للمؤسسة الدينية.

لقد نشأت القيادة بعد اتفاق ضمن إطار هيكل الاتفاقية نفسه، فخلال ثلاثــين عاماً من قيادة الإمام خامنئي، تجددت هيكلية المؤسســة الدينية وأصبحت أكثر قوة في الحقل الديني - السياســي الإيراني، ولكن هذا لا يعني أنه لم توجد أنشــطة أخرى مرهقة وديناميكية داخل هذه الهيكلية والميدان، فإن الصعود والهبوط في مستوى فاعلية وتفاعل أي مجتمع من

شأنه أن يغير أدوار العوامل المختلفة، فمثلاً بعد كل أزمة فإن النظام يعود بسرعة إلى نقطة توازن جديدة.

تاريخ المؤسسة الدينية في بناء الساحة الدينية - السياسية

إن ولايــة الفقيه هي في الحقيقة ليســت من ابتــكارات الإمام الخميني (رض)، ولا هــي نتيجــة مــن نتائج الثورة الإســلامية في إيــران أو داخل المجتمع الشــيعي، بل هي سنة من سنن النبي محمد (ص)، فمنذ القرون الإســلامية الأولــى، كانــت الخلافــة الإســلامية في جميع أنحــاء العالم الإســلامي، ابتــداءً مــن إيران مروراً بمصــر وغيرها من البلــدان، كانت محكومة بمنهج ولاية الفقيه.

فولاية الفقيه أو «شــيخ الإســلام»، في الســياق الاجتماعي والسياســي للمجتمع الإسلامي، هي ولاية تعني تسلم مسؤولية السلطة التشريعية[1] والقضائيــة والأمنية[2]، ومن يعقد المقارنــة يتبين له أن هناك فرقاً مهمّاً بين علماء الدين السنة وعلماء الدين الشيعة، ذلك أن رجال الدين السنة عموماً كانوا تابعين لمطالب الخليفة، وهذا ما حال دون تشــكيل المؤسسة الدينية السنية ببنية مستقلة وقوية.

كما هو معروف أن التاريخ الشيعي هو تاريخ مليء بالمظاهرات ومعارضة

(1) وطبقاً للمصطلحات الفقهية يشغل منصب دار الإفتاء، وبناء على هذا المنصب يصدر في بعض الحالات أوامر الحرب والسلم.

(2) وفي العهود الإسلامية كانت وظيفة الشرطة في المؤسسة الحسبة تحت العنوان الفقهي «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر».

السلطة، وكذلك فقد أثر المنهج التفكيكي الشيعي على الفكر الشيعي في العالم الإسلامي.

فمنذ أوائل القرون الإسلامية (القرن الثامن)، شكلت الانتفاضة الزيدية بقيادة السادة الحسنية (أحفاد الإمام الحسن عليه السلام) بداية مهمة وحساسة، جعلت من الشيعة بمثابة معارضة شعبية، ورغم أن الأئمة المعصومين[1] عليهم السلام قد أيدوا هذه الانتفاضات، فإنهم منعوا جماهير الشيعة من الانضمام إليها؛ لأنهم ركزوا جهودهم على بناء النسيج الاجتماعي وحكومة الظل لكي تتمحور حول قضية فقهاء الشيعة.

وقد عارض التيار الشيعي الرئيسي (الاثنا عشرية) سيطرة الخلفاء بمواجهة ناعمة، واستخدموا قوتهم المدنية السلمية بدلاً من استخدام المواجهة العدوانية، وكان نموذج الثورة الإسلامية في إيران قائماً على نفس النموذج التاريخي ذاك، واختلف تماماً مع معارضات السادة الحسنية والزيدية والشيعة الإسماعيلية بالطريقة المسلحة التي عبروا عنها وقتذاك.

لذا حظي إنشاء الهيكل الداخلي للمؤسسة الدينية وسلطتها في الجانب الديني السياسي للطائفة الشيعية في القرن الثامن الميلادي، وترسيخ هذا الهيكل المستقل خلال القرن الثالث عشر بأهمية بالغة.

لم يدخل رجال الدين الشيعة في الهيكل السياسي الرسمي للخلافة منذ البداية؛ بسبب مواقفهم الناقدة تجاه الخلفاء الأمويين والعباسيين،

(1) أئمة أهل البيت الاثنا عشر من أمير المؤمنين علي بن أبي طالب إلى الإمام المهدي يُعتبرون عند الشيعة أوصياء خاتم الأنبياء، وكسائر الأنبياء معصومين من الذنوب.

فلم ينالوا السـلطة عن طريق الحكام، بل بنوا قوتهم اسـتناداً إلى التأثير الاجتماعي على السياق العام.

لقد تمكن رجال الدين الشيعة من بناء مؤسستهم الدينية القوية المستقلة من خلال دعم الشـعب المالي والاجتماعي والسياسـي، وبنوه على أساس النسيج الاجتماعي الشيعي، وأعادوا بناء هذه المؤسسة على شكل حكومة موازية في النسيج الاجتماعي للمذهب الشيعي.

قامت شـبكة بتنظيم العلاقات الاجتماعية الدينية للمجتمعات الشيعية مع نواب خاصين (فقهاء)، وربطهم سرّاً بالإمام منذ عهد الإمام الخامس للشـيعة وهـو محمـد بن علـي الباقر (عليه السـلام) سـنة 677-733 للهجـرة، وكذلـك في فترة الإمام السـابع للشـيعة وهو الإمام موسـى بن جعفر الكاظم 745 - 799هـ، وقد بلغت قوة الشـبكة التي عرفت باسـم شبكة الوكلاء، نفس مرتبة أو قوة الخليفة هارون الرشيد في ذلك الوقت، أي في عـام 763 - 809 للهجرة، بل وصلت قوتها لتصبح بمثابة حكومة موازية، إلى درجة أن الخليفة هارون الرشـيد لم يجد حلّاً للتخلص منها سوى مشاركتها في السلطة.

في عهده، أحضر الخليفة المأمون (786 - 833) للهجرة الإمام علي بن موسى الرضا عليه السلام، من المدينة إلى محكمته في مرو، بحجة منحه منصب الخلافة من بعده، من أجل تهدئة مريديه من الشـيعة من جانب، وتقويض العلاقة بين شبكة الوكلاء والإمام المعصوم من جانب آخر.

لم ينهض الإمام علي بن موسى الرضا ضد المأمون، بل دخل في محكمته

ولـم يتدخـل مطلقاً في الشـؤون الحكومية، بل أظهر عـدم موافقته على الهيكليـة الحاكمـة أمام أنظار أهالـي العاصمة، حتى زادت شـعبيته في عموم خراسان، وبالتالي استحوذ على إمبراطورية المأمون بأكملها.

تلك القيود لم تقضِ على شـبكة الوكالة، واسـتمرت بإدارة وسـطاء سريين، وفي تلك الفترة تطورت الشبكة كثيراً واضطر المأمون إلى اغتيال الإمام الرضا عليه السلام، فكان اغتياله مشابهاً لمصير بقية الأئمة عليهم السلام.

اعتـاد الشـيعة منذ تلـك الفترة على عـدم وجود رئيس للشـبكة (إمام معصـوم)، وكانـوا يديرون حكومتهم الموازية بشـكل مسـتقل مع شـبكة الفقهاء، ثم تلاشـى دور رئيس الشـبكة، وكان يعني أن القواعد المؤسسية للهيكل تسـمح بالتوازن بين القوى، ما أدى إلـى التحضير للغياب المطول للإمام المهدي 941 للهجرة، وانقطاع جميع العلاقات السرية بين المؤسسة الدينية والإمام المعصوم.

إن نشـأة الحكومـة الصفوية أعطـت دوراً مزدوجاً للمؤسسـة الدينية: السـيادة إلى جانب الأدوار المدنية، وكانت مؤسسـة ولاية الفقيه (شـيخ الإسلام) من أهم المؤسسات خلال فترة حكم الدولة العثمانية، وكان هذا السـبب الرئيسي وراء تشكيل هذه المؤسسة من قبل علماء الدين الشيعة داخل الحكومة الصفوية، ومن أجل ذلك اضطرت الحكومة الصفوية إلى الانخراط والتفاعل مع القوى الاجتماعية للمؤسسـة الدينية الشيعية من أجل تثبيت سيادتها في إيران.

لم ينجح الشـاه إسـماعيل (أول ملوك الصفويين) رغم الجهود الكبيرة

التي بذلها، في إخضاع مؤسسة علماء الدين الشيعية للملك وللمحكمة الصفوية، ذلك أن المؤسسة الدينية الشيعية كانت تتمتع بسلطة مالية واجتماعية مستقلة، فلم تكن المشكلة الرئيسية هي الإحجام عن المشاركة في هيكل السيادة، لكن المؤسسة الدينية كانت مستعدة فقط للمشاركة في الهيكل السياسي، شريطة أن تكون سلطة المجلس التشريعي والقضائي والأمني خاضعة لهم فقط دون غيرهم.

فعلى سبيل المثال، هاجر المحقق الكركي (المحقق الثاني) من إيران إلى العراق بسبب عدم إصغاء الشاه إسماعيل إلى نصيحته في معركة جالديران، المعركة التي جرت بين الصفويين والعثمانيين[1].

وفي بداية القرن السادس عشر، عين الملك الصفوي الثاني (الشاه طهماسب) المحقق الكركي في منصب شيخ الإسلام، ومنذ ذلك اليوم قامت المؤسسة الدينية الشيعية في جميع أنحاء إيران أيضاً بدور سياسي بالإضافة إلى دورها الاجتماعي، ذلك الموقف استمر عبر التاريخ الإيراني، وأعدت المؤسسات السياسية المعاصرة، مكانة ولاية الفقيه لعلماء الدين.

وقد نصّ الدستور الإيراني الأول (الدستور الفارسي لعام 1906) الذي تم تبنيه في 30 ديسمبر عام 1906، على تكوين هيئة إشرافية مكونة من خمسة ممثلين عن مؤسسة علماء الدين لمراقبة جميع أعمال البرلمان، وظلت الهيئة مستقرة حتى الاستفتاء الجمهوري لجمهورية إيران

(1) بور أميني، الصفويون رمز الاقتدار في إيران، 2002، ص 116.

الإسـلامية في 2 ديسـمبر عام 1979م، وقد سميت المؤسسة الدينية في دستور الجمهورية الإسلامية بـ «مجلس صيانة الدستور».

هذا، وقد فشـل المشروع البهلوي في القضاء على منصب شيخ الإسلام وأئمة صلاة الجمعة في مختلف محافظات إيران، بعد الثورة الإسـلامية في إيران عرف منصب شـيخ الإسـلام باسـم إمام صلاة الجمعة والهيئة التمثيلية للولي الفقيه في عدد من المحافظات والمنظمات المختلفة.

بعد الثورة الإسلامية لم يكن هناك تغيير في الدور الاجتماعي والسيادي للمؤسسـة الدينية، بل استخدمت المؤسسـة الدينية بذكاء جميع نفوذها التاريخي الحكومي لتأكيد وجودها وتعزيز دورها، بالتالي، في هذه المرحلة بقيت جمهورية إيران الإسـلامية مستقرة بسبب الدعم الشعبي لها، رغم جميع الأزمات التي مرت بها خلال الأربعين سنة الأخيرة.

مؤسسة الأمة والإمامة: تحليل هيكلية المؤسسة الدينية في المجال الديني والسياسي في إيران:

لا تعتمد المؤسسـات المدنية في المجتمع الشـيعي على أسـاس علاقات المواطن بالدولة، ولكن على أساس العلاقات التاريخية بين الأمة والإمام، والإمـام لم ينشـأ عن هيكل السـيادة، بـل يخرج من الأمة كقائد شـعبي للحركات الاحتجاجية.

في العلاقات بين الأمة والإمامة، لا يمكن استخدام إطار تحليل المجتمع العلماني بشـكل فاعل لتفسـير المؤسسـة الدينية كمؤسسـة بالتوازي مع المؤسسة السياسية والمؤسسات الاجتماعية الأخرى، إذا اعتبرنا المؤسسة

السياسـية مؤسسة تم تأسيسها من قبل الطبقة الحاكمة، فطوال فترات التاريخ الإسلامي عارض المجتمع الشيعي الطبقة الحاكمة.

ولو اعتبرنا تأسيس هذه المؤسسة من قبل ذوي النفوذ السياسي في الشعب، فقد أنتجت المؤسسة الدينية سيادة موازية عامة في التاريخ الإسلامي.

لم ينشـأ تشـجيع علماء الدين في الهيكل المؤسسـي للمؤسسـة الدينية علـى تكويـن علاقـات مع السـلطات على مدار ثلاثة عشـر قرنـاً، على عكس رجال الدين المسـيحي والسـني، قامت المؤسسـة الدينية الشيعية بنقـل مفهوم الإمامة من خندق السـيادة المطلقة إلى الحدود الاجتماعية الواسعة، بسبب نزاعها مع الحكام لأنهم تيقنوا من فساد الخلفاء الأمويين والعباسيين.

بسـبب النزاع مع الحكام وسـوء ظنهم بهم، تأسست إدارة علماء الدين الشيعة من خلال الاعتماد على ثقة الشعب، وهنا يجب القول إنه لا يمكن للإمامة في هذا المجال أن تتكون أو تنشـأ عن طريق الهيمنة والتسـلط، ولكن من وجهة النظر الثبوتية كأمر إلهي ومن وجهة النظر الإثباتية، فإن الإمامة تكون مستمدة من ثقة الجمهور على أساس إيمانهم باللّه[1]، بكل تأكيد لولا دعم المؤيدين للمؤسسـة الدينية الشـيعية، لما كان النزاع بينها وبين الحكومة ممكناً، هذا الدعم نفسـه كوّن الهيكل الداخلي للمؤسسـة الدينية الشيعة.

(1) شريعتي، الأمة والإمامة، 2014.

مصدر الدخل المالي في نظام المؤسسة الدينية الشيعية هو في الحقيقة ليس كنظام الإقطاع في القرون الوسطى الذي يجبي النقود من البسطاء، بل مصدر دخلها هو الخمس، وهو المبلغ الذي يمنحه الأفراد دون أي التزام إزاء السيادة، بل تعطى للمنظمة الدينية مرضاة للّه، ولذلك فإن المؤسسة الدينية على مرّ التاريخ حتى بعد العصر الصفوي، لم تكن معتمدة ماليّاً على الحكومة.

فبسبب أمر اللّه ولدعم الإمام، يقدم المؤمنون خمس أموالهم المدخرة السنوية للفقهاء الإسلاميين لإنفاقها في أمور معينة مذكورة في القرآن أو وفقاً لما ذكره أو تطرق إليه أهل البيت عليهم السلام، وعند ولاية الفقيه، حين غياب الإمام يجب على الناس الرجوع إلى الفقهاء للحصول على فتاوى شرعية، كما يجب عليهم دفع الخمس إليهم.

حسب نجاح الهيئة الدعائية الدينية، فإن الالتزام الديني يزداد بشكل أفضل، وهذا التدين يؤدي إلى رفع نسبة الخمس المدفوعة، ما ينمي قوة هذه الهيئة؛ لذا فإن ترسيخ المعتقدات الدينية هو أهم ضمان لاستمرار دعم رجال الدين، إن منصب المرجع الديني للفقيه الإسلامي يأتي نتيجة عمليتين متشابكتين، العملية الأولى: تحصل داخل هيكل المؤسسة الدينية، والأخرى: خارجها.

فكل مرجع ديني لديه مجموعة من المقلدين والأتباع الذين يقلدونه في الأحكام الدينية الشرعية ويدفعون له الخمس، كذلك التسلسل الهرمي الداخلي لمؤسسة علماء الدين، وبالتالي موقف مراجع التقليد (الزعيم

الديني)، متوقف على دفع الشيعة الخمس.

مـن الطبيعي أن الشـخص العاقل، وخاصة الذي يطبـق العدالة وله منهج مناهض للحكومة، فإنه لن يدفع خمسـه لشـخص آخر له اهتمامات دنيوية فقط، وبما أن رجال الدين يعيشون حياة بسيطة في نظام ولاية الفقيه، سواء الإمام الخميني أو الإمام خامنئي أو السـيد الحكيم أو السـيد السيسـتاني، فالناس حينئذ يكونون على استعداد لدفع الأموال لهم (الخمس).

بطبيعـة الحال، فإن المجتمـع الإيراني لا يقبل الفقيه الإسـلامي الذي يعيش حياة أرسـتقراطية، فكلما كان العالم الديني أكثر زهداً وروحانية، تحسـنت علاقتـه مع النـاس، وكان أكثر فاعلية في حل مشـكلاتهم ونال ثقتهم، فهم لهذا السـبب يدفعون له الخمس في سـبيل الله، ويتم إعطاء الخمس على أساس هذه الثقة لهيئة الفقهاء الإسلاميين.

لذلك، فإن سـلطة الفقهاء مسـتمدة بالكامل من الشعب، ويتشابه هذا النمـوذج مـع ما يصفه شـول د. الينكسـي في كتـاب له بعنـوان «قواعد الراديكاليـين: مقدمة براجماتيـة للراديكاليين الواقعيين»[1]، مع اختلاف أن القضية ليسـت بالضرورة الضغط على السـيادة، بل هي صنع هيكل موازٍ للحكم.

اسـتمر هذا الهيـكل التاريخي الموازي بعد الثورة الإسـلامية في إيران، مكاتـب الإمام الخمينـي والإمام خامنئـي، إلى جانب دور السـيادة، لها

(1) alinsky, saul,d, rules for radicals :a pragmaticprimer for realistic radicals(new York: random house,1971).

هيكل مشـابه للمراجـع الدينية الأخـرى، وهي على علاقة مباشـرة مع هيئة المقلدين والنسيج الاجتماعي لإيران، ويمتلك الولي الفقيه بدعم من مؤيديه في الهيكل السيادي، نفوذاً وقوة سياسية.

إن علاقـة علمـاء الديـن في المجتمع ليسـت هرمية مع المرجـع الديني الواحد، حيث يسـمح لرجال الدين بالاتصال بالعديد من المراجع الدينية لأجل الحصول على الإذن بأخذ الخمس وإنفاقه في المجالات المتفق عليها شـرعاً، هـذا الموقـف لعلماء الدين نتيجة ثقة الشـعب بهـم، وكذلك ثقة هيكل مؤسسة علماء الدين بهم، بطبيعة الحال، يمكن للشخص الروحاني الذي لديه معرفة دينية ونشـاط في حلّ مشـكلات الناس أن يجذب ثقة الأطراف.

هذا، تحوّل هيكلية مؤسسـة علمـاء الدين من هيكلية هرمية (عمودية) إلـى قاعدة عامة (أفقيـة)، يتكون الجزء الأهم مـن القاعدة من المراجع الدينية التي لها مصالح وأدوار مشـتركة على أسـاس هيكلية المؤسسـة الدينيـة، تعتمـد علمية المؤسسـة الدينية في إيصال الفقيـه إلى منصب المرجعية (أعلى منصب في مؤسسة علماء الدين) للطلاب البارزين، تشبه قسـماً من قواعد الترقيـة في هذا الحقل بالقواعـد في المجتمع العلمي، حيث يتأثر أتباع المفكر بشيئين: الابتكار واحترام بنية المجتمع العلمي.

إن القواعـد المعياريـة التـي تحكم المجتمع العلمي في المؤسسـة الدينية تعزز بشكل طبيعي موقف هؤلاء الفقهاء الذين يستعينون بالاجتهادات في الحفاظ على التقاليد الإسلامية، إن قوة الفقيه في هذا المجال هي معيار

جاذبيتــه للطلاب البارزين، زهد وروحانية الأســتاذ همــا كذلك عاملان جوهريــان، بالمقابــل فإن غريزة القوة والشــهرة في جــو المعايير الداخلية للمؤسسة الدينية هي قضية مثيرة للاشمئزاز وتقلل من ثقة الشعب بهم، فيســعى الطالب إلى جانب كســب أو تحقيق المنفعــة العلمية إلى تحقيق المنفعة الروحانية عند الأستاذ.

في المؤسســة الدينية، يتم تحديد التسلســل الهرمي للأساتذة من خلال اعتمــاد هيكلية حرّة، الأســتاذ المتفوق هو الأســتاذ الــذي يجذب ويدرب الطــلاب البارزيــن، الطــلاب يكونون أحــراراً أيضاً في اختيار الأســاتذة الذين يقومون بتدريســهم في نظام التعليم الديني، إن المســتوى التمهيدي والمستوى الأول في المدارس الدينية يشبه الجامعات في مناهجها المنظمة، بخلاف المســتويات المتقدمة (المستويات 2 و3 و4، والاجتهاد) حيث تعقد بحرية فلا تملك هذه المدارس أية ســيطرة على الطلاب والأســاتذة، دور هذه المدارس الدينية هو تصنيف الفصول بناء على عدد الطلاب، وليس من الضروري عقد فصول دراسية متقدمة في المدارس المتقدمة.

فعلى سبيل المثال، قد يعقد فصل في قم في منزل أحد الأساتذة بحضور خمسة طلاب، وقد يعقد فصل آخر من أستاذ في إحدى المدارس بحضور 500 طالب، وفصل آخر في مدرسة أخرى على الجانب الآخر من المدينة بحضور عشرين طالباً.

من ناحية أخرى، قد يبدأ الأستاذ فصله في بداية العام بحضور عشرين طالباً، وبعد شــهرين قد يبقى فقط خمســة طــلاب في فصله، وقد يبدأ

فصــلاً آخر بحضور ثلاثــين طالباً، وفي منتصف العام يحضر خمســون طالباً في درســه، وقد ينخفض عدد الحاضرين في حصة الأســتاذ الذي لديه عشر سنوات من الخبرة في التدريس إلى 10% من عدد الحاضرين في الســنوات الســابقة، وفي نفس الوقت قد يكون عدد الطلاب عند أحد طلاب هذا الأستاذ عشرة أضعاف طلاب أستاذه.

بالطبــع، فإنــه ليس فقط عــدد الطلاب في الفصل يُعد مهمّــاً، بل المهم أيضاً هو جودة الدروس، فالطلاب المتمكنون هم أساتذة المستقبل في المدرسة الدينية الذين ســيقومون بالمدرســة العلمية، ومع ذلك فإن العــدد مهم أيضاً، فالطلاب العاديون عادة ما يخدمون في الأدوار السيادية والترويجية والاجتماعية.

كل هــذا التدفــق الديناميكي من الطلبــة خلال التعليــم المتقدم يعتمد علــى القدرة الأكاديمية والاجتهادات وتوجهات الأســتاذ، إلى جانب ذلك تعتبر اتجاهات الطلاب وطبيعة نشــاطاتهم أهم عامل في تعيين الأساتذة وترقيتهم في المدرسة، فلا حاجة لتقييم الأساتذة في هذا الهيكل الحر؛ لأن هناك منافسة حرة بين المدرسين، تبين لنا نتيجة التقييم تلقائيّاً، والهياكل الداخليــة في المؤسســة الدينية تنتــج عن نفس الديناميكية النشــيطة في هيئة المؤسسة.

العلاقة بين المؤسسة الدينية والتنوير العلماني في المجال الديني - السياسي في إيران:

بعد المرحلة الأولى من الثورة الإسلامية في إيران، تم نفي الإمام الخميني من إيران في 5 أكتوبر عام 1964م، ونقله إلى مدرسة النجف، بعد أن أمضى بضعة أشهر في تركيا، وقد ساعد حضور الإمام الخميني في النجف الأشرف على مدار ثلاثة عشر عاماً على تعزيز مقام المؤسسة الدينية الشيعية وقيادة الإمام الخميني، ونظراً لجهود آية الله سيد محمد باقر الصدر المميزة، فقد انضمت المؤسسة الدينية إلى مشروع الثورة في العراق[1].

وكانت سلطة مؤسسة علماء الدين والإمام الخميني في الحقل الديني - السياسي في إيران خلال تلك الفترة قوية لدرجة أنها أجبرت التيارات الليبرالية اليسارية على التصرف وفق قوى الهيئات السياسية الدينية القوية، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال التنقل السري للفرع الديني للتيار اليساري والليبرالي للقاء الإمام الخميني في النجف من خلال وسطاء المؤسسة الدينية.

في بداية عام 1978م، بدأت الثورة الإسلامية بالوصول إلى ذروتها مرة أخرى، حين أمر محمد رضا شاه الجيش باغتيال الشعب في 8 سبتمبر 1978م بدعم من القوى العالمية العسكرية، هذه المرة شعر الشاه بخطورة

(1) ما يشيع عن النفوذ الإيراني في العراق هو في الحقيقة متجذر في المؤسسة الدينية الشيعية وفي هذه المؤسسة لا يوجد حد بين إيران والعراق. فالمؤسسة الدينية أوجدت الساحة الدينية السياسية الموحدة في البلدين.

وجـود الإمام الخميني في النجف، فمارس الشـاه ضغوطات عدة أجبرت الخميني على أن يهاجر إلى باريس في أكتوبر 1978.

حينها انضمت جميع الأطياف السياسية الشيعية إلى الثورة الإسلامية المتجمعـة حول الإمام في باريس، وكان محل إقامة الإمام الخميني ممتلئاً بالمنتسـبين إلـى التيارات اليسـارية والليبراليـة، لكن إثر زيـارة آية الله مطهري للإمام الخميني في ديسمبر 1978م، أسند مهمة تشكيل المجلس الثوري إليه وإلى آية الله بهشـتي وآية الله هاشـمي رفسنجاني وآية الله موسـوي آردبيلي وآيـة الله باهنر، بعد عودة آيـة الله مطهري إلى إيران واجتماعه مع هؤلاء الأشخاص، وبعد تأكيد الإمام الخميني، تمت إضافة أفـراد آخريـن كأعضاء في المجلس الديني، مثل آية الله مهدوي كني وآية الله طالقاني والإمام خامنئي[1].

أضـاف المجلس مـن طائفة دينيـة من التيـارات اليسـارية والليبرالية في إيـران بعض الأفـراد، مثل المهندس مهدي بازركان والدكتور سـحابي وأحمد الصدر حاج سـيد جوادي والمهندس كتيرائـي واللواء محمد ولي قرني والعميد مسـعودي وعباس شيباني، ولاحقاً المهندس موسوي وبني صـدر وقطـب زاده وإبراهيم يزدي حبيب الله بيمان، وبهذا أصدر الإمام الخميني في 12 يونيو 1979، أمراً بتشكيل مجلس الثورة أي بعد خمسة أيام من انتهاء مؤتمر غوادلوب، وأربعة أيام قبل خروج الشاه من إيران [2].

(1) رضوي، هاشمي والثورة، تاريخ إيران السياسي من الثورة حتى الحرب 1996، ص42.
(2) خميني، روح الله، صحيفة الإمام الخميني، ج5، 1999، ص 426.

كان واضحـاً أن الشـراكة لغيـر الدينيـين في المجلس الثـوري كانت في الأسـاس بدعوة مـن رجال الدين، وكان من الممكـن إلغاء هذه الدعوة في أيـة لحظة، فلم يكن تحمّل التيارات اليسـارية والليبرالية لهذه السـلطة إلا لسـبب واحد، هو سـلطة رجال الدين في جسد الشعب، وهذا التعاون لم يكن وليد الصدفة، فقد اضطرت جميع التيارات السياسـية الإيرانية حتـى العلمانيـة منها إلى إقامة تحالف مع رجال الدين في حدود المجتمع الإيرانـي، حتى يتمكنوا مـن الحصول على الامتياز والسـلطة في المجال الديني السياسي في إيران.

من ناحية أخرى، لم تكن لحركات الاحتجاج السياسي العلماني شعبية، وكانـت مجـالات الاتصال الخاصـة بها مقصورة علـى دوائر صغيرة من أنـاس ذوي عقول غربية، ومع ذلك، نظـراً للاعتماد المالي على الحكومة والقوى الأجنبية فقد تم تقييدها عمليّاً بطريقة قلّلت من شعبيتها.

لقد تيسر لهذه الحركات الموجودة على هامش مؤسسة علماء الدين أن تكون مسـيطرة على الجسـد الاجتماعي؛ لأنها المؤسسة الدينية الوحيدة التـي كانت مسـتقلة ماليّـاً، ولأنها تمتلـك إمكانية الوصول المباشـر إلى الجماهيـر، وبسـبب الهياكل الاجتماعيـة والتاريخية المتكونـة من الأمة والإمامة، فقد تمكنت حركات الاحتجاج من قيادة الأمة في هذه الثورة.

تم تشـكيل مجموعـات والعديد من التيـارات السياسـية المتحالفة مع علماء الدين، وذلك بالاعتماد على قوة رأس المال وعلى شبكة الاتصالات الدينيـة، مثـل «النهضـة الحرية» و«منظمـة مجاهدي خلق» على سـبيل

المثـال، فكان الراعي المالي لمجاهدي خلق شـبكة دينية كان من أعضائها آية الله هاشـمي رفسـنجاني[1]، وقد تم اعتقال رفسـنجاني في ديسمبر 1975م بعد اعتقال وحيد افراخته بسـبب اعترافاته وهو العضو البارز في منظمة خلق[2].

كان علماء الدين والليبرالية العلمانية والتيارات اليسـارية متحالفة من حيث علاقاتهم التاريخية، العلمانيون في الحركة الدستورية وحركة تأميم النفط الإيراني، قطعوا طريق التحالف بعد الوصول إلى السلطة، وكانت النتيجـة عـودة نظـام الديكتاتورية، بسـبب هذه التجـارب، كان الانفتاح العلمانـي وعلمـاء الدين متحالفـين مع بعضهم البعض، علـى الرغم من اختلافاتهم فيما بينهم.

إن مـن بعـض القضايا التي تجعل السـلطة الدينية متسـقة في الأزمنة المعاصرة هو ضرورة فهمها للجو الفكري الغربي، ومصادرة أصوله لصالح هيكلهـا التقليـدي، وتوجهها في إعادة تعريف مبادئ التقليد الإسـلامي، مـن جانـب آخر فإن البنية التحتية للاحتجاج الشـيعي تتمتع بقدرة على مصادرة الحركات الفكرية.

إن رفع مسـتوى تأهيل علماء الدين في هذه الحالة سـوف يسـتند إلى طبيعـة العلاقة بـين علماء الدين وتيـار المثقف العلمانـي الذي يعود في

(1) كاظمي، ذكريات عزت شاهي، 2014، ص 558.

(2) عن سيرة آية الله هاشمي رفسنجاني، تهران: سايان/ 2016، ص149، وهاشمي رفسنجاني، هاشمي رفسنجاني / مرحلة النضال بإشراف محسن هاشمي، 1997، ص 1466، شير علي نيا، جعفر، رواية.

النتيجة إلى خدمة مؤسسة علماء الدين، وهنا في هذه الحال فإن الفقيه الإسـلامي الذي لا علاقة له بالتيار المثقف العلماني لديه فرصة ضئيلة للترقية.

ومـن ناحية أخـرى، تتم إزالة تيار مؤسسـة علماء الديـن الذي يحاول خدمـة الأهـداف الفكريـة العلمانية مـن هذه المؤسسـة، وليس له وضع رسمي في مؤسسة علماء الدين.

لقد طبق علماء الدين الشيعة نموذج الملكية الدستورية والنظام البرلماني البريطانـي في الثقافة الإسـلامية، بناء على نفس الـروح التفكيكية التي اعتمـدت على قـراءة ثانية لروايات أهـل البيت عليهم السـلام، فقادت المؤسسـة الدينيـة الحركة الدسـتورية في إيـران (1905 - 1911) بناء على هذا التفسـير[1]، وبدأ الجمع بين ولاية الفقيه والديمقراطية عمليّاً مـن قبل الطبقـة العليا وعلماء الديـن من هذه الفترة، وبنـاء على ذلك، ووفقاً لدستور إيران المعتمد في 30 ديسمبر 1906م، راقب مجلس مكون من خمسـة أعضاء من المؤسسـة الدينية جميع القوانين البرلمانية، ثم تم تطويـر هذا الابتكار في دمج ولايـة الفقيه والديمقراطية في فترة ما بعد الثورة في إطار دستور جمهورية إيران الإسلامية.

على الرغم من التفاعل الديناميكي بين النشطاء السياسيين العلمانيين والنشطاء الاقتصاديين مع علماء الدين، أصبح هناك نوع من التوازن بين

(1) نائيني، تنبيه الأمة وتنزيه الملة، تصحيح جواد ورعي، 2003.

هـذا التفاعل ونوع من إعادة بناء مؤسسـة علماء الدين وإعادة تأسـيس السلطة لها؛ سبب ذلك أن البنية التحتية للعلاقات بين الأمة والإمام هي في حدود المجتمع الإيراني.

لم تكن العلمانية البحتة بمعناها الغربي متوافقة مع البنية التحتية الدينية للمجتمـع الإيراني، وحتى خرجت الهيئة الفكريـة الإيرانية العلمانية من رحم المؤسسـة الدينية والحوزة العلمية، فإن أبرز الشـخصيات كانوا من علماء الدين، كتقي زاده (1878 - 1970) وكسروي (1846 - 1989).

كان المثقفـون العلمانيـون الإيرانيون في الغالب إمـا علماء دين وإما من ذريـة علماء الدين، فعلى سـبيل المثال، كان زعيم حزب اليسـار الإيراني -حزب توده- كيا نوري (1905 - 1999) حفيد آية الله فضل الله نوري، وهـو زعيـم في الحركة الدسـتورية، أبو الحسـن بني صدر هـو ابن آية الله نصر الله بني صدر، وبعض الشـخصيات السياسـية هم أيضاً كانوا من أبناء وكلاء المالية لمؤسسـة علمـاء الدين، مثل مهدي بازركان وصادق قطبزاده.

لـم يكن لدى الغرب خيار سـوى مراهنة مسـتقبلهم مع الأحزاب السياسـية العلمانيـة في إيـران، ومع ذلك وبسـبب سـوء فهمهـم للعلاقـات القائمة بين الجانبـين الدينـي والسياسـي في إيـران وعلماء الديـن، لم يـدرك الغرب أن الحركات السياسـية العلمانية في إيران يجب أن ترتبط بجسـد علماء الدين؛ بسبب أهمية الساحة الدينية وتأثيرها على المجتمع الإيراني، وفي النهاية كانت جميع جهودهم في مصادرة التيار العلماني قد صبّت لصالح المؤسسـة الدينية

من خلال إعادة إنتاج موقف علماء الدين في الحقل الديني السياسي.

بعد أسبوع من انتهاء مؤتمر غوادالوب في 16 يناير، غادر شاه إيران، وبعد انقلاب مصدق، كانت الجبهة الوطنية تشكل معارضة للنظام الإمبراطوري، ورغم أن الولايات المتحدة كانت من وراء الانقلاب، فإن الجبهة الوطنية لم تقطع علاقاتها مع الولايات المتحدة، حيث اتفق الشاه على تنصيب شابور بختيار، وهو الذي كان أحد قادة الجبهة الوطنية، رئيساً للوزراء قبل مغادرته إيران.

لقد غير رحيل الشاه جو المظاهرات في إيران إلى جو احتفالات وفرح، ولكن لماذا لم تؤكد الثورة الإيرانية النصر في هذه المرحلة كما حدث مع الثورة المصرية في الربيع العربي؟ فلو كانت قيادة الثورة الإسلامية في إيران في يد الجبهة الوطنية، فعندئذ في 16 يناير سيعود الشعب الإيراني للاحتفال بالانتصار على ثورتهم، ولكن لماذا لم يحدث هذا؟

عرف كريم سنجابي[1] وغيره من قادة الجبهة الوطنية، أن الشعب لم يتبع الجبهة، بخلاف قادة مؤتمر غوادالوب، حيث لم يتنبهوا لهذا، وعلى الرغم من أن الشاه قد تشاور مع كريم سنجابي قبل بختيار، فإنه لم يقبل هذه المسؤولية وأصر بختيار أيضاً على زيارة الإمام الخميني في باريس، لكن الإمام الخميني قرر إقالة بختيار قبل هذه الزيارة.

قدم كريم سنجابي إلى باريس، لكن الإمام الخميني اشترط عليه قبل

(1) كريم سنجابي الأمين العام للجبهة الوطنية ووزير الثقافة في حكومة الدكتور مصدق، وقد تسلم حقيبة الخارجية في فترة حكومة مهدي بازركان المؤقتة بعد انتصار الثورة الإسلامية.

اللقــاء أن يصــدر بياناً في ثلاث مقالات، فهمــت الجبهة الوطنية الجانب الديني السياسي والمؤسسة الدينية جيداً، ومن ثم أعلن سنجابي في بيان متكــون مــن ثلاث مقالات عن إنهــاء حكم الملكية ورفــض حكومة بختيار وتأســيس حكومة تســتند إلــى مبادئ الإســلام والديمقراطيــة وموافقة الإمام الخميني.

ظن بختيار أن كريم سنجابي قد أعلن البيان تحت ضغط علماء الدين، لكن سنجابي نفى ذلك[1]، وأكد كلامه غاري سيك[2]، حيث لم يكن إصدار البيان يشــير إلى وجود تحالف وطني ديني، بل فقط الاعتراف الرســمي للجبهة الوطنية بالتحرك تحت راية علماء الدين.

لم تكن الجبهة الوطنية المدعومة من الولايات المتحدة، الجبهة الوحيدة التــي قبلت بســلطة علمــاء الديــن، فقد قام حــزب توده المؤيــد لمصالح الاتحاد السوفييتي، بتسليم منصب أمينه العام في 17 يناير 1979م من إسكندري إلى كيا نوري، فقد كان يعتبر كيا نوري من بين قادة حزب توده من المؤمنين بقيادة الإمام الخميني وعلماء الدين[3].

تم تسليم تشكيل الحكومة المؤقتة بعد انتصار الثورة إلى المهندس مهدي بــازركان من قبل المجلس الثوري وبموافقة الإمــام الخميني، وكان مهدي

---

(1) شاكري وُند، علي، دور الدكتور سنجابي في هزيمة حكومة بختيار الوطنية وانقراض النظام الدستوري، وبسايت مليون https:mellium.org/iran 16.9.2016

(2) سيك، سينهار كل شيء، المواجهة التراجيدية بين أمريكا وإيران، ترجمة: علي بختياري زاده، 1384، الطبعة الأولى، sick,all fall down:Americas tragic encounter with iran

(3) يزدي، إبراهيم، ستين عاماً من الصبر والتحمل، ذكريات الدكتور يزدي.

بازركان، المفسر للقرآن، قادراً على جذب ثقة جزء كبير من علماء الدين، وكان ينتمي إلى الجناح الديني للجبهة الوطنية، وترأس حكومته مع أعضاء هذه الجبهة.

ولقد تمكنت الجبهة الوطنية المناصرة للولايات المتحدة من السيطرة على الهيئة الحكومية بعد الثورة، فكان السياسيون الغربيون مقتنعين بالموقف القوي للتيار الليبرالي والعلماني، الذي كان على رأس هيكل السلطة في إيران تبعاً لتصورهم للشأن السياسي الإيراني.

في ظاهر الحال، قوي نفوذ الجبهة الوطنية بعد الثورة، وتوسع أكثر بعد استحواذهم على منصب رئيس الوزراء (بختيار)، والسيطرة على الحكومة بكاملها، ولكن الحقيقة هي أن مؤسسة علماء الدين لعلاقتها الصميمة بدعم الجناح الديني للجبهة الوطنية، تمكنت من إحكام سيطرتها على هيئة الجبهة، وبالتالي خطط الولايات المتحدة، بطبيعة الحال، بما أن المؤسسة كانت تدير الجانب الديني السياسي، فلم تكن تشعر بالخوف ولا بالقلق إزاء تسليمها الحكومة لهذا التيار.

وفي حال خروج الجبهة الوطنية من إطار القوى الدينية السياسية بزعامة المؤسسة الدينية، كان بإمكان المؤسسة الدينية وبدعم شعبي واسع إخراج الجبهة الوطنيية من السلطة.

فبعد الاستيلاء على السفارة الأمريكية في 4 نوفمبر 1979، قدمت الحكومة المؤقتة استقالتها، وبالنظر إلى هيمنة الجو المعادي لأمريكا على الساحة الدينية السياسية في إيران لاقت الاستقالة

استقبالاً عامّاً، وعلى أثره تم تهميش محافظي الجبهة الوطنيية. في الانتخابات الرئاسية الأولى، كان هناك تسعة وستون مشاركاً وستة وثمانون شخصاً، إحدى الشخصيات الدينية الثورية التابعة للجبهة الوطنية (أبو الحسن بني صدر)، قدم نفسه كأحد الأصحاب للإمام الخميني المقربين الذين وافقوا على الهجوم على السفارة الأمريكية، وجذب ثقة جزء كبير من أعضاء الشأن الديني والسياسي، وكذلك علماء الدين، فوصل بني صدر إلى منصب رئاسة جمهورية إيران الإسلامية بحصوله على 76.5% من الأصوات العامة، كما أن الاتصالات السابقة لمؤسسة علماء الدين مع منظمة مجاهدي خلق وفرت أسساً لشرعية التحالف بين مسعود رجوي وبني صدر، بعد هذا التحالف حصل خلاف بين بني صدر وعلماء الدين، هذا الصراع هزّ إيران، ولذلك تم التخلي عن دائرة المؤسسة الدينية المرتبطة ببني صدر ومنظمة مجاهدي خلق.

فقد تم القضاء تماماً على ثقة الجماهير، ما دعا علماء الدين في البرلمان في 21 يونيو 1981م إلى التصويت، وفعلاً حصل علماء الدين على 177 صوتاً لصالح إقالة بني صدر و12 صوتاً امتنع عن التصويت، وصوت واحد فقط كان ضد الإقالة.

ثم صدر بيان الإقالة، بعدها دبّرت منظمة مجاهدي خلق حملة من الاغتيالات، وفي تفجير 28 يونيو 1981 استشهد رئيس السلطة القضائية و72 من ممثلي البرلمان والشخصيات السياسية في حزب الجمهورية الإسلامية. وفي 24 يوليو وبمشاركة 64.24% من الشعب،

تم انتخاب محمد علي رجائي الذي كان الشخص الموثوق به في المؤسسة الدينية كرئيس بنسبة 90% من مجموع الأصوات[1].

وكانت نتيجة تلك الانتخابات أن أدت إلى فقدان الثقة الجماهيرية في بني صدر الذي هرب فيما بعد هو ومسعود رجوي سرّاً في 28 يوليو من ذات العام.

بعد ذاك، قامت منظمة مجاهدي خلق بتأسيس ما يسمى بمجلس المقاومة الوطني في فرنسا، بمساعدة تحالف بني صدر واستمرت في تنفيذ عمليات اغتيال واسعة النطاق، وكانت أهداف الاغتيالات قد توجهت صوب كوادر الجمهورية الإسلامية من الطبقة العليا إلى الطبقة المتوسطة مثل حكام المحافظات والطبقة المتوسطة من مؤسسة علماء الدين مثل أئمة صلاة الجمعة في المدن الكبرى والناشطين السياسيين والإسلاميين، استشهد على أثرها الرئيس ورئيس الوزراء بسبب انفجار حصل في مكتب رئيس الوزراء بتاريخ 30 أغسطس.

كان تصور القوى الغربية أن الحكومة في إيران قد وصلت إلى نهاية مرحلتها في الحكم، ولكن نتيجة تلك الاغتيالات كانت تتعارض تماماً مع توقعاتهم، فانتخبت المؤسسة الدينية أحد أعضائها كمرشح للرئاسة، معتمدة على الدعم الشعبي بعد موجة الاغتيالات، وشهدت انتخابات 2 أكتوبر 1981 نسبة مشاركة أكثر من انتخابات الرئاسة الأولى، حيث وصلت النسبة إلى

(1) التقرير الشامل للانتخابات في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، موقع وزارة الداخلية moi.ir.

74.26% وحصل الإمام خامنئي على 94.41% من تلك الأصوات.

كان هدف اغتيالات منظمة مجاهدي خلق هو الانتقام من عامة الناس، وكانت إحدى تلك العمليات الإرهابية هي انفجار شاحنة كانت تحمل 400 كيلو جرام من مادة «تي إن تي»، وذلك في 1 أكتوبر من عام 1982 في ميدان الإمام الخميني وسط طهران، وبسببها استشهد 60 شخصاً وأصيب 800 آخرون[1].

إن القوة الواسعة التي امتلكتها المؤسسة الدينية، وصلتها العميقة بالمجتمع الإيراني عززت التماسك الوطني الإيراني بعد الثورة، خلال ثماني سنوات من الحرب (سبتمبر 1980 - أغسطس 1988م) كانت المقاومة الوطنية الإيرانية أكثر إثارة من الثورة الإسلامية في مواجهة القوى العالمية.

وكان لدعم إيران لمجاهدي أفغانستان السبب غير المباشر وراء دعم الاتحاد السوفييتي لصدام حسين، بل ووقوف الكتلة الشرقية مع حزب البعث الحاكم في العراق، وكذلك ما دفع بمصر والأردن أيضاً لدعم صدام كما دول الخليج، كل ذلك من أجل إيقاف عجلة تطور الثورة الإسلامية تجاه العالم الإسلامي بأسره.

لذا سعت الولايات المتحدة الأمريكية لاستعادة سيطرتها على إيران التي كانت بمواجهة وجود صدام على الكتلة الشرقية، فدعموه كثيراً

(1) التقرير المصور عن الانفجار في ساحة الإمام الخميني بطهران، قبل 36 عاماً.

مقارنة بالدعم الذي قدمه الاتحاد السوفييتي في نهاية المطاف[1]، انتهى الدعـم الأمريكي غير المباشـر للسـفن الحربية الأمريكيـة على منصات النفـط الإيرانيـة، وإصابة طائرة الـركاب الإيرانية التـي كان على متنها 290 راكباً وذلك في 3 يوليو 1988 في الخليج.

بعد سنة ونصف من الثورة، فقد النظام الجديد الناشئ جيشه، وانخرط في الاستفزازات الانفصالية في (بلوشستان وكنبد وكردستان وخوزستان)، وكانت هناك أيضاً حرب أهلية في شوارع طهران، ولكن ما حافظ على قوة النظام ووجوده هو دعم المتطوعين من عناصر التعبئة الشعبية (الباسيج) خلال ثماني سـنوات من الحرب التي لم تشـهد مؤيداً أو مناصراً دوليّاً، وكان دعم الشـعب للجمهورية الإسـلامية خلال سـنوات الحرب الثماني متجذراً في تماسـك الساحة الدينية السياسية في إيران مع رجال الدين، وفي مواجهة كل أوجه الحظر الاقتصادي الذي كان يفرض على إيران.

هيكلية الجمهورية الإسلامية: الديمقراطية وولاية الفقيه

على عكس الربيع العربي، لم يكن شعار الثورة الإسلامية في إيران مجرد إسـقاط النظام، بل كان يقدم أيضاً صورة واضحة للنظام السياسـي بعد ثـورة الجمهورية الإسـلامية، من الطبيعي أن تتقبل الأحزاب السياسـية في العالـم نمـوذج الحكومات المعهـودة والمتعارف عليهـا، مثل الجمهورية

(1) .friedman, spiders web: the secret history of how the white house illegally armed Iraq,1993. timmerman, the death lobby: how the west armed Iraq 1991

الديمقراطية أو جمهورية الشعب الديمقراطية، لكنها لم تكن مستعدة لتقبّل الظاهرة غير المألوفة والمسماة بالجمهورية الإسلامية؛ لذلك لو كانت العلاقة بين المؤسسة الدينية والنشطاء السياسيين الآخرين في المجال الديني السياسي في إيران خلال الثورة الإسلامية، هي علاقة شراكة فقط، لكان إسقاط النظام هو الشعار الوحيد الذي يجب النظر فيه، لكن هذا كان مختلفاً في المجتمع الإيراني وثورته الإسلامية.

لذا، فقد تراوحت الصورة العامة لـ «ولاية الفقيه»، بين نماذج ديكتاتورية عنيفة للدولة الإسلامية إلى ديكتاتورية متوازنة مثل الأنظمة الملكية في دول الخليج، والحقيقة هي أنه حتى نموذج الحكم الديني للكنيسة الكاثوليكية لا يشبه الجمهورية الإسلامية.

كيف يمكن لولاية الفقيه -كونها الجهة المنفذة لأحكام الشريعة- أن تتحد مع الديمقراطية التي تحكم حسب رغبات الشعب؟

يتضح هنا جيداً بالنسبة لشخص وقف بوجه رصاصات الشاه وهتف بشعار الجمهورية الإسلامية، فإن معنى هذا واضح إلى حدٍّ ما، حيث يدرك أي شخص على دراية بالجانب الديني السياسي في إيران، أن هناك نوعاً من التفاهم والتفاعل بين المؤسسة الدينية والنسيج الديني والسياسي.

إن الشعب ودوره الفاعل في تشكيل التسلسل الهرمي للمؤسسة الدينية يعتبر هو القاعدة الرصينة التي تستند إليها المؤسسة، وبالتالي فإن نصوص هذه المؤسسة لا تستند على القيام بتطبيق الشريعة كما هي

الطريقة عند «داعش».

بعد أقل من شـهرين مـن انتصار الثورة في 1 أبريـل 1979، تم إجراء الاسـتفتاء على شـكل الحكومة من قبل الحكومة المؤقتة للمهندس مهدي بازركان مع حكومة تتألف من الجبهة الوطنية، وكانت نسبة المشاركة هي 75.56%، وقد صوّت منهم 99.5% لصالح الجمهورية الإسلامية، وقد بدت هذه النتيجة طبيعية نظراً لشـعار الجمهورية الإسلامية الشامل في مظاهرة الثورة.

من وجهة نظر قادة الثورة الإسـلامية في إيران، فإن النظام الجمهوري يمكنه أن يحمي إسلاميته، كما يمكن فصل الشخصيات الدينية عن هيئة علمـاء الدين والانضمام إلى القوى الأجنبيـة أو عصابات القوة والثروة، وبالتالـي خيانـة الجمهورية الإسـلامية، يمكن أن يحدث هـذا أيضاً مع شخصيات سياسية دينية.

فالشـعب هو الوحيد الذي لديه القدرة على الوقوف بوجه النخبة، ومن المثير للاهتمام أن القادة في هذا المستوى هم أيضاً في أيدي علماء الدين، وبالتالي فإن علماء الدين لا يزالون مسـتقلين عن الجمهورية الإسـلامية في حدود السـياق الاجتماعي حتى بعد الثورة الإسـلامية، والأمر الأكثر إثارة للدهشة هو أن ولاية الفقيه الذي لا يمثل جزءاً من السيادة فحسب، بل هو على رأس الحكومة بسبب موقعه المدني والثوري، يلعب دوراً مهمّاً في النقد والاحتجاج ويقف عند نقطة التوازن بين تيارين اثنين.

إن التحليـل الواقعي لما حـدث بعد انتخابات 2009م يتلخص بأنه على

الرغم من ترشيح السيد محمد خاتمي، انضم مير حسين موسوي كذلك إلى الانتخابات، الذي انفصل عن رفاقه الإصلاحيين معتبراً نفسه شخصاً متديناً وثوريّاً مثل أحمدي نجاد، لذلك تم القضاء على الخيارات الأخرى التي كانت لدى محمد خاتمي إزاء ميوله مع الغرب، فأدى التنافس بين الشخصين الدينيين الثوريين إلى حدوث فجوة في هيئة علماء الدين.

أيّد علماء الدين من الطبقة المتوسطة الذين أمضوا شبابهم في السبعينيات والثمانينيات بمساعدة من آية اللّه هاشمي رفسنجاني، أيدوا مير حسين موسوي، وأما علماء الدين الذين هم أصغر سنّاً والذين دخلوا الحوزات العلمية في التسعينيات احتجاجاً على الهيكلية الحاكمة، والتي يُعد آية اللّه هاشمي رفسنجاني رمزاً لها، أيدوا أحمدي نجاد، فبلغت نسبة مشاركة الشعب في الانتخابات الرئاسية لعام 2009م 84.83% وصوّت 62.46% لمحمود أحمدي نجاد، وحصل مير حسين موسوي على 33.88% من نسبة الأصوات.

بالطبع، كانت نسبة أصوات ناخبي طهران مختلفة عن نسبة التصويت في عموم ناخبي البلد بأكمله؛ بسبب دور الجيل الجديد من علماء الدين مقابل الجيل السابق، حيث صوّت 1.8 مليون لأحمدي نجاد مقابل 2.1 مليون لموسوي، بطبيعة الحال، فإن سلوكيات أحمدي نجاد المكلفة تجاه الطبقة الوسطى من علماء الدين، والتي يمثلها آية اللّه هاشمي رفسنجاني أثارت شكوكاً داخل نظام علماء الدين تجاهه، وزادت من الغموض في موقفهم منه.

لقد كان استمرار تراجع الاحتجاجات والتي دامت سبعة أشهر تقريباً، قد دلل على ثبات توازن الهيكلية الداخلية لعلماء الدين والجانب السياسي الديني، والذي أفشل في نفس الوقت محاولات الاستغلال السياسي الغربي لهذه الاحتجاجات في إحداث اضطرابات في الشوارع بطهران.

إن تعفف القاعدة السياسية ونزاهتها وشفافيتها بوجه الاحتجاجات جعل من الممكن إزالة الشكوك لدى الهيئة الاجتماعية المعارضة وبمراقبة أمانة نتائج الانتخابات، حيث شارك فيها نسبة 72.92% من مجموع مصوّتي الشعب، وذلك في الانتخابات الرئاسية التي جرت في عام 2013 [1]، و73.33% في الانتخابات الرئاسية التي جرت في العام 2017، ما يشير إلى تحقق التوازن الدائم في الهيكل الداخلي للمؤسسة الدينية وكذلك في الجانب السياسي الديني لإيران[2].

يُعد الجو الممتلئ بالحيوية للحملة الانتخابية والمستوى العالي لنسبة المشاركة الجماهيرية في انتخابات الجمهورية الإسلامية بعد أربعين عاماً من عمر الثورة، قد أثبت تحقق أهم علامات نجاح عملية دمج ولاية الفقيه والديمقراطية في حدود المجتمع الإيراني.

لذا، قامت النخب السياسية الدينية بإجراء مقارنة إحصائية لنسب مشاركة الجماهير في انتخاباتها الرئاسية، مع الانتخابات الرئاسية التي

(1) تقرير الانتخابات الرئاسية الإيرانية في عام 2016.
(2) نفس المصدر.

جـرت في الولايـات المتحدة الأمريكيـة، ووفقاً لوجهة نظـر النخب، تبين أنـه قد شـارك 58.2% من سـكان الولايات المتحـدة في انتخابات عام 2008 [1]، بينما شـارك 44.9% في انتخابات عام 2012 [2]، وشـارك 55.7% في انتخابات عام 2016 [3]، ما يظهر انخفاضاً في نسبة نجاح الرأسمالية الليبرالية.

بـكل تأكيد، أعطـت هذه المقارنـة الكثير من الثقة للجيـل الجديد من رجال الدين، وفي المجال السياسي الديني في إيران؛ بسبب نجاح نموذجها في الانتخابات، وكذلك فإن وسـائل الإعلام الغربية باتت مترددة جدّاً في التعبير عن هذه الحقيقة، وفي المقابل كشـفت نتائج الانتخابات في إيران صورة واضحة لا تتوافق مع حقيقة الديناميكية النشـطة للسـياق الديني السياسي في إيران.

(1) federal election commission, official2008 presidental general election results, retrieved 2017_3_31 available online at www.fec.gov

(2) federal election commission, official2012 election results, for the u s president , the u.s senate and the u.s . house of representatives , retrieved 2015_3_31 available online at www.fec.gov

(3) federal election commission, official2016 presidental general election results desember 2017,, retrieved 12 february 2018 voting and registration in the election of novomber 2016 ,united states census bureau , may 2017 retrieved 10 novomber 2017 available online at www.fec.gov

مستقبل المؤسسة الدينية والساحة السياسية الدينية في إيران:

بسبب تردي الحالة الاقتصادية والاجتماعية في فترة ما قبل الثورة، فإن غالبية طلاب المدارس جاءوا من قرى ومدن صغيرة ليدرسوا فيها العلوم الشرعية، نعم، دخلت شخصيات مثل الشهيد بهشتي والإمام خامنئي إلى المدرسة الدينية من المدن الكبرى مثل أصفهان ومشهد، ولم يكن لدى الجيل الرائد من المدرسة الدينية في ذلك الوقت الخبرة للتفاعل مع العالم الحديث تحت ظل التعاليم الإسلامية، وبطبيعة الحال أصبح هناك نوع من المعارضة لعلماء الدين تجاه القيم الحديثة.

بغضّ النظر عن الطبقة الأولى من علماء الدين، كانت الطبقة الثانية تضم الأساتذة والعلماء الذين ناهزت أعمارهم الثلاثينيات ومنتصف الأربعينيات بداية الثورة، وحالياً قد بلغت أعمارهم السبعينيات ومنتصف الثمانينيات، إن القضية الأساسية لمستقبل إيران هي تغيير طبقات الحوزة العلمية.

لا تحدث هذه التغييرات فقط في الطبقة الأولى والثانية من الحوزة، ولكن القضية الأساسية هي تغيير الطبقة الثالثة، فلقد بلغ الآن الطلاب الشباب والعلماء في المدارس الدينية منتصف العشرينيات إلى منتصف الثلاثينيات من أعمارهم، أما الذين شكلوا المؤسسة الدينية في تلك الفترة في إيران، فهم في سنّ الستين إلى الخامسة والسبعين اليوم، وهم يمثلون

الطبقة الأولى التي تترأس المؤسسة الدينية، ولقد أصبحوا أكثر تحفظاً فيما يتعلق بالسياسة الخارجية والداخلية لإيران مقارنة بالماضي، ولا يمكنهم تحمل المواجهات الثورية للجيل القادم.

في الواقع، أن الحوزة العلمية (الطلاب والفضلاء الشباب) والطبقات التالية (العلماء والفضلاء) في المؤسسة الدينية يتربون بين جيل قضى شبابه في بيئة حضرية داخل الجمهورية الإسلامية، وهم من تعلموا في كنف هذا النظام وفي مدارسه.

لقد نما هذا الجيل إلى حدٍّ كبير في سياق القيم الثورية للجمهورية الإسلامية، ويسعى إلى بناء حياة أخرى لعالم المستقبل، لقد أصبح المنهج التفكيكي والروح المعادية للهيكلية والثورية الشيعية لدى هذا الجيل أكثر تطوراً وعقلانية دون التحول إلى المحافظة، المثالية والثقة بالنفس لهذا الجيل لا تقارن بالجيل السابق، لقد دخلت نسبة كبيرة من علماء الدين إلى المدرسة الدينية بعد دراستهم أولاً علوم الهندسة والطب والعلوم الاجتماعية الأخرى، واليوم أغلب علماء الدين بعد دراسة المستوى الأول إلى جانب التعليم العالي في مجال العلوم الدينية يدرسون الفلسفة الغربية والإنسانيات (الاقتصاد، العلوم السياسية، العلوم الاجتماعية، علم النفس) ومن خلال إتقان التقاليد القديمة والجديدة، يسعون للاستعانة بجميع أصول العالم الغربي في ظل الإطار الإسلامي بتقاليده وقيمه.

لذا، يعتبر هذا الجيل هو الأكثر ثورية وفي الوقت نفسه أكثر وعياً في السياسة الداخلية والخارجية من الجيل السابق، ويتوقع هذا الجيل

ارتكاس الرأسمالية الليبرالية بسبب فهمهم الدقيق للغرب، ويعتبرون الديمقراطية الاجتماعية نموذجاً غير فعال، وبالتالي لا يخافون من عالم مجهول، هذه الأجيال لها طموحات حضارية، وهي تعد نفسها لعالم يتجاوز الرأسمالية الليبرالية والديمقراطية الاجتماعية.

من ناحية أخرى، فإن إدارة علماء الدين اليوم لها تأثير واسع النطاق على السياق الاجتماعي والجانب الديني والسياسي بدعم من السيادة، ولا تكتسب أية حركة احتجاج غير مصحوبة بعلم وشعار علماء الدين ثقة الناس وتعبئتهم الجماهيرية في نظام الجمهورية الإسلامية، وبالتالي فإن علماء الدين يقودون تيارات احتجاج عامة.

من الطبيعي أن يعدّ علماء الدين مسألة الحفاظ على النظام من أهم واجباتهم، ولكنهم يقودون أيضاً حركة الاحتجاج بسبب الهوية الثورية الشيعية، إن الاحتجاج في بيئة المجتمع الشيعي أمر طبيعي ومضمون النتائج، حيث توفر العلاقة التطورية لهذين الدورين خلفية لإصلاح الدولة وتضمن تعميق جذور مؤسسة علماء الدين.

على نطاق أضيق يمكننا التساؤل: أين ستكون نقطة التوازن الديناميكي لمؤسسة علماء الدين والساحة الدينية السياسية في إيران خلال السنوات المقبلة؟

إن «نطاق التردد» للتغيير محدود أكثر بكثير مما هو متوقع من الخارج، لكن الانتخابات البرلمانية والرئاسية اللاحقة (2020 - 2021) ستكون فعالة بشكل طبيعي في التوصل إلى اتفاق بشأن هذا الطيف، اعتقد الغرب

أنه بعد خروج الولايات المتحدة من اتفاق خطة العمل المشتركة JCPOA فإن الشـعب وقوى الساحة السياسـية في إيران سيهاجمون علماء الدين وولايـة الفقيـه، إلا أن جو إيران ما زال هادئاً، فالتجمعات الصغيرة التي ركزت عليها وسـائل الاعلام الغربية لم تتوسـع بأي حال من الأحوال في السـاحة الدينية السياسـية في إيران، وكانت موجة الاحتجاجات في 28 ديسـمبر 2018 ظاهرة طبيعية تماماً في سياق الهوية المتأصلة للمجتمع الشـيعي الإيراني، حيث بدأت الاحتجاجات في مدينة مشـهد مع تحفيز الإمام لهذه المدينة ذات الاتجاه الأصولي، وتماشـياً مع التنافس الداخلي بين علماء الدين في الساحة السياسية الدينية.

بعـد أن أصبحـت الاحتجاجات جذريـة، وجهت مؤسسـة علماء الدين اتهامها إلى الدعم السعودي وخطط الولايات المتحدة الأمريكية للاستغلال السياسـي للاحتجاجات وبالاسـتناد إلى أدلة دامغة، أدى ذلك إلى انتهاء التنافس الداخلي بين علماء الدين وسكون عاصفة الاحتجاجات.

المؤسسـة الدينيـة في إيـران لم تتفاعل مـع الانتفاضـات المتفرقة التي حدثت في أغسـطس من عـام 2018م، واعتبرتها إيـران مدبرة من قبل الغـرب، وبالتالي كانت الموجة الثانية من الاحتجاجات أضعف من الموجة اليوم وتم إفشالها.

لا يرغـب الجانـب الديني السياسـي في إيران في تحفيـز الديناميكية المنافسة الداخلية؛ بسبب الأدلة التي تشير إلى التدخل الغربي، وبالتالي الاتفـاق الداخلـي المعلق على الاجتمـاع البرلماني والانتخابات الرئاسـية

القادمــة، علــى الرغم من أن الأجواء الهادئة في هــذه الفترة تبدو غريبة بالنســبة للمجال السياســي الديني النشــط في إيــران، إلا أنها أدت إلى سلوك العقلانية في مجال الاتفاق الداخلي.

حسب تجربة القرن الماضي، فإن مؤسسة علماء الدين والساحة الدينية السياســية في إيــران، تعتبر الغرب عدوها الرئيســي، ومع ذلك، فهذا لا يعنــي أنــه من المســتحيل الوصول إلى اتفــاق مع العدو، تاريخ المؤسســة الدينيــة الشــيعية تاريخ ملــيء بالصراعات، وفي نفــس الوقت فهو حافل بالاتفاق مع القوى الحاكمة، هذه التجربة تعقد وظيفة المؤسســة الدينية من وجهة نظر المراقب الخارجي، ولكن بالنسبة للمراقب الداخلي للجانب الديني السياســي في إيران، فإن هذا الســلوك يُعد ســلوكاً طبيعيّاً تماماً ويمكن فهمه.

يعتقــد الشــيخ حســن روحاني الذي يمثــل الطبقة العليا من المؤسســة الدينيــة، أنــه يمكن أن يتوصل إلى اتفاق معقــول مع الغرب، ولكن تجربة إيــران المريرة مع الولايات المتحدة والمليئــة بنكث وعودها واتفاقاتها ومن ثم أوروبا في خطة العمل المشتركة ضد إيران، قد عمقت الشعور بالسلبية تجاه قادة العالم الغربي.

تعتقــد جميع الفئات والطبقات في المؤسســة الدينية أن الغرب لا يلتزم بالأنظمــة والقوانــين الدوليــة في تعامله مــع دولة إيــران العظيمة، فمن الواضح للمؤسســة الدينية والســاحة الدينية السياســية بشــكل عام في إيــران أن الغرب لا يفهم ســوى منطق القــوة، ولا يلتزم بالمنطق والقواعد

الأساسية الدولية المتعارف عليها؛ لذلك لا يوجد أمام إيران سوى طريق واحد، ألا وهو المضي إلى الأمام بالوعي والقوة دون أي اعتبارات أخرى.

كما ذكرنا سابقاً، أن الجيل الجديد الذي شكل هيئة المؤسسة الدينية قد أيّد أحمدي نجاد بسبب مواجهاته الثورية، في حين أن الجيل السابق، وبسبب دعم آية الله هاشمي رفسنجاني، أيد مير حسين موسوي، وإن أخطاء أحمدي نجاد قد أثرت في التهميش النسبي لهذا الجيل، وقد أنهى اللعبة لصالح الشيخ حسن روحاني والجيل السابق، وتشير هذه النتيجة السلبية في تقرير الشيخ حسن روحاني إلى أن الجانب الديني السياسي الإيراني سيتم تسليمه إلى الجيل الجديد من هيئة المؤسسة الدينية في وقت أقرب مما كان متوقعاً، والمجتمع العلمي والإعلام الغربي يفهمون هذا الجيل.

الخاتمة:

لا يمكن إزالة سلطة المؤسسة الدينية في الجانب السياسي والديني منه في إيران، حيث يتمتع الجيل الجديد في منظمة المؤسسة الدينية بمزيد من القوة للاستفادة من حسنات نظام الحداثة في ظل التقاليد الإسلامية، وهذا يعني أن مؤسسة علماء الدين ستزداد قوة في الفترة المقبلة.

التفكير في السيناريوهات المحتملة للمشهد السياسي لإيران

سيد جواد ميري[1]

مُقَدِّمَة

يمكـن تصور إيران بعد آية الله خامنئـي بطرق مختلفة ومتعددة، ولكن علينـا أن نفهـم هـذا الأمر من خلال سـياق أوسـع مثل أنمـاط الثقافة السياسـية في إيران كوحدة حضارية دامت على مرّ الزمان، وبمعنى أدق لا يقتصـر هـذا البحث على تناول قضية ذهاب قائـد وظهور قائد آخر، علـى النقيض مـن ذلك، يجب أن تفهم هذه القضية من خلال دمجها مع الأنمـاط الثقافية الإيرانية عنـد الحديث عن تداول الحكم بين الزعماء، الإيرانيـون لا يعيشـون كأمة منفتحـة للغاية على التغييـرات والتحولات التـي تحدث في العالم، فهم دائماً يتمسـكون بالوضع الراهن كطريقة في حياتهم، ويمكننا أن نتناول هذه المشـكلة الاجتماعية بالدراسـة المتعمقة فيما يتعلق بالثقافة السياسية في إيران.

(1) أستاذ مشارك في علم الاجتماع والدراسات الدينية في معهد الدراسات الإنسانية والثقافية بطهران في إيران، وأستاذ زائر في علم الاجتماع والدراسات الدينية بمعهد الآداب وتاريخ الفكر والدين بجامعة جوتنبرج بالسويد.

يمكننـا أن نصـل إلى خلاصة القول إنه عندمـا نتحدث عن إيران بعد آيـة الله خامنئـي، علينـا أن نضع في الاعتبار أن هـذه القضية لا بد من تصورها حسـب الإدراك التاريخي لمفهـوم الحفاظ على الهوية الإيرانية، وليس فقط كمجرد قضية سياسـية تتعلق في المقام الأول بقائد سياسـي ما.

عندما نتحدث عن سـيناريوهات مستقبلية محتملة، لا ينبغي فهم ذلك من خلال الفرقعات الصحافية التافهة، بل يجب أن نفهم ذلك من خلال السـياق الأوسـع الذي يتناول هـذه القضية من خلال الواقـع التاريخي للمجتمـع الإيرانـي، وأحد الـدروس التي قد نتعلمها مـن خلال تطبيقنا لذلك الأمر هو أن الإيرانيين قد يكونون غير راضين عن مسؤولي الدولة، لكنهـم يميـزون بحكمة بـين إيران كواقـع اجتماعي طويـل الأمد وإيران كدولة سياسـية، ومن خلال ذلك، اسـتوعب الإيرانيون درساً من التاريخ لـن ينسـوه مفـاده أن أولئك الذيـن لا يميزون بين الأمريـن لا يكتب لهم العيـش طويـلاً، قد نسـتطيع القول إنـه من بين الإيرانيـين من هو ليس بـراضٍ عن النخبة السياسـية الموجودة اليوم ولكـن لا بد أن يقاس مدى السـخط هـذا مع الواقع الذي يحيـط بالدولة على أنها حقائق مسـلمة تختزنها ذاكرة الحياة. هناك من يصور ذلك أحياناً بأنه عبارة عن «قومية إيرانية مفرطة»، ولكنني لا أعتقد أن ذلك الأمر شـكل مفرط من أشكال الحساسية الجماعية، ولكنه طريق للتعرف على الحقائق المتغيرة للسياسة الدوليـة من خلال عين إيرانية، ومـع ذلك، فإن افتراض وجود فجوة بين

الدولة والمجتمع نفسه هو مسعى لا يمكن الدفاع عنه في سياق الحداثة المتأخرة في النظام العالمي الحالي شديد العولمة، قد نستطيع القول إننا بحاجة إلى فهم تعقيدات المجتمع الإيراني دون الاعتماد بشكل كبير على الأنماط التقليدية الخاصة بالعلوم السياسية، حيث إن السياسة هي جزء من الواقع الاجتماعي وبدون وجود فهم مستنير لهذا الواقع الاجتماعي، سيكون من الصعب فهم الواقع السياسي لإيران.

بالطبع، لا يمكن تحديد هذه القضية دون الرجوع إلى الدراسات التجريبية التي تتداخل فيها الاتجاهات السياسية مع علم الاجتماع بأسلوب يجمعها مع بعضها البعض بقوة، بعبارة أخرى، نحن بحاجة إلى اتباع منهج اجتماعي تجاه المسائل السياسية ورؤية سياسية للحقائق الاجتماعية، ولكننا نفتقر بشدة إلى هذا النوع من النهج متعدد التخصصات في المواد الحالية التي بين أيدينا والتي تدور حول السياسة الإيرانية.

لكن ليست هذه هي القضية التي أحاول تناولها في هذا الفصل، ولكني أردت أن أنوه إلى هذه المشكلة الأساسية بطريقة مختصرة.

إن اللا مبالاة التاريخية الفطرية التي تميز الإيرانيين تجاه الدولة قد نجم عنها حالة متناقضة تنتابنا عندما نفكر في إيران بعد آية اللّٰه خامنئي والسيناريوهات المحتملة التي قد تنشأ في المستقبل القريب.

قد يكون أحد أسباب ذلك صورة الدولة في إيران التي نادراً ما تكون صورة غير شخصية، وعلى النقيض من ذلك، فإن صورة الدولة المهيمنة

يتم تجسيدها دائماً في شكل الملك، والآن بعد انهيار الملكية، على شكل شخص يرتدي عباءة الدين.

في التراث الشيعي، يبدو أن هذا الوشاح يجب أن يلبسه فقط سيد يعود نسبه إلى السلالة النبيلة لبيت الرسول.

ونستطيع القول إنه من أحد المواضيع المثيرة للجدل في سياسات الشيعة قد تتمثل في طقوس الخلافة [1]، وبهذه الطريقة، فإن وفاة آية الله خامنئي ستضع الأمة أمام صدمة كبيرة.

ومع ذلك، سيكون من الخطأ الجسيم التفكير في هذه الفترة الصادمة باعتبارها نهاية الدولة؛ لأن هذا الحدث يمكن أن يكون له تأثير متناقض على قادة الدولة، كما حدث مرة واحدة بعد وفاة آية الله الخميني في عام 1988.

في التقاليد الملكية الأوروبية، هناك عبارة تجسد هذه المعضلة بطريقة بليغة، أي «مات الملك، عاش الملك»!

يؤكد ذلك على موت الملك السابق وعلى استمرارية العامة في تحية الملك الجديد، ولا يقتصر هذا التقليد على الطغمة الأوروبية السياسية فقط بل يمتد إلى إيران أيضاً على هذا النحو، عندما نتحدث عن حالة القيادة وتحولاتها، يجب أن نضع في اعتبارنا أن هذه التغييرات والتحولات مضمنة في سياق ثقافة سياسية تعتز بحذر باستمرارية

(1) حول هذه المسألة، يمكنكم الرجوع إلى كتابات سعيد أمير أرجوماند عما «بعد الخميني»، إيران في عهد خلفائه.

المنصب فوق أي شخص آخر.

هذا يعني أنه عندما نفكر في إيران بعد آية الله خامنئي والسيناريوهات المستقبلية المحتملة التي قد تحدث بعد ذلك، يجب ألا يحول هذا انتباهنا عن فهم الثقافة السياسية الأوسع التي تسمح لآية الله خامنئي بالعمل داخلها، وبالتالي، فمن الخطأ الجسيم أن نسيء فهم علامات الثقافة السياسية الإيرانية من خلال إعادة تشكيل جميع العلامات المعقدة التي تشير إلى الفرد، نحتاج إلى أن نبتعد عن الحد من الظواهر التاريخية المعقدة في علم نفس الفرد، وللأسف، فإن معظم التحليلات حول القيادة المستقبلية لإيران تميل إلى ارتكاب هذا الخطأ.

من أجل فهم الوضع في إيران واستنباط سيناريوهات المستقبل الممكنة، نحتاج إلى فهم شامل للقوى السياسية الحالية الموجودة في المجتمع الإيراني.

ولكن عند الحديث عن هذه القوى دون اعتبار الحقائق التاريخية التي شكلت معالم المجتمع الإيراني المعاصر، يكاد يكون من المستحيل التنبؤ بسيناريوهات مستقبلية دون أخذ تلك النظرة التاريخية في الاعتبار.

بعبارة أخرى، عندما نفكر في التطورات المحتملة في إيران، يتعين علينا التفكير في مختلف العوامل والقضايا التي مكنت حكم آية الله خامنئي على مدى العقود الثلاثة، وجعلت مشروعة السياسي يستمر، ومع ذلك من المهم تجنب التفسيرات الاختزالية التي تتكرر غالباً في سياق التحليلات السياسية التي أساءت قراءة المسائل السياسية في مجتمع قديم مثل إيران.

يركـز هـذا الفصل على إيران بعـد آية الله خامنئي من حيث مسـألة الخلافة، بمعنى آخر، فإن السـؤال المهم المطروح أمام المؤسسـة الإيرانية هـو كيفيـة إدارة انتقال السـلطة بطريقة مشـروعة، هذا السـؤال ليس جديـداً مـن نوعه في تاريخ إيران سـواء مـن خلال التقاليد الإسـلامية المتبعـة بشـدة في إيـران، أم من خـلال التقاليد الملكية في سـياق ما قبل الجمهوريـة الإسـلامية في إيران، من الممكـن أن نقول إن قضية الخلافة كانـت دائمـاً إحدى القضايـا المثيرة للجـدل جدّاً، وبعد ظهور الإسـلام لـم يعـد من السـهل التعامل مـع هذه القضيـة بـل ازداد تعقيدها، على سـبيل المثـال، يتحـدث هومـا كاتوزيـان (2004) عن مشـكلة الخلافة المشـروعة باعتبارهـا واحدة مـن القضايـا الصعبة التي يجـب التفكير فيهـا في سـياق التاريخ الإيراني فيما يتعلق بالتطـور الاجتماعي لإيران.

بعبـارة أخـرى، عندما نتسـاءل عن إيران بعد آيـة الله خامنئي، فإننا لا نتحدث فقط عن شخص فردي أو زوال زعيم وصعود زعيم جديد، لكننا في الواقع نتساءل عن تقليد سياسي يبدو أنه لا يمكن التنبؤ به في شروط الخلافة. تعطينا السجلات التاريخية لجمهورية إيران الإسلامية نموذجاً للتفكيـر في السـيناريوهات المحتملة بعد آيـة الله خامنئي، ويصنف هذا البحث هذا النموذج إلى ثلاثة أشكال مختلفة:

القيـادة الكاريزميـة، بيروقراطية الكاريزما، كاريزميـة البيروقراطية، أود أن أضيـف أن نهـج الكاريزما هذا قد يكون له أوجه تشـابه اسـمية مـع مصطلحات ماكس ويبر (تاكر، 1968.731) لكنني لا أحاول تطبيق

الأدوات التي اتبعها «ويبيريان» في صياغة مفاهيمه على السياق الإيراني؛ لأن النقطة التي أنطلق أنا منها لا تتوافق مع طبيعة مفاهيمه.

القيادة الكاريزمية

في البداية، أود أن أضيف أنه من خلال القيادة الكاريزمية، يجدر بي الإشارة إلى نوع من القادة الذين يحكمون بدون قواعد محددة ويشكل حكمهم إجماعاً على المستوى الوطني.

من خلال هذا المعنى، يمكننا تسمية آية الله الخميني كقائد كاريزمي في سياق الثورة الإيرانية في عام 1979، وبالطبع فإن ذلك لا يعني أنه لا يوجد من الآخرين من يصلح لهذا المنصب، يمكننا أن نذكر على سبيل المثال آية الله تلغاني كمنافس في هذا الصدد، ولكن شاءت الأقدار أن يأتي آية الله الخميني إلى ذروة لا يمكن تصورها من السلطة بدرجة عرقلت أمام الجميع منافسته، بعبارة أخرى فإن آية الله الخميني هو تجسيد لزعيم إيراني يتمتع بالكاريزما، ولم يتمكن أي شخص في السياق المعاصر لثورة 1979 الإيرانية من التنافس معه على الإطلاق فيما يتعلق بالقيادة الكاريزمية.

وبعبارة أخرى، تم التخلص من مسألة الشرعية والتي كانت مسألة من مسائل سياق السياسات الإيرانية المتنازع عليها من خلال ظهور قائد كاريزمي خلال العقد الأول من الجمهورية الإسلامية عام 1979، ويمكننا أن نقول إن المناخ الثوري قد خلق حالة من الأمور قامت فيها

الكاريزما بسد الفجوة بين الدولة والشعب.

ولكن كما رأى العديد من علماء الاجتماع الكلاسيكيين مثل ويبر (تاكر، 1968) وكان رأيهم صواباً، أن الكاريزمية لا يمكن منحها للزعيم القادم، وهذا في حد ذاته، قد يخلق بعض المشكلات العميقة الجذور عند وضع الخلافة المشروعة في الاعتبار.

في حالة الجمهورية الإسلامية، شهدنا هذا الخلاف عام 1989، ومع ذلك[1] يبدو أن «الجيل الثوري» ما زال يحتفظ بنوع من الهالة الكاريزمية لبعض الطبقات الاجتماعية بعد زوال آية اللّٰه الخميني، ويمكننا أن نقول إنه بإمكاننا أن نشهد شكلاً من أشكال البناء، حيث تم دمج بعض الصفات المرتبطة بـ «الجيل الثوري» في مكتب المرشد الأعلى وهذا هو نفسه مهد الطريق لظهور قيادة ما بعد الكاريزمية، والتي كانت تفتقر إلى الصفات اللازمة المرتبطة بالكاريزما والتي كان يتحلى بها من كان قبله، حيث استطاع أن يطور الكاريزما الجماعية من خلال الارتباط بالجيل الثوري.

ماذا أعني بالكاريزما الجماعية؟ يعني هذا ببساطة وجود هالة تحيط بالجيل الذي أطاح بالشاه، وأنشأ دولة جديدة وشارك في الحرب وعاش 4 عقود تتسم بالعداء الأمريكي على المستوى الدولي.

(1) أعني بهذا المفهوم جيلاً كان له دور فعال خلال نظام البهلوي، والذي قاتل بأشكال مختلفة ضد سلطة الشاه وسُجن بعضهم وتم نفي آخرين، وانتهى بهم المطاف في معسكرات مختلفة في لبنان وفلسطين، حتى أنهم تدربوا على المهارات العسكرية في مصر مثل إبراهيم يزدي ومصطفى شمران.
وعندما تمت الإطاحة بالشاه وتأسيس الحكومة الجديدة، دخل معظم هؤلاء الثوريين في المؤسسات في مناصب مختلفة.

وبالطبــع، بعد مرور 40 عاماً، فارق معظم هذا الجيل الحياة، لكن من عاش منهم يعتبرون شبه طبقة من المحاربين القدامى الذين تميل وجهات نظرهم وآرائهم كثيراً إلى سياسات صانعي القرار.

ولكن سيكون من الخطأ التفكير في هذه الفئة بطريقة سطحية؛ لأن ما يجعل هذه الشــبه طبقة مهمة هو وجودها الرمزي، هذا الوجود الرمزي يمنحهــم شــكلاً من أشــكال الكاريزما التــي أطلق عليها اســم الكاريزما الجماعية.

بيروقراطية الكاريزما

بغــض النظر عن الطبيعة الكاريزمية للفرد، فإن مكتب المرشــد الأعلى كمؤسسة بيروقراطية يسمح بحماية قدسية الكاريزما من خلال مساعدة الجهاز البيروقراطي، وهنا يمكننا أن نرى أن الكاريزما قد تم منحها إلى المكتب، ويبدو أن صاحب المنصب وبســبب حصوله على مســتندات ثورية معتمدة أصبح يتمتع بشــكل بيروقراطي من أشــكال الكاريزما، وتختلف هــذه الكاريزما البيروقراطية عن القيادة عــن طريق الكاريزما، حيث إن الكاريزمــا البيروقراطيــة تقوم على نظام مؤسســي، بينمــا تقوم القيادة على شكل من أشكال الحدس وليس على النظام المؤسسي، لكنها لا تزال تعد نوعاً من أنواع الكاريزما التي يجب تصورها كقيادة من خلال مكتب كاريزمــي، والآن هناك ســؤال متعلــق بهذا البحث يطرح نفســه، وهو ما الذي ســيحدث عندما ينتهي وقت القيــادة بالمكتب الكاريزمي؟ هل علينا

أن نتوقع انهيار النظام على هذا النحو بطريقة ما؟ أم هل سوف نشهد نوعاً من الانتقال السياسي يتمثل في الانتقال من الجمهورية الإسلامية إلى جمهورية ذات ميول علمانية؟ هل يتمثل ذلك في ظهور طغمة عسكرية كخطوة تالية بعد آية الله خامنئي؟ وهل سيكون الأمر كما يفكر البعض في عودة عائلة باهلوي الملكية كخيار آخر؟ ما السيناريوهات الممكنة والمحتملة؟

هناك اعتقاد أن هناك إحساساً بأن النظام لا يستطيع تجديد قوى القيادة الحيوية التي يمكن أن تجعل الإجماع العام ممكناً بين مختلف فرق النخبة السياسية الإيرانية، وهذا بحد ذاته قد يتسبب في شعور اجتماعي بالاختلال الوظيفي في السياق الأوسع للمجتمع، لكن ما مدى واقعية هذا الافتراض؟ هل النظام غير قادر على تجديد نفسه وصياغة إجماع وطني جديد؟ يقارن معظم النقاد خارج إيران التضاريس السياسية بعد آية الله خامنئي بالعقد الأخير من الاتحاد السوفييتي، وبناءً على هذا القياس، يتوقعون انهيار الجمهورية الإسلامية بعد زعامة القيادة الحالية لإيران، لكن وجهة النظر هذه غير دقيقة بسبب وجود فرق بين أيديولوجية الشيوعية في الاتحاد السوفييتي وعلم أصول الفقه في إيران، وبعبارة أخرى، فإن هذا القياس فاسد لأن أيديولوجية الشيوعية لم تنشأ من داخل التقاليد التاريخية المختلفة لمجتمعات مختلفة من الاتحاد السوفييتي، بينما الفقه الشيعي يبدو وكأنه يتمتع بصلات أعمق مع العقل الباطن الإيراني، بعد قولي هذا، ليس من الواضح ما إذا كانت

ملامح هذا المكتب ستظل واضحة بعد آية الله خامنئي.

ويمكننا القول إننا سنشهد مرحلة ثالثة من الزعامة ليست عن طريق الكاريزما (كما في العقد الأول بعد الثورة) [1] وليست عن طريق بيروقراطية الكاريزما (كما في عهد آية الله خامنئي)، لكن من الأفضل تصورها بأنها الكاريزمية البيروقراطية.

أي نوع من الكاريزما يحتمل أن ينبثق للقيادة؟

الكاريزما البيروقراطية

لا تعتبر كاريزما البيروقراطية ظاهرة جديدة في تاريخ المجتمعات الإسلامية، حيث يمكننا العثور على سوابق لهذا الحدث منذ بداية شكل الخلافة للحكم، (جاكسون، 2010) في المراحل المبكرة من الخلافة، حصل المكتب على شهرة وقدسية من الخليفة، لكن في وقت لاحق بدأنا نرى تحولاً هائلاً حيث تم تقديس المكتب نفسه حيث أضفوا مصداقية مقدسة على الشخص الذي ارتدى عباءة الخليفة.

بعبارة أخرى، ندخل تدريجيّاً مرحلة في الجمهورية الإسلامية حيث يتم تقديس المنصب نفسه ورفعه إلى موضع مقدس، ويبدو أن قدسيته تتداخل مع الرموز التقليدية مثل «نبل الأنبياء»، وأعني بمصطلح «نبل الأنبياء»

(1) عقب وفاة آية الله الخميني سرعان ما كتب أحمد أشرف عن هذه المسألة في كتاب الثيوقراطية والكاريزما، حيث شرح بالتفصيل التغييرات التي حدثت في أرجاء المكتب في عهد آية الله خامنئي. ومن خلال المقارنة، يمكننا أن نقول إنه بعد زوال القيادة الحالية التي تصنف على أنها «جيل الثورة»، قد نكتشف تحولات أخرى أيضاً.

النسب الذي يظن الشيعة أنهم ينتمون به إلى النبي، ويلعب هذا الاعتقاد لديهم دوراً مهمّاً للغاية في دستور الشؤون الدينية، ويبدو أن هذا المعتقد يرتبط بمكتب القيادة، حيث أطلقوا على أول وثاني قائد للجمهورية الإسلامية لفظة «سيد»[1] بالطبع، يمكننا أن نرى وجه التشابه بين هذا التعريف الشيعي للقداسة ومفاهيم «الهالة الإلهية» معتقد «ظل الله»، ومع ذلك، بعد تأسيس الجمهورية الإسلامية في عام 1980 - ولكن ليس في عام - 1979 [2].

كان هناك ميل لقمع أي نوع من العلاقة بين الفكرة وقوة «حكم الفقيه» (ولاية الفقيه) وأسلافه المتمثلين في الملك أو السلطان أو الخليفة، ولكن من خلال النضج التدريجي للفكرة وإضفاء الطابع المؤسسي المستمر على دور المكتب، لم تتوقف الفكرة بل استمرت بعمق كما شهد التاريخ بذلك، وفى اللغة الإنجليزية البسيطة، ما يمكن توقعه في المستقبل القريب ليس انهيار المكتب على هذا النحو، لكننا سنشهد تحولاً رسمياً دون إجراء أي

(1) كلمة ‹Seyyed› هي كلمة عربية تعني ببساطة سيدي أو سيد، يشير هذا المصطلح إلى الأشخاص الذين يزعمون أن نسب أجدادهم يعود إلى النبي محمد من خلال ابنته السيدة فاطمة، وهناك آخرون يدعون أن «سيد» لا يقتصر على هذا النسب فقط، بل يشمل جميع الذين لديهم أصل هاشمي، أي ينتمون إلى قبيلة بني هاشم (عضو في عائلة عربية من الأمراء تدعي النسب من هاشم، جد النبي محمد)، لعب مصطلح أسياد دوراً مهمّاً في تاريخ الإسلام منذ تأسيس السلالات والممالك، إضافةً إلى الدوائر العلمية والأوامر الصوفية عبر العالم الإسلامي في آسيا وأوروبا (البوسنة وألبانيا وأوراسيا) وأفريقيا، وبعبارة أخرى، معنى كونك «سيد» أي أنك من أصل نبيل، ولكن من خلال الأوامر الصوفية لا يتم تفسير هذا الأصل النبيل من حيث الخصائص الفيزيائية، ولكن من حيث الصفات الروحية التي ينبغي أن يتحلى بها السيد المنتسب إلى النبي وصاحب بيته.

(2) أستطيع أن أميز بين البرنامج السياسي لعامي 1979 و1980 حيث كان الأول يعتمد على برنامج تعددي شاركت فيه كل الجماعات (الإسلامية وغير الإسلامية) بينما بدأنا في عام 1980 نشهد نوعاً من نظام الحزب الواحد في ظل راية الإسلامية؛ لذلك أعتقد أنه قد تم قمع التعددية السياسية للثورة وانتهت إلى الأبد.

تغييــرات جوهرية حقيقيــة، يمكننا أن نقول إنه بعــد آية اللّٰه خامنئي لا يمكننــا أن نتوقع إلغــاء مكتب الفقيه بل تقديس المكتــب على هذا النحو بغض النظر عن وظائفه المســتقبلية. ولكن الســؤال هو مــا نوع العواقب التي قد تترتب على مثل هذا التغيير على نسيج الدولة؟[1]

بمعنــى آخر، ماذا ســتكون ترتيبات القوى السياســية في المرحلــة الثالثة من الجمهوريــة؟ للإجابــة على هذا الســؤال، نحتــاج إلى الابتعاد عــن الخطابات الفظيعــة التي أفرغتها الصحافة الصفراء، والتي ترســم ســيناريوهات ملونة حــول مســتقبل إيــران بعد آيــة اللّٰه خامنئي، كما لــو أن النظــام برمته يعتمد على شــخص واحد، وأعتقد أننا بحاجة إلى الخوض في تحالفات جماعية (7 فصائل مختلفة في الحرس الثوري، ومجموعات إصلاحية مختلفة، ومجموعات مختلفة مما يســمى بحق ولاية الفقيه، وحقوق النيو تحت حكم أحمدي نجاد، ومجموعــات يســارية متعــددة ما بعد الإســلاميين والوســط والقوميين داخل وخارج إيران) التي حدثت الآن و/أو قد تحدث بعد آية اللّٰه خامنئي.

بعبارة أخرى، لا يتم تفســير مســألة البحث في هذا المشــروع فقط من ناحية شــخص آية اللّٰه خامنئي، لكننا نحاول النظر إلى هذه الإشــكالية من حيث أربع تيارات فكرية وسياســية وأيديولوجية رئيســية في المشــهد السياسي الإيراني.

(1) يودّ البعض أن يعرف عواقب هذه التغييرات في نظر العامة، أعتقد أن مفهوم العامة يحتاج إلى تحليل من حيث التوجهات التي لدينا اليوم في إيران فيما يتعلق بثقافة السياسة، هذا يعني أن نتمكن من تمييز أربع توجهات واسعة، مثل مكتب القيادة كمكتب رمزي، مكتب القيادة كمكتب تنفيذي، وإلغاء مكتب القيادة، وتحويل مكتب القيادة إلى ملكية وبالتالي ملكية وراثية.

أربع تيارات فكرية وسياسية وأيديولوجية كبرى في إيران

مما لا شــك فيه أن التصنيف دائماً ينطوي على مخاطر؛ لأنه قد يشوّه تعقيدات الواقع الاجتماعي اســتناداً إلى منظور الفرد، ولكن يبدو أنه لا توجد وســيلة للهروب من الاختزال بأي شــكل من الأشكال، حيث إن فهم الواقع دون وجود منظور ســيكون له نتائج عكســية فيما يتعلق بالمشــروع العلمــي؛ لذلك يمكننا القول إننا نــدرك أن ما نصنفه هنا يمكن تصنيفه بشــكل متابــين بنــاءً على شــكل مختلف، لكن هــذا لا يــؤدي تلقائياً إلى اضطــراب نظري؛ لأن كل منظور صالــح طالما أن هناك مبرراً موضوعيّاً للموضــوع الذي يتم اســتنتاجه، يمكننا أن نصنف التيارات الرئيســية في إيران مستقبلاً على النحو التالي:

العقيدة المتشددة.

الوطنية المتشددة.

العقيدة المدنية.

الوطنية المدنية.

هــذه الاتجاهات الرئيســية الأربعة تشــبع بطريقة أو بأخــرى مختلف الأحزاب والخطابات في المجتمع الإيراني المعاصر ككل، بالنســبة للبعض، فإن إيران (كدولة) هي الفكرة المحورية، ولكن بالنسبة للبعض الآخر، فإن الفكــرة الإســلامية هي ذروة نقطة الانطلاق، لكــن الطريقة التي يتم بها تصور هاتين الفكرتين الرئيســيتين لها أهمية كبيرة، بمعنى آخر، السؤال هو كيــف تنظر هاتان الفكرتان والأيديولوجيتان الرئيســيتان في العلاقة

بــين الدولة والمجتمع، في الخطاب القومــي، حيث يجب أن يكون المجتمع تحــت تصرف سياســات الدولة القومية دون أي اعتبــار للتنوع أو قضايا حقوق الإنســان والديمقراطية، وفي الخطاب الإســلامي، يجب أن يكون المجتمــع في خدمة سياســات الدولة الإســلامية دون أي اعتبار للمجتمع وتنوعاته.[1]

يمكننا أن نقول إن كلّاً من هذه الأيديولوجيات في أشــكالها العســكرية المتطرفة ضارة للغاية على المجتمع الإيراني على هذا النحو، ولكن خلال العقود الأربعة الماضية حدث شيء آخر أيضاً في إيران لا ينبغي لأحد أن يتجاهله، وهو نمو «الاجتماعي» (أو ما يُفهم في العلوم السياسية كمجتمع مدني) كعنصر حاسم في دستور الذات والمجتمع والسياسة.

هذا هو السبب في أننا يمكن أن نتحدث عن ناحيتين أخريين إلى جانب القومية المتشددة والعقيدة المتشددة، أي القومية المدنية والإسلام المدني.

وبشكل تقليدي، يتم تصنيف القوى السياسية الإيرانية على نطاق واسع من حيث الإصلاحيين مقابل المحافظين، لكن هذا التصنيف أصبح قديماً بعــد انتفاضــة 2009 التي أدت إلى انقســامات بين أتبــاع الإصلاحيين والمحافظين، كان لدى محمود أحمدي نجاد القدرة على إحداث تغييرات عميقة في معسكرات الإصلاحيين والمحافظين، من خلال صياغة تحالفات جديدة أنجبت تشكيلات سياسية جديدة مثل المحافظين القدامى مقابل

(1) أي أن كليهما يتجاهل تنوع المجتمع الإيراني.

المحافظين الجدد، والإصلاحيين المعتدلين مقابل الإصلاحيين المتطرفين، وحتى التداخل بين المحافظين الجدد وبعض الأطياف الإصلاحية التي شعرت بخيبة أمل من تحالف المحافظين القديم والإصلاحية المعتدلة في شخص حسن روحاني. لكنني أعتقد أن هذه الفئات والتحالفات قد أصبحت مهجورة بشكل تدريجي بسبب التحولات والتغييرات الجديدة التي ليست فقط في سياق الأسر والأحزاب الحاكمة والنخب الحاكمة ولكن داخل المجتمع الإيراني. نستطيع أن نقول إن نظام القيم في إيران ما بعد الثورة قد تغير بشكل جذري، وإن أي دوائر سياسية لا تأخذ هذا التحول الجذري في الاعتبار ستصبح عاجلاً أم آجلاً في طيّ النسيان.

كل هذه الأشكال من البرامج السياسية مثل المحافظة القديمة / الجديدة والإصلاحية المعتدلة / المتطرفة (وحتى مختلف التحالفات المتداخلة المرئية وغير المرئية لهذه الميول السياسية الأربعة المختلفة) هي أجزاء من طروحات أيديولوجية إسلامية شاملة.

استطاع التوجه المتشدد في العقيدة كأيديولوجية ثورية أن يقمع جميع المنافسين، وأن يسيطر على المجتمع الإيراني منذ عام 1979، وهذا لا يعني اختفاء أي توجهات أخرى تماماً على هذا النحو، لكن أشكال السياسة التي لم تتبع العقيدة المتشددة لم تجد لها أي وزن حقيقي في حكم السياسة حتى الآن، ومع ذلك، لم يحدث هذا التغيير في الأيديولوجية من فراغ، لكنه حدث في سياق القومية والاشتراكية / الشيوعية وجوانب الليبرالية التكنوقراطية لسلالة بهلوي، بمجرد أن تولت العقيدة المتشددة

كأيديولوجيــة دولة اليد العليا على المجتمع، ادعى موظفو الدولة الفقهية أنهــم يهدفون إلــى تنفيذ الأحــكام الإلهية في تربة المجتمع وعلى جســد الأمــة، كانت هذه في الواقع نســخة كاذبة زعموا أنها من الإســلام، هذه العقيدة الكاذبة لم يكن لها أي اعتبار للأبعاد المدنية للمجتمع، في الواقع اعتبرت المجتمع أداة للنهوض بعقيدتها كأداة وكمثال مثالي.

بمعنــى آخر، من خلال قمع الهويــة الوطنية للمجتمع الإيراني[1]، وبدلاً مــن التركيز على تدويل الأيديولوجيــة العقدية دفعت الدولة المجتمع إلى حافة الاغتراب الوطني الكامل، لكن هذا لم يحدث.

بالطبع، يمكننا هنا ذكر كل من (فشل الوعود الثورية والفساد المؤسسي) والديناميــات الخارجية (الحرب بين إيران والعراق والاتجاهات اللاحقة لسياســات الخــوف من إيــران في دول الخليج المجــاورة)، والتي أدت إلى عودة ظهور القومية باعتبارها خطاباً قويّاً للغاية في إيران مع تقدم العقد الثالــث بعد انتصار الثورة الإيرانية عام 1979، لكن عودة ظهور القومية في القرن الحادي والعشــرين تحمل ســمات متشــددة في طياتها بســبب شخصياتها المكبوتة.

الآن، يجــب علينــا إعادة قراءة المبدأ الرئيســي لهذا المشــروع، أي بعد

(1) بعد تأسيس الجمهورية الإسلامية الجديدة، اعتُبر استخدام مصطلح (الوطني) معاداً للثورة، وتم قمع مفهوم (الأمة) بشدة في الخطاب العام وبدلاً من استخدام مصطلح «أمة» تم استخدام (مجتمع المسلمين الدولي) لوصف الشعب الإيراني، ربما من المهم أن نذكر أن بعض الناس استخدموا مصطلح «جمهورية إسلامية في إيران» بدلاً من الجمهورية الإسلامية في إيران، ومن خلال استخدام التصنيف الأول بدلاً من الثاني، حاولوا التأكيد على الميول والتطلعات الدولية للثوريين وراء الحدود الدولية المستقرة.

آيــة اللّه خامنئــي من خلال الســياق الذي صورته في هــذا الفصل، وإن اتفقنا على أن السياسة المستقبلية لإيران لن يتم تحديدها وفق الخطوط التقليديــة للإصلاحية مقابل المحافظين، فإن الســؤال هو كيف ســنقوم بتصور الاتجاهات المستقبلية؟ وما هي هذه الخطوط؟

كما ذكرنا ســابقاً، لا يمكننا رؤية الاتجاهات المســتقبلية في المصفوفة المعقدة للمتشــددين مقابل الإســلام المدني و/ أو القومية العسكرية ضد القومية المدنية.

سيكون من الخطأ أيضاً رؤية السيناريوهات المحتملة في المستقبل بعد آية اللّه خامنئي في أربعة أسطر كمقدمة مبسطة؛ لأنها لن تعبر أبداً عن بعضها البعض أو ربما تضع نوعاً من التحالفات.

علــى النقيض من ذلــك، من الناحية النظرية، قد نتوقع ســيناريوهات مختلفــة في أي حــال، قــد لا تكون جميــع النتائج مرغوبة على المســتوى الوطني والإقليمي وحتى العالمي، الموقف الأول الذي اســتولى على سلطة الدولــة هو العقيــدة المتطرفة، والموقف الثاني الــذي يبدو أنه يخيم على زوايا معينة من المجتمع هو القومية المتشــددة، والموقف الثالث الذي نشأ من معارك مختلفة المناوشــات السياسية داخل القوى الثورية للدولة بعد أربعــة عقــود متواصلة هــو العقيدة المدنيــة، والموقف الأخيــر الذي يُعد جــزءاً من الحضارة الإيرانية الطويلة الأمد هو القومية المدنية التي تمتد جذورها إلى إيران (كإمبراطورية في التاريخ)، كواقع متنوع ومتعدد اللغات وكذلك متعدد الأديان، ويتوافق مع الثقافة العالمية في العصر الحديث.

حتى الآن، شهدنا هيمنة المتشددين بشكل جزئي، والتي تحولت في الآونة الأخيرة إلى أيديولوجية شيعية أصولية، وإن قدر لهم الهيمنة في المنطقة فسوف نشهد حرباً جديدة واسعة النطاق، قد تكون هذه الحرب بين شكلين مدمرين من أشكال أصولية التطرف الشيعي مقابل الوهابية العسكرية، من هذا المنطلق، يبدو أن العقود الأربعة للإسلام في إيران قد كبحت إمكانات تعبئة هذه الأيديولوجية لإعادة رسم السياسة في هذا الاتجاه.

ويمكننا أن نقول قولاً آخر في هذا السياق لنعني به الوهابية، ونهاية ذلك الأمر أن تندلع حرب عالمية حتى نتخلص من كل هذه الشرور، السيناريو الثاني يمكن أن يكون سيناريو القومية المتشددة التي يبدو أنها تنمو بين شرائح المجتمع وأجزاء من الجماعات السياسية المهمشة في إيران، ومع ذلك، يبدو أن هذا يتناقض تماماً مع الخط الرسمي لأيديولوجية الجمهورية الإسلامية، وطالما ظلّ آية الله خامنئي على قيد الحياة فلا يمكن أن يكون هناك أي مستقبل حقيقي لهذا المنصب في التسلسل الهرمي للسلطة.

ونتيجة لذلك قد نلمح إلى ناحية من نواحي هذه الأيديولوجية، والتي يبدو أنها قد أثرت على السياسيين من فئة الدرجة الثانية في إيران، الذين يعتقدون أن عهد التشدد انتهى في إيران، وأن حقبة القومية قد بدأت للتوّ في سياق ما بعد خامنئي، كيف يبرر هؤلاء السياسيون من الدرجة الثانية تحولهم النموذجي من العقيدة المتشددة إلى القومية (أو حتى القومية المسلحة)؟ الحجة الرئيسية لأنصار هذا التيار الثاني هي أنه بسبب إخفاقات الدولة (مثل الإجماع الاقتصادي والسياسي بين

النخب والعداء بين الدولة والنخب الفكرية)، فقد تحول المجتمع الإيراني عـن عقيدتـه (وأي عقيدة مرتبطة به) إلى قوة تفكيـر جديدة، أي إيران (كفكرة ومثال وليس فقط دولة).

يمكننا أن نقول إنه يبدو أن القومية الإيرانية في عصر العولمة وحقائق ما بعد آخذة في التجدد، لكن البواعث المتشددة في هذه المشاعر القومية يمكن أن تشكل مخاطر على الصعيدين الوطني والإقليمي.

قد يتساءل البعض عما يمكن أن يؤدي إلى اندلاع هذا الانبعاث وتبلوره على شكل مخاطر قاتلة في المنطقة.

يمكننا أن نقول إن هذا السؤال يصلح للطرح ولقد فكر قليل من الناس في عواقب نموذج التحول من الاتجاه المتشـدد إلى الوطنية المتشـددة، إذا سـلمنا بأن من أطلق اسـم «الاتجاه الآخر» في سـياق التشدد المسلح هو الغرب، وبعد امتداد الحرب العراقية الإيرانية امتدت تدريجيّاً إلى المملكة العربية السـعودية (وحلفائها)، فإن «الآخر» في سـياق القومية المتشـددة يمكن أن ينتقل من المؤشـر المذهبي (مثل السـنة أو الوهابية) إلى نوع من المفهوم العنصري القديم «العربي» مقابل «سباق الآريين الفارسي»، بمعنى آخر، يمكن أن يتحول الفراق بين القومية والأبعاد الدينية إلى أيديولوجية خطيـرة للغاية في المنطقة[1] وطالما بقي آية الله خامنئي على قيد الحياة، يبدو أنه لا توجد فرصة حقيقية لهذا الموقف الأيديولوجي في إيران.

(1) على سبيل المثال، من خلال تأصيل الاختلافات العرقية بين العرب والفرس والأتراك وما إلى ذلك، يمكن لهذا الفراق أن يحفز أشكالاً أخرى من النزاعات التي لم يسبق لها مثيل في المنطقة.

ومـع ذلك، هناك أمـران مهمان آخران لهما موافقـات اجتماعية وتلك الخاصة بالإسلام المدني والقومية المدنية، لا نرى تقارباً قويّاً بين مؤيدي هذيـن الاتجاهين في إيران، لكن من الناحية الاجتماعية، يمكننا أن نميز الميـول الملموسـة داخـل المجتمع الإيرانـي، حيث تعتز بهـا عناصر دينية إيجابية معينة، بينما يتم الترحيب بالعناصر الثقافية للهوية الإيرانية.

ومع ذلك، فإن إقامة تحالف بين هذين الأمرين على المستوى السياسي أمـر يجـب النظر إليه، وبمعنـى آخر، فإن الميول المدنيـة لهذين الموقفين واضحة مـن الناحية الاجتماعيـة، لكن كيفية ترجمة هـذه المصطلحات الاجتماعية إلى أجندة سياسية تظل غير واضحة المعالم.

الخلاصة

حاولت في هذا الفصل الاستفسـار عن القضية الكلية التي بإيران بعد آية اللّٰه خامنئي، لكن هنا في القسم الأخير، أود أن أختتم مناقشاتي وأن أطرح تقييمي النهائي حول المشكلة المقترحة.

أعتقـد أن تفاقم هذه المشـكلة نفسـها هو أمر مثير للجـدل للغاية من ناحيـة التصور؛ لأنه يبـدو أن هناك عناصر لها توجه واضح متضمنة في الأمـر، وهذه النقطة تحتـاج إلى إلقاء الضوء عليها من خلال التفاصيل. (172-173).

يوجـد في الدراسـات الأنثروبولوجيـة مفهومان رئيسـيان للغاية، وهما المنهـج الداخلـي (الاسـتنباطي) والمنهـج الخارجي، وهما يشـيران على

التوالـي إلـى نوعين مـن الأعمـال الميدانيـة: المنهج الداخلـي من داخل المجموعـة الاجتماعيـة (من وجهة نظر الموضـوع) والمنهج الخارجي، من الخارج (من زاوية الملاحظ). (جودينا وماكوي، 2000).

ويمكن أن نقول أيضاً إن هذا الشـكل من أشـكال التصور لهذه المشكلة يرى أن تعقيد المجتمع الإيراني يأخذ في الاختزال على شـكل أشـخاص يمثلهـم قائدهم (أي آية الله خامنئي)، وأهمية هذه المسـألة يتم تقييمها بالنسبة للمؤسسة السياسية الغربية.

قـد يكـون من المهم أن نلاحظ أن هذا الشـكل من خلال تحليل وتصور ما يسـمى بالمجتمعات الشرقية بشكل عام، وإيران بوجه خاص، ولا يخلو هذا الشكل من سوابق حيث يمكننا ذكر الحالات التاريخية مثل تلك التي اقترحتها إدارة كارتر فيما يتعلق بما حدث في عهد شاه إيران قبل الثورة الإيرانيـة عـام 1979، وفيما يتعلق بالشـاه، تم اختـزال جميع تعقيدات المجتمعات الإيرانية في شـخص، حيث ينصب الاهتمام الرئيسي بشخص واحـد وتتصدر صحته الاهتمام، وتم حسـاب جميع التقييمات من حيث الظروف المادية للشاه. (كوبر، 2016).

في هذه الحالة، يبدو أنه يمكن تمييز النمط نفسه كما كانت كل التعقيدات في الحياة السياسية الإيرانية المعاصرة تنصب على حياة آية الله خامنئي ومسـتقبل إيران كدولة (كثقافة حضارة قديمة)، وهذا أمر يمكن تصوره من حيث صحته المسـتقبلية، على سـبيل المثال، هناك دراسات تشير إلى أنه كان من الممكن تحديد نتائج ثورة 1979 لو عرفت إدارة كارتر بمرض

الشـاه، واسـتناداً إلى هذا القياس اقترح بعض العلماء والمحللين أنه من الضروري معرفة ما هو ممكن من سيناريوهات مستقبلية في إيران بسبب صحة آية الله خامنئي (Sadjadpour، 2009. 28 ؛Moens ،1991).

يبـدو أن الخطابـات التـي تتبع هذا الاعتقاد تسـتند إلـى افتراض أن صحة المرشـد الأعلى لإيران تلعب دوراً كبيراً في المسار السياسي للبلاد، وهـي حقيقة لا ينبغي أن يتجاهلها صانعو السياسـة الغربيون الحاليون. (جولـكار، 2019). كمـا يرون كذلك أن آيـة الله خامنئي، بصفته القائد الأعلـى للقـوات المسـلحة في البلاد ونائباً للمسـيح الشـيعي، هو الحكم النهائي على النظام السياسي بين الفصائل في إيران.

ويتحجـج مؤيدو هذا المنظـور الخاطئ بأن عجز حكم آية الله خامنئي من شأنه تصعيد الاقتتال الداخلي بين الحكومة، وتفكيك الحرس الثوري، وتقويض قدرة النظام على مواجهة الاضطرابات الداخلية بشكل متماسك. (خلاجـي، 2016)، وبناءً على وجهة النظر هذه، فإنهم ينصحون بتأهب صنـاع السياسـة الغربيين للرد علـى مثل هذا الاحتمـال الذي يمكن أن يحول، على وجه الخصوص، دفة الأمور في العلاقة بين الولايات المتحدة وإيـران لعقود قادمـة، ومن أجل ذلك، يجب أن تتأهـب الولايات المتحدة بأكبـر قدر ممكـن من الذكاء، ومع ذلك، فإن تعقيـدات المجتمع الإيراني والثقافـة السياسـية في إيـران (Milani & Diamond، 2015) قـد تغيرت بشـكل كبير مقارنة بالقرن الماضي عندما حكم الشاه إيران خلال سـياق الحـرب الباردة في سـياق سياسـة الجغرافيا الدوليـة، ويبدو أن

التحليــلات من هذا النــوع غير قادرة على مراعاة الذاتية المتغيرة لمجتمع غيــر غربــي، ولا تزال تصرّ علــى نموذج تحليل يكون فيــه الغرب كفاعل والشرق مفعولاً به.

بعبــارة أخــرى، يجــب أن نفهم إيــران كمجتمع ديناميكــي لا تكون فيه السياسة واقعها الكلي بل جزءاً من كيان تاريخي أكبر، أي المجتمع، وطالما أننا لم نأخذ هذه المســألة بعين الاعتبار في تحليلنا، فإن أي سيناريوهات محتملة نصنعها أو نتوقعها لن تكون سوى سيناريوهات من الخيال العلمي التي تتبناها معاهد مراكز البحوث التي يديرها سياســيون متشددون في الولايات المتحدة أو في أي مكان آخر.

ومن ناحية أخرى، ما يمكننا توقعه هو أن العقد القادم سيظل امتداداً لعهد آية الله خامنئي، والسيناريوهات التي تم بناؤها على نموذج ما بعد آيــة الله خامنئي ســتنتهي صلاحيتها قريباً، وأولئــك الذين كان يحلمون بهذه السيناريوهات سيجدون ذلك مخيباً للآمال لمدة عشر سنوات أخرى أو نحو ذلك.

والمشــكلة التــي تواجهها إيران في عهد آيــة الله خامنئي هي التوتر بين الديانة والتجارة وبين الدين والسياســة، ومن ناحية أخرى التوترات التي لا يمكن الســيطرة عليها بين الأبعاد الدينية والسياسية والشكل المتنامي للناحيــة الاجتماعيــة، من ناحية أخرى، يميل بعــض العلماء والمثقفين في إيــران إلى تصور هــذه التوترات من حيــث ارتفاع موجــة العلمانية ضد الإســلام أو النزاعات بين الكنيسة والدولة، لكن من خلال استخدام هذه

الأنواع من المفاهيم في السياق الإيراني، يظهر أن هؤلاء العلماء والمفكرين هم أسرى لفئات شرقية حيث لا توجد رهبانية في الإسلام.[1]

بمعنى آخر، أحد السيناريوهات المستقبلية المعقولة التي سوف تظهر هي أنه خلال عهد آية الله خامنئي، سنشهد استفتاء على الأسئلة الرئيسية (مثل تطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران) وتغيير جذري للدستور الحالي لصالح المؤسسات الديمقراطية وتقارب على المستويين الإقليمي والعالمي.

يعتمد تفاؤلي على الإمكانات الملازمة للإسلام المدني الذي يمكن تتبعه حتى في الحياة الفكرية المبكرة لآية الله خامنئي، الذي كان يؤيد القراءة المتقدمة للنصوص القانونية التقليدية، كما ذُكر في مكان آخر (ميري، 2014)، تتألف هذه العقيدة من خمس تيارات مختلفة (الاتجاه الفقهي والاتجاه الاشتراكي والاتجاه الديمقراطي والاتجاه الليبرالي والاتجاه السلفي)، وآية الله خامنئي قادر على التوجيه بين ثلاثة من هذه التيارات، أي مزيج من المناصب الفقهية والاشتراكية والديمقراطية.

ويعني ذلك أنه لا تزال هناك احتمالات لإصلاحات هائلة من داخل النظام، وقد يكون آية الله خامنئي بطل هذا الإصلاح الذي يختلف اختلافاً عميقاً عن الإصلاحات الليبرالية أو الليبرالية الجديدة التي اقترحها الإصلاحيون في عهد خاتمي.

(1) لا يمكنني تعميق هذه الفكرة أكثر من ذلك هنا، لكن أولئك الذين يهتمون بهذه النقاشات يمكنهم قراءة «التمييز بين العلمانية والعرف» (2019) لسيد جواد ميري.

أخيــراً وليــس آخراً، ســيكون من الخطأ الشــديد التفكيــر في المجتمع الإيرانــي عمومــاً مــن حيث عصر مــا قبل الثــورة، حيث مــرّ الإيرانيون بتحولات ذهنية وثقافية هائلة لم تكن متوقعة منذ أربعين عاماً.

ويعنــي ذلــك أن أي ســيناريو محتمل يجب أن يأخذ هــذا البعد الاجتماعي في الاعتبار؛ لأنه بدون هذه الملاحظة ســتكون جميع المقترحات السياسية عبارة عن مقترحات واهنة، وبالطبع، يعني ذلك أن الاحتمالات التي اســتخلصناها في هذا الفصل هي احتمالات شــاملة، لكنها يمكن أن تشكل جوانب من حقائق مستقبلية غير مؤكدة لإيران بشكل خاص والمنطقة كلها بشكل عام.

المراجع

Arjomand, S. A. After Khomeini, Iran under his Successors, Oxford University Press, 2009.

Ashraf, A. «Theocracy and Charisma: New Men of Power in Iran». International Journal of Politics, Culture, and Society Vol. 4, No. 1 (Autumn, 1990), pp. 113152-.

Cooper, A. S. The Shah of Heaven: The Pahlavis and the Final Days of Imperial Iran. Henry Holt and Company, LLC 2016.

Godina, Heriberto & McCoy, Rachelle. «Emic and etic perspectives on Chicana and Chicano multicultural literature». Journal of Adolescent & Adult Literacy, 44(2), 172,179-2000.

Golkar, S. «Iran after Khamenei: Prospects for Political Change». Middle East Policy 26 (1):7588-; March 2019.

Jackson, R. Mawlana Mawdudi and Political Islam: Authority and the Islamic State. Routledge, 2010.

Katouzian, Homa. «The Short-Term Society, A Study in the Long-Term Problems of Political and Economic Development in Iran». Middle Eastern Studies, Volume 40, Issue 1, 2004.

Khalaji, M. «The Shiite Clergy Post-Khamenei: Balancing

Authority and Autonomy». Washington Institute for Near East Policy, Research Note No. 37 2016.

Milani, A. & Diamond, L. (editors) Politics and Culture in Contemporary Iran: Challenging the Status Quo. Lynne Rienner Publishers, 2015.

Miri, Seyed Javad. Islamism and Post-Islamism: Reflections upon Allama Jafari's Political Thought. University Press of America, 2014.

Miri, S. J. The Distinction between the Secular and the Urf: Revisiting the Shiite-Iranian Thought in the Context of Post-Revolutionary Iran. Published by Entesharat Naghd Farhang, 2019.

Moens, A. «President Carter's Advisers and the Fall of the Shah». Political Science Quarterly Vol. 106, No. 2 (Summer, 1991), pp. 211237-.

Sadjadpour. K. Reading Khamenei: The World View of Iran's Most Powerful Leader. Carnegie Endowment for International Peace, 2009.

Tucker, R. C. «The Theory of Charismatic Leadership». Daedalus Vol. 97, No. 3, Philosophers and Kings: Studies in Leadership (Summer, 1968), pp. 731756-.

التحوّل المؤسسي للفصائل السياسية في إيران

السيناريوهات المحتملة في فترة ما بعد حكم خامنئي

لوسيانو زاكارا

مُقدِّمة

كان آية الله الخميني مؤسس وقائد الجمهورية الإسلامية هو المحرك الرئيسي لتكون الفصائل في النظام السياسي الإيراني، وخاصة منذ حلّ الحزب الجمهوري الإسلامي (*IRP*) في 1987، ومنذ ذلك الحين، أصبح وجود الفصائل السياسية سمة دائمة في العمليات الانتخابية، وتظهر بشكل خاص خلال الانتخابات التشريعية (المجلس)، لتعكس قوة الصراع الدائر بين العديد من الاتحادات السياسية الدائمة والتي تشكل الائتلافات الانتخابية المؤقتة والتحالفات البرلمانية المرنة، ومع هذا، فبرغم أن تلك التحالفات مؤقتة وقد تتسم بالمرونة، فقد أظهرت آخر عمليات انتخابية والتي جرت في 2012 وخاصة الانتخابات التشريعية في 2016، توحيد أنماط التصويت بناء على القائمة المقترحة من قبل التحالفات الأساسية، مما قد يعتبر خطوة نحو تأسيس نظام حزبي مؤسسي، وهذا الاتجاه

ليس بجديد، وقد نوقشت فكرة تحويل الاتحادات إلى أحزاب في فترة حكم الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي (1997-2005).

يمكن أن يكون التحول المؤسسي للفصائل السياسية إحدى النتائج المحتملة لتقرير المنصب المستقبلي لولاية الفقيه، ويمكن أن يسهم وجود نظام سياسي مؤسسي حزبي مستقر في ضمان التحول السلس للقيادة الجديدة بدون مواجهة صعوبات أو حدوث اضطراب مؤسسي بسبب العناصر غير السياسية داخل النظام، وتتبلور النقاشات الخاصة بتسوية الأحزاب حالياً حول هذا الهدف، مع مراعاة التناقضات القائمة حول طبيعة وصفة منصب القيادة، باعتبارها المؤسسة السياسية الأهم في النظام السياسي، أيضاً يجري نقاش حول الشخص أو الأشخاص المؤهلون ليحلوا محل القائد الأعلى الحالي، آية الله الخميني، بعد استبعاده، والإجراءات التي ستتبع لإتمام هذا الاختيار.[1]

وسيناقش هذا الفصل ما إذا كانت هذه النتيجة -التحول المؤسسي للفصائل السياسية من خلال تأسيس أحزاب سياسية- ممكناً أم لا، وكيف يمكن أن يؤثر ذلك على التحول باتجاه تنصيب قائد جديد.

النظام الانتخابي الفريد من نوعه

النظام الانتخابي هو عبارة عن مجموعة من القواعد التي تحدد

(1) برغم أن الفقرتين 107 و109 من الدستور الإيراني، والمعدل في 1989، حددت مواصفات وآلية اختيار القائد التالي، قد واجهت تفسيرات لهاتين الفقرتين ودارت النقاشات حولهما في داخل إيران وخارجها.

الوسـائل المتبعـة لترجمة الأصـوات الانتخابية إلـى مقاعد في عملية انتخاب السياسيين لمواقع المسؤولية[1].

يوجـد حاليـاً مـا يقرب مـن 300 نظـام انتخابي مسـتخدم في الدول المختلفة حول العالم، مع مزيج من القواعد التي تقرر العناصر الخمسـة الأساسية لكل نظام انتخابي:

1) حجم الدائرة الانتخابية أو المقاطعة. 2) نوعية الترشـيح. 3) هيكل التصويت. 4) الحدود القانونية. 5) الصيغة الانتخابية.

كل نظـام ينطبق على نوع معين من الانتخابات أو منطقة أو دولة معينة يكـون لـه تأثير مختلف علـى نتيجـة الانتخابات، يمكـن أن يتم تصميم الأنظمـة لكي توفر توزيعاً متسـاوياً للمقاعد في الـدول التي يكون توزيع سـكانها غيـر متسـاوٍ؛ أو لضمـان تمثيـل كل المجموعات السياسـية في الولايـات أو المقاطعـات وفق نظام حزبي مفتـت، وبعضها مصمم لتأمين وجـود الأغلبيـات القوية في الأنظمة النيابيـة، وغيرها يركز على ضمان تمثيل الأقليات أو الأقاليم الصغيرة.

في النظـام الانتخابـي الإيراني، هناك بعض السـمات الخاصة من بين هذه العناصر الخمسة لا يمكن مشاهدتها في مكان آخر، ولها تأثير فريد على نتيجة الانتخابات، وهذه السـمات الفريدة اجتمعت مع نظام حزبي شـديد الخصوصية موضح في القسـم التالي، مما خصّ النظام الإيراني

(1) 2 أريند ليجفارت، 1994: «الديمقراطية: الأشكال، والأداء، والهندسة الدستورية»، European Journal of Political Research، المجلد 25، القضية 1، ص 1-17.

بخصائص تناسب النظام السياسي المعتمد على قاعدة ولاية الفقيه على رأس هيكل السلطة الرسمية، والسمات الأكثر بروزاً للنظام الانتخابي هي:

- التصويت المعتمد على المرشح (غير اسمي): لا توجد قوائم مفتوحة ولا مغلقة، برغم حقيقة أن الأحزاب معترف بها قانوناً وفقاً للمادة 26 من الدستور، وأن هناك قوائم مرشحين مقترحة بالفعل من التحالفات الانتخابية للمصوتين أثناء الحملة الانتخابية.

- على المصوّتين أن يكتبوا أسماء المرشحين يدويّاً على ورقة الاقتراع، مما يجعل عملية التصويت معقدة للغاية ومستهلكة للوقت، ويفتح الباب أمام وقوع الأخطاء والمخالفات التي من شأنها أن تقلل من دقة عملية حساب الأصوات بشكل عام، والأكثر من ذلك، ففي طهران، في مقاطعتي راي وشميرانات حيث ينبغي على المصوتين كتابة ما يقرب من 30 اسماً يدويّاً، وهذه الآلية في التصويت تتسبب في تأخيرات مما يؤدي إلى طول يوم التصويت، ومن ثم يصبح من المستحيل ضمان «سرية عملية التصويت» بالشكل الصحيح الذي يجب أن يتوفر لكل مواطن يدلي بصوته، كما أن عملية عدّ الأصوات تستغرق من ثلاثة أيام إلى سبعة في مقاطعة طهران، من خلال عملية معقدة، مما قد يؤدي إلى التشكك أو أحياناً وقوع مخالفات أثناء إعلان النتائج.

- لا يوجد تسجيل للمصوّت: هذا هو الأمر الأهم، والأكثر تفرداً وتناقضاً في الانتخابات الإيرانية، حيث إنه لا يوجد تسجيل مسبق للناخبين، وهذا

العامل من شـأنه أن يعيق حسابات الإقبال الانتخابي، بينما يتم تقدير عدد الناخبـين مقدماً وفقاً للتعداد السـكاني الذي يتم كل عدة سـنوات، ويعتبر المعترضـون على النظام الانتخابي السياسـي في إيران هذا مؤشـراً لنقص الاعتمادية بالنسبة للنتائج المنشورة والعمليات الانتخابية كلها بشكل عام[1].

– يمكـن للناخبـين التصويـت في أي مقـر انتخابي في الدولـة: بما أنه لا يوجد تسـجيل للناخبـين، فيمكنهم الإدلاء بأصواتهـم في أي مكان في البلد، وهذه سـمة فريـدة من نوعها، ولا تُـرى في أي نظام انتخابي آخر في العالـم، حيـث إنهـا يمكنها التأثير علـى النتيجة في مقاطعـة بعينها، بالإضافة إلى تعقيد مسـألة اكتشـاف التصويت المكرر والتزوير من قبل بعض المجموعات.

– يتـم تسـجيل المرشـحين في وزارة الداخلية، وبما أنـه لا توجد قوائم رسـمية للحزب أو الأحزاب، فينبغي أن يقوم المرشحون بالأمر بأنفسهم، ولمجلـس صيانة الدسـتور الاعتراض على ترشـيحاتهم حالـة بحالة في انتخابات المجلس، وانتخابات الرئاسـة، ومجلس خبراء القيادة، بالنسـبة

(1) التعارض في هذه الصفة يتمثل في المعلومات الرسمية المقدمة من وزارة الداخلية، والذي قد يزيد فيها أحياناً معدل المشاركة عن 100%، لمزيد من المعلومات انظر: لوسيانو زاكارا، 2014. «الانتخابات والتحول الديمقراطي في إيران»، في نسخ محمود حماد وخليل العناني، Elections and Democratization in the Middle East: The Tenacious Search for Freedom, Justice, and Identity, New York: Palgrave Macmillan, pp. 153-179.
ولوسيانو زاكارا 2011 «الانتخابات الرئاسية الإيرانية 2009 من منظور مقارن»، في Iran and the International System, Anoushiravan Ehteshami (Ed.) London-New York: Routledge, 2011, pp. 192-206. وانظر أيضاً
http://web.archive.org/web/20040322015259/http://www.moi.gov.ir/news/elf-153.htm (سبتمبر 2019)

لانتخابات المحليات، تتولى لجنة خاصة من وزارة الداخلية مهمة الإشراف على العملية الانتخابية.

– الصيغة الانتخابية: نظام من دورتين/الأغلبية[1]، مع عتبة انتخابية بنسبة 25% في حالة انتخابات المحليات، وانتخابات المجلس ومجلس خبراء القيادة، و50% في حالة الانتخابات الرئاسية، وكانت العتبة الانتخابية 50% بالنسبة للانتخابات التشريعية في السنوات الأولى للجمهورية الإسلامية، ثم تم تخفيضها إلى 33% في 1985، ثم إلى 25% في 1999، وقد حدثت هذه التغييرات أساساً بسبب تفتيت الأصوات مع تزايد عدد المرشحين، علاوة على ضعف الإقبال أحياناً وحقيقة أن بعض الناخبين لا يقومون بتعبئة أوراق الاقتراع بشكل كامل أو بالشكل الصحيح[2].

– السن القانونية للتصويت: أقل سن قانونية للانتخاب هو 18 سنة، كما تعرضت السن القانونية أيضاً لبعض التغييرات في تاريخ الجمهورية الإيرانية القصير، بداية من 16 إلى 15 ثم إلى 18 في نهاية الأمر، وهذا

(1) «النظام ذو الدورتين هو نظام تعددية/أغلبية يتم فيه عقد انتخابات ثانية إن لم يحصل أي مرشح أو حزب على مستوى محدد من الأصوات، غالباً ما تكون الأغلبية المطلقة (50 بالمائة 1+)، في الدورة الانتخابية الأولى، وقد يأخذ النظام ذو الدورتين شكل الأغلبية–التعددية حيث يتنافس أكثر من مرشحين في الدورة الثانية للانتخابات، والذي يفوز بالعدد الأكبر من الأصوات في الدورة الثانية هو من يتم انتخابه، بغض النظر عما إذا كان قد حصل على الأغلبية المطلقة أم لا– أو شكل سريان الأغلبية: حيث يتنافس اثنان فقط من مرشحي الدورة الأولى اللذان حصلا على أكبر عدد من الأصوات لتجري بينهم المنافسة في الدورة الثانية»، https://www.idea.int/data-tools/data/electoral-system-design.

(2) كان عدد المتقدمين لانتخابات المجلس الأول في 1980، 1854 منهم 1431 (77.2%) مقبولون، وفي الانتخابات العاشرة للمجلس في 2016، وصل عدد المتقدمين 12123 منهم 6229 (53.1%) مقبولون من قبل مجلس صيانة الدستور.

بالنسبة للانتخابات الرئاسية والتشريعية في 2007 [1].

نظام الفصيل الحزبي وتأثيراته

بشكل عام، يستخدم الأكاديميون والصحافيون مصطلح «فصيل» في سياق سلبي للإشارة إلى الوظائف في النظام السياسي، وخاصة في الوضع الإيراني، وقد حاول كثير من الدارسين إجراء أبحاث نظرية عن معنى الفصائل ودورها في السياق الإيراني على مدار الأربعين عاماً التي هي عمر الجمهورية الإيرانية[2]، ومع هذا، تبقى غالباً المعاني السلبية المرتبطة بالمصطلح بسبب حقيقة أن الكتابات السابقة عن التحزب ظهرت في سياق عمليات التحول الديمقراطي والحداثة الأكثر تطوراً، حيث تعرضت الأحزاب السياسية للتحول المؤسسي والدمج، ومن ثم فالأمر لا ينطبق على إيران أو غيرها من دول المنطقة ذات المؤسسات الأولية أو الأنظمة الحزبية، وفي هذا الصدد يُنظر للفصائل على أنها «صفة تميز المراحل الأولى لما يطلق عليه عملية التحديث، حيث انفصلت الأفراد والمجموعات عن الأنماط التقليدية للممارسات السياسية، ولكن

(1) كان العمر القانوني للتصويت محدداً بعشرين عاماً في الانتخابات التشريعية الأولى التي انعقدت أثناء فترات قطر في 1911، وبقي الأمر هكذا حتى 1980، حينما حددته الجمهورية الإسلامية ليصبح 16 عاماً، وفي 1984، انخفض السن إلى 15 سنة، ثم ارتفع إلى 16 في 1999، ثم إلى 15 مرة أخرى في 2000، وأخيراً ارتفع إلى 18 في 2007، وبالنسبة للانتخابات الرئاسية، والتي بدأت تنعقد منذ عام 1980 بعد تأسيس الجمهورية الإسلامية، كانت السن القانونية المحددة هي 15 عاماً، ثم ارتفعت إلى 18 في 2007، انظر بوابة بيانات إيرانhttp://irandataportal.syr.edu/voting-age

(2) لمزيد من التوضيح حول سياسات الفصائل في إيران انظر «فصائل النخب في الجمهورية الإسلامية بإيران».". Middle Eastern Studies, 27:4, 597–614; 2003 .and Seifzadeh, Hussein.. «سياسة الفصائل ومستقبلها في إيران» دورية ميدل إيست العدد 57 رقم 1:57..

تبقى المشـاركة السياسـية والتحول المؤسسي منخفضين[1]، ولكن هذا لا ينطبـق في مجملـه على الحالـة في الجمهورية الإسـلامية، حيث تختلط الانتمـاءات السياسـية في أغلب الأحيان بالانتمـاءات العائلية، والدينية، والزبونيـة، والإقليميـة، ومـع هذا، فالمجموعـات البرلمانيـة والاتحادات السياسية الدينية تطلق عليها الصحافة الإيرانية فصائل، مما يجعل أمر تعريف المعنى الدقيق لهذا المفهوم صعباً بالنسـبة للوضع في إيران. ومن المتعارف عليه وجود إشـارات إلى الفصائل «الإصلاحية» أو «المحافظة»، حيث يشـار إليهما أحياناً على أنها «اتجاهات» أو «أيديولوجيات» واسعة في داخل الأطياف السياسية الإيرانية، كما يستخدم المصطلح عند وصف اتحـادات سياسـية بعينها مثل «رابطـة رجال الدين المقاتلـين» و«جمعية رجـال الديـن القتاليـين»، واللتان قـد تم تسـجيلهما رسـمياً، وبالرغم من التسـاؤلات حول اسـتخدام المصطلح عند وصف النظـام الانتخابي الإيراني، تُعد ممارسـات «الفصائل ذات السـمة الشخصية» التي ذكرها كولنر وباسـدو مفيدة لأنها «تعتمد علـى الزبونية، والتي تُعد أيضاً الآلية المركزية للتعبئة»[2]، وهذا يبدو أكثر وضوحاً بالنظر إلى تكون المجموعات البرلمانيـة وسـلوكها أثناء جلسـات النقـاش والتصويت، وبمـا أن حدود الأحزاب ليسـت معرفة بوضوح، فسلوكها لا يعتمد على الانتماء الحزبي أو الالتزام، ولكن على الاتفاقيات غير الرسمية المرنة والقابلة للتغيير بين

(1) كولنر وباسدو «التحول للفصائل في الأحزاب السياسية: إطار عملي تحليلي للدراسات المقارنة.
(2) المرجع نفسه 10،

المجموعات المختلفة أو حتى الأفراد، استناداً إلى عوامل كثيرة أخرى مثل الانشقاقات الزبونية، والإقليمية، والسياسية، والعائلية، والدينية.

ولقد عزز الخميني وجود الفصائل في السياسة الإيرانية سواء كان ذلك بوعي منه أو بدون وعي، بداية من منع أحزاب اليسار والأحزاب الإقليمية، ثم بمنعها كلها في 1983 - بما في ذلك حلّ الحزب الجمهوري الإسلامي الحاكم في 1987 - برغم حقيقة أن الأحزاب كان معترفاً بها في المادة 26 من الدستور المعدل في 1989 [1]. وأدت التحركات السياسية إلى تنظيم وقبول المجموعات المختلفة وسط النخب من أجل إجراء النقاشات الانتخابية والنيابية، وهناك اتحادات سياسية دينية دائمة شبه رسمية، يترأسها عدد من الشخصيات، وبشكل خاص رجال الدين، والتي تفتقر للتعريفات الأيديولوجية الواضحة، والأجندة السياسية، والانتماءات الحزبية الواضحة، ويوجد حالياً أكثر من 200 اتحاد مسجل في وزارة الداخلية، بما فيهم اتحاد رابطة رجال الدين القتاليين، وجمعية رجال الدين القتاليين، والجمعية الإسلامية للمهندسين، وجمعية المعلمين في ندوات كوم، وتنظيم المجاهدين في الثورة الإسلامية، وتنفيذيو حزب البناء[2]، وقد

(1) تقول المادة 26: «للفصائل السياسية والاتحادات والاتحادات التجارية والاتحادات الإسلامية أو الاتحادات المعترف بها للأقليات الدينية الحرية في التكون بشرط عدم نفيها لمبادئ الاستقلال، والحرية والوحدة الوطنية، والمعيار الإسلامي، وأساس الجمهورية الإسلامية. ولا يمكن منع أحد من المشاركة في هذه التجمعات أو إجبار أحد على المشاركة في أي منها.»

(2) 11 انظر موقع وزارة الداخلية الإيرانية: https://web.archive.org/web/20130105015320/http://moi.ir/Portal/File/ShowFile.aspx?ID=6c9fb073-f9ea-47c9-bc57-d6404d124c44 (مسترجع في سبتمبر 2019).

انخفض هذا الرقم عن سابقه بحوالي 300 في 2009، بالرغم من عدم وضوح ما إذا كانت الوزارة قد أزالت بعض الناس من السجل أم حدث ذلك بفعل أعضاء الفصائل أنفسهم. يعرض السجل فقط الاسم والعنوان ورقم الهاتف بالنسبة للمجموعات، واسم للسكرتير العام لكل منهم، وبين هذه الأحزاب والاتحادات لا توجد عضوية رسمية أو تسجيل معترف به، يمكن لأي سياسي إعلان انتماءه إلى العديد من المجموعات في الوقت نفسه -مما يعني مرونة تكوين الاتحاد وعرضته للتغيير، وبالتالي يكون من الصعب جدّاً تحديد من ينتمي إلى أيٍّ من الفصائل السياسية الإيرانية.

أثناء عملية الانتخاب، يمكن لهذه الاتحادات دعم مرشحيها أو الانضمام إلى مجموعات أخرى لدعم القوائم المشتركة أو حتى المرشحين الفرديين، وهذا يشجع على خلق تحالفات انتخابية مرنة ومؤقتة لدعم المرشحين في الانتخابات الرئاسية أو النيابية، بالرغم من إنشاء العديد من التحالفات في كل انتخابات، يكون هناك تحالفان أو ثلاثة أساسية في كل مرة[1]، ومع هذا فهيكل التصويت المعتمد على المرشح الفردي يعني أن القوائم التي تقدمها هذه التحالفات ليست قوائم مغلقة يجب قبولها كما هي من قبل الناخبين، ولكنها مجرد اقتراحات من أفراد أو اتحادات، ويتم عرض اقتراحات المرشحين المفضلين مع الاسم الأهم على رأس القائمة، علاوة على شعار واسم التحالف أو المجموعة لسهولة تعرف الناخبين المحتملين

(1) من أمثلة هذه التحالفات: «جبهة الثاني من خرداد، وجبهة الدستور الإسلامي الإيراني، والتحالف الأصولي الأوسع، وتحالف الإصلاحيين، وجبهة الأصوليين الموحدة أو قائمة الأمل.

عليها، وهذا يعني أن المرشح يمكن أن يكون مدرجاً في عدة قوائم، بغض النظـر عن رغبتـه أو معرفته بالأمر، والأكثر من ذلك، هذا الجانب يخلق نوعـاً مـن الارتباك، ليس فقط بالنسـبة للمحلل الخارجـي، ولكن أيضاً للناخبين، حيث يمكن للقائمة الانتخابية أن تحوي مرشحين ذوي توجهات سياسية وأيديولوجيات متعارضة[1].

هيكل الاقتراع مصمم بطريقة تجعل على كل مواطن اختيار المرشحين الفرديـين في الدائـرة الانتخابية التـي يدلون بأصواتهم فيهـا، مع كتابة أسـماء المرشـحين يدويـاً وكذلـك الأكـواد على ورقـة الاقتـراع، وأثناء الانتخابات التشريعية في دائرة طهران الانتخابية، على سبيل المثال، يجب على كل مواطن كتابة 30 اسماً من مئات المرشحين التي يتم إرسالها عدة مرات حول صندوق الاقتراع، أو نقلها من النشرات التي تقوم المجموعات السياسـية بتوزيعها أثنـاء الحملـة الانتخابية، وإذا تزامنـت الانتخابات التشريعية مع انتخابات مجلس الخبراء مرة بعد مرة، يجب على الناخبين كتابـة مجموعة إضافية مكونة من 16 مرشـحاً لشـغل المقاعـد التابعة لدائـرة طهـران الانتخابية، ممـا يعني كتابة 46 اسـماً، وهذا النظام في الاقتراع يجعل عملية التصويت مستهلكة للوقت بشكل كبير جداً، وأحياناً مـا تكـون غيـر فعالة، حيـث إن العديد مـن الناخبين لا يقومـون بتعبئة

(1) الحقيقة أن مجموعات الأقليات المحافظة أو المجموعات الإصلاحية على سبيل المثال قد تلجأ لوضع إصلاحي معروف أو أحد الشخصيات المحافظة المعروفة على رأس القائمة لتشجيع الناس على التصويت لمن هم أقل شهرة من المرشحين المعروفين المدرجين على القائمة، المقابلات الشخصية والملاحظات، طهران، مارس 2008، وفبراير 2012.

المجموعة الكاملة المطلوبة من الأسماء.

بسبب هذا النظام الانتخابي المعقد ذي القوائم، لا يمكن تحديد أي القوائم فازت بعد إعلان النتائج، حيث إن الفائزين تظهر أسماؤهم على العديد من القوائم، وفقط من خلال معرفة خلفية المرشحين، وأدائهم، وسلوكهم خلال فترة توليهم يمكن تحديد الميل السياسي الذي يتحكم في البرلمان، ومن خلال الأمثلة التالية للانتخابات التشريعية الثلاثة الأخيرة (2008، و2012، و2016) تتضح الصعوبات التي تتسبب فيها هذه الآلية بالنسبة للناخبين الذين يتعين عليهم الاختيار من بين مرشحين أفراد على عدة قوائم، بشكل خاص في المقاطعات متعددة الأعضاء مثل طهران، وأصفهان، ومشهد، وشيراز، كما أنها أفضل مثال لتوضيح آليات الفصائل السياسية لحل النزاعات المتبادلة بين النخب عبر الوسائل المؤسسية والانتخابية.

في الانتخابات التشريعية عام 2008، كانت هناك أربعة تحالفات انتخابية أساسية، اثنان منها يمثلان الفصائل المحافظة - جبهة الأصوليين الموحدة، وتحالف الأصوليين الأوسع، واثنان يمثلان الإصلاحيين - تحالف الإصلاحيين، والحزب الاستئنائي الوطني، وفي المقاطعة الانتخابية طهران، وراي، وشميرانات، التي انتخبت 30 عضواً من المجلس، شارك الفصيلان المحافظان بتسع مرشحين في القوائم المقترحة، وشارك

التحالفان الإصلاحيان بعدد 14 مرشحاً[1]، وفي الانتخابات التشريعية لعام 2012، ظهر اسم غلام رضا حداد عادل على رأس قائمتي تحالفي المحافظين - جبهة المناصرة المتحدة، وجبهة الاستقرار، وحدث الأمر نفسه مع جبهة المقاومة وصوت الأمة، واللتان أدرجتا علي مطهري على أنه المرشح الأهم على القائمتين[2]، وفي الانتخابات التشريعية في 2016، كان هناك ثلاثة مرشحين أساسيين مشتركين على قائمتي تحالف الإصلاحيين وصوت الأمة، وهم مصطفى كواكبيان، وإلياس حظرتي، وعلي مطهري، وحدث الأمر نفسه في الجبهتين الأصوليتين الأساسيتين، حيث ظهر على القائمتين حداد عادل ومحمد أبو ترابي فرد[3].

توضح هذه الأمثلة مدى التعقيد والمرونة في نظام الأحزاب مما له تأثيرات مهمة للغاية على تكوين الغرف الانتخابية وكذلك النظام السياسي كله، وبعيداً عن التأثيرات السابق ذكرها - إدراج أحد المرشحين في عدة قوائم، أو إدراج مرشحين من أيديولوجيات متناقضة على قائمة واحدة- كان لتأثير هذا النظام الانتخابي-الحزبي اثنتان من التبعات، الأولى، كان غالباً ما يحدث تداخل بين نتائج المرشحين الموجودين على كل قائمة، مما يجعل من الصعب تحديد الفائزين والخاسرين من المجموعات السياسية المختلفة، حتى الإعلام المحلي غضّ البصر عن الفروق الدقيقة

(1) التحليل الشخصي للمؤلف للإعلانات الانتخابية المجمعة في طهران، مارس 2008.
(2) التحليل الشخصي للمؤلف للإعلانات الانتخابية المجمعة في طهران، فبراير- مارس 2012.
(3) التحليل الشخصي للمؤلف للإعلانات الانتخابية المجمعة في طهران، فبراير 2016.

والاختلافات بين المجموعات والقوائم المختلفة من خلال تبسيط النتائج وإخراج قوائم بالفائزين مع انتماءاتهم إما «إصلاحيين» أو «محافظين»، ثم يعاد إنتاج هذه المعلومة في الإعلام الدولي ويتم تحليلها، مما قد يؤدي أحياناً إلى خروج شروحات مبسطة للغاية لوضع سياسي غاية في التعقيد.

والثانية، والتي يمكن أن تعد التبعة الأهم لنظام الانتخاب الحزبي هي حشد المرشحين والناخبين على مر السنوات بين الفصائل والتحالفات المرنة والمؤقتة، مما يؤدي بشكل غير مباشر إلى إضعاف قدرة الحكومة على التحكم في المجموعات التي تشكل في الواقع جزءاً من المعارضة، وتسمح لهم بالنمو كنتيجة لعدم وجود إطار رسمي يحتويهم، وهذا الجدل هو أحد العناصر التي استخدمتها بعض مجموعات المعارضة في حالات إقليمية أخرى - مثل البحرين- لرفض تكوين الأحزاب، حيث إنه يمنع سيطرة الحكومة على الأنشطة السياسية لمجموعات المعارضة والأعضاء[1].

مثال آخر واضح على السلوك المرن والميوعة في الفصائل، والتحالفات الانتخابية، وتكوين الكتل البرلمانية هو الموافقة البرلمانية الإجبارية على الوزارء المقترحين من الرؤساء، يقوم كل عضو من أعضاء مجلس الوزراء الذي تم ترشيحه من قبل المؤسسة الرئاسية في البداية بعرض أوراق

(1) مقابلات المؤلف الشخصية التي قام بها في المنامة بالبحرين، في نوفمبر 2014.

اعتمــاده وبرامجه علــى المجلس، والــذي يحتاج للموافقــة عليهم واحداً واحداً، وبالنظر إلى ســجلات هذه الــدورات من الاعتماد، لا يوجد وزير حصل على عدد الأصوات نفسها - سواء المؤيدة، أو المعارضة، أو الامتناع عن التصويت - مثل أي وزير آخر[1].

وهذه الســمة توضح أنه لا يوجد منهــج حزبي أو تعليمات معينة تخص عملية التصويت؛ لأنه في حالة وجود مثل هذه التعليمات - كما هي الحال مــع أنظمة أخرى ذات أحزاب رســمية - ســيصوت كل أعضاء المجموعة البرلمانية بالأســلوب نفســه أثناء عملية اعتماد الــوزراء، وعلى النقيض، في الحالة الإيرانية، فالنواب هم من يقررون أي مرشــح يدعمون بحسب انتماءاتهــم السياســية أو الأيديولوجيــة أو الشــخصية، وبحســب أيضاً الترتيبات الظرفية المرنة.

وكمــا أوضحنــا في الأعلــى، هذا النظــام الحزبي قد أُنشــئ أثناء فترة حكم الخميني، ولكنه تم دمجه بعد ذلك. وســواء ســتبقى هذه السمة في النظام السياسي أو لا تبقى قائمة بعد خامنئي، فمن الصعب التنبؤ، ومع هــذا، فطالما بقي إطــار العمل القانوني معمولاً به - الدســتور والقوانين الانتخابية - مما يبقي على الهيكل السياسي الحالي بلا تغيير، فمن غير المنتظر أن تختفي ســمة الفصائل في النظام السياســي، بالرغم من ذلك،

(1) انظر لوسيانو زاكارا، «السياسة الخارجية في إيران، من جوميني حتى أحمدي نجاد (1979-2009): تحليل لتشكيل النخب المسؤولة عن اتخاذ القرار» رسالة دكتوراه، جامعة مدريد، 2010، الملحق، الجدول 1 إلى 6، ص: 239-241.

كان هنــاك بعض الجــدل على المســتوى النظري لاحتمال إجــراء تعديل دستوري، يتضمن التحول من النظام الرئاسي إلى النظام البرلماني، وحتى لمنصب ولاية الفقيه المؤسسي، وهذا الجدل لم يتعد الساحات السياسية؛ ولذا فمن المنتظر أن يبقى نهج الفصائل السياســية في إيران كما هو بعد فترة خامنئي.

رسم خريطة للفصائل السياسية والمجموعات في إيران

كما يمكن اســتخلاصه من القســم الســابق، فصعوبة تصنيف وتقسيم فئات الفصائل والمجموعات والاتحادات والأحزاب السياسية والتحالفات الانتخابية ليست بالأمر الجديد، ومن الممكن تتبع وتمثيل تلك الصعوبات من خلال تلخيص المحاولات المختلفة للدارســين المتخصصين في الشــأن السياســي الإيراني لرسم خريطة توضح الاتجاهات المختلفة، والفصائل، والأحــزاب والمجموعــات منذ ما قبل الثورة وحتــى الآن، في الجدول رقم 1 (أدنــاه) ملخصاً للشــرح الذي قام به إيفا راكل «للفصائل» الأساســية التي ظهرت منذ 1979 وحتى 2009، وبرغم تبســيط عدد المجموعات السياســية الكبيــر التــي كانت موجودة خــلال ثلاثين عامــاً، فالمعلومات المســتخلصة يمكن أن تســهم في رســم صورة أوضح للســاحة السياسية الحالية وما فيها من فصائل في الجمهورية الإسلامية. في قسم الملحقات في نهاية الفصل، هناك ستة جداول أخرى، وفيها ملخصاً وتجميعاً للتقسيم الفئوي لفصائل السياســية كما وضحها الدارسون منذ الثورة الإسلامية

وحتى عام 2010. وتم اختصار المعلومات بحسب الأيديولوجية، والتوجه السياسي حول السياسة الداخلية والخارجية، والأعضاء، والداعمين، وفقاً للمعلومات التي قدمها الدارسون. ومن هذا التحليل والمقارنة، من الممكن فهم التعقيدات في تسمية التنوع في التوجهات السياسية، والانتماءات، والبرامج الخاصة بهذه المجموعات أو الفصائل داخل النظام الإيراني، وكيف يصعب فهم ديناميكية السياسات الانتخابية منذ رحيل الخميني في 1989. وظلت المرونة والميوعة في الفصائل عائقاً أمام إجراء تحليلات مناسبة للسياسات الداخلية الإيرانية، والتي غالباً ما كان ينظر إليها على أنها ثابتة، بدون فهم الفروق الدقيقة والتفاصيل والتغييرات التي حدثت على مدار أربعين عاماً من عمر الجمهورية الإيرانية، وهذا القصور في الفهم حال دون إدراك التغيرات الأيديولوجية الواضحة على بعض المجموعات وحتى الأفراد، والذين انتقلوا من «اتجاه» أو «فصيل» إلى غيره في فترة زمنية قصيرة نسبيّاً، والأكثر من ذلك، فهذه الصعوبات في توضيح وضع الفصائل السياسية يمكنه أيضاً أن يعقد فرص التنبؤ المستقبلي فيما يخص الاتجاهات السياسية، والسياسات، والإجراءات، كما هي الحال بالنسبة للانتخابات الرئاسية، منذ فوز محمد خاتمي في الانتخابات الرئاسية عام 1997، أصبحت سمة رئيسية ألا يكون المرشح الفائز هو «المتوقع» من قبل الإعلام الدولي وحتى المحلي في إيران.

الجدول 1: المناصب السياسية للفصائل الإيرانية 1979-2009

الفصيل	السياسة	الاقتصاد	اجتماعي وثقافي	السياسة الخارجية
1979 – 1989				
المحافظين	محافظ	تقليدي/ ليبرالي	محافظ	محافظ/ ليبرالي
اليسار المتطرف	محافظ	وطني	ليبرالي	محافظ
1989–1997				
المحافظين	محافظ	تقليدي/ ليبرالي	محافظ	محافظ/ ليبرالي
البراجماتية	محافظ	ليبرالي	ليبرالي	ليبرالي
اليسار المتطرف	محافظ	وطني	ليبرالي	محافظ/ ليبرالي
1997–2005				
المحافظين	محافظ	تقليدي/ ليبرالي	محافظ	محافظ/ ليبرالي
البراجماتية	محافظ	ليبرالي	ليبرالي	ليبرالي
الإصلاحيون	محافظ/ ليبرالي	ليبرالي	ليبرالي	ليبرالي
2005–2009				
المحافظين-الجدد	محافظ	تقليدي	محافظ	محافظ
المحافظين	محافظ	تقليدي/ ليبرالي	محافظ/ ليبرالي	محافظ/ ليبرالي
البراجماتية	محافظ	ليبرالي	ليبرالي	ليبرالي
الإصلاحيون	محافظ/ ليبرالي	ليبرالي	ليبرالي	ليبرالي

المصدر، راكل 2009.

هنـاك رغـم ذلك نمط يحرك الطيف السياسـي لانقسـام أوسـع بين اتجاهين أساسيين - «المحافظين» و«الإصلاحيين»، وبالرغم من أن التفتيت في بناء الفصائل وانتشـار المجموعـات والقوائم، فيبدو أن هاتين الفئتين تصبحان أكثر اسـتقراراً على الأقل في فترة حكم الرئيس محمد خاتمي (1997-2005)، وبالرغـم من هزيمة فصائل الإصلاحيين والمرشـحين

في الانتخابات الرئاسية والتشريعية المتتابعة من 2005 حتى 2013، بقي وجود الاتجاهين الأساسيين في التحليلات الانتخابية كما هو.

بعد فوز حسن روحاني في 2013 بالانتخابات الرئاسية، بقيت تعريفات الاتجاهين السياسيين الرئيسيين - الإصلاحي، والمحافظ- على الساحة السياسية بدون تغيير في الأوساط الإعلامية في إيران وخارجها، تقول التحليلات إن ورحاني نفسه يمثل الاتجاه الإصلاحي في هذا الصدد، برغم حقيقة أنه لم يصنف نفسه قط على أنه «إصلاحي» ولم يدعم السياسيين الإصلاحيين دائماً مبادرات روحاني في المجلس، على العكس، ينتمي روحاني للمجموعة «البراجماتية» المسماة بالمديرين التنفيذيين لحزب البناء (حزب كرجوزان)، والذي أنشئ باتحاد الإصلاحيين، والبراجماتيين، والمحافظين المعتدلين وكانوا في معسكر روحاني.

مع وضع التفتيت المشار إليه في الأعلى في الاعتبار بالنسبة لنظام الفصائل السياسية في داخل الكيان الأوسع الذي يحوي على الأقل اتجاهين كبيرين في الطيف السياسي الحالي، من الممكن التنبؤ بعدم وقوع تغيير كبير بعد تولي قائد جديد بعد خامنئي، فلقد تكون إطار العمل المكون من الفصائل أثناء فترة حكم الخميني وتعزز في فترة سيطرة خامنئي على السلطة، وبعد أربعين عاماً من وجود الفصائل السياسية على الساحة، لا يمكن تغيير الوضع بين يوم وليلة ما لم يتم تعديل الظروف الهيكلية - الدستور وقوانين الانتخابات والأحزاب - خلال السنوات القادمة، وكما يمكننا أن نرى في القسم التالي، هناك فرصة للنقاش حول

هــذا الأمر، ولكن بالنظــر إلى الهيكل الفصائلي الحالــي والمناصب التي تشــغلها مجموعات المحافظين، فــلا يُنتظر أن يأتي الســيناريو لفترة ما بعد حكم خامنئي بنظام حزبي أكثر رسمية على حساب نظام الفصائل.

الإصلاحات الانتخابية للانتخابات التشريعية 2020

بالرغم من حقيقة أن هيكل النظام السياسي وكذلك أنظمة الانتخابات والأحــزاب باقية كما هــي منذ 1979، هناك بعض التغييرات التي أثرت عليها جميعاً على مدار أربعين عاماً من تاريخ الجمهورية الإسلامية، فمن جانب، أعادت التعديلات الدستورية عام 1989 رسم صلاحيات القائد، وألغــت منصب رئيــس الوزراء، وأحالت مســؤولياته إلى منصب الرئيس، وعلى الجانــب الآخر، تم تعديل قوانين الانتخابــات والقواعد التنظيمية للانتخابات الرئاسية والتشريعية في مناسبات متعددة، بسبب الاحتياجات الهيكلية أو متطلبات الظروف والأحوال الراهنة - وقد تمت الإشــارة إلى بعضها في القســم الســابق، والتغيير الأهم - الإصلاح الدستوري - حدث قبــل أســابيع من انتهــاء حكم مؤســس الجمهورية الإســلامية، روح الله خميني، ومهد الطريق لعقود قادمة بقائد جديد وهيكل سياســي جديد، وبعــد ثلاثين عاماً من قيادة خامنئــي، أدت الحاجة لتجهيز النظام لنقلة كبرى في منصب الرئيس إلى تشــجيع النقاشــات حول إصلاح دســتوري ووضع قواعــد جديدة لتنظيم الانتخابات، ويرى الداعمون لفكرة التغيير أن الجمهورية الإســلامية قد تطورت وأن إطار العمل الخاص بها يحتاج

لبعض التكييف ليلائم الوضع الراهن والقائد القادم، وأن الدولة تحتاج للتجهيز إلى نقلة سلسة في القيادة، مع مراعاة الصراع على السلطة بين الفصائل السياسية المختلفة داخل النظام، هذه النقلة يمكن أن تكون معقدة، وبشكل خاص بالنسبة للمجموعات، مثل البرامجاتيين أو الإصلاحيين، والذين يمكن وضعهم في معسكر «المعارضة»، وبالتالي من الضروري مراجعة السيناريوهات المحتملة ونتائج التغييرات المقترحة وتأثيرها على الفترة الانتقالية القادمة.

الوضع الخارجي الضاغط بسبب إعادة فرض العقوبات أحادية الجانب من الولايات المتحدة بعد انسحابها من خطة العمل المشتركة الشاملة (JCPOA)، والذي أضاف مزيداً من التشكك في مستقبل الاتجاه السياسي الحالي في السلطة - إصلاحي/براجماتي/معتدل/محافظ- والذي يمثله الرئيس حسن روحاني، ويزيد من حالة التشكك أكثر من أي وقت مضى، حقيقة أن الهيكل السياسي برمته يحتاج إلى التجهز للحاجة الملحة لاستبدال القائد في السنوات القادمة، وقد أدركت إدارة الرئيس روحاني -والتي تحظى الآن بالدعم الكبير من أغلبية المجلس- كل تلك العناصر التي يمكنها أن تزعزع الاستقرار وتزيد من فرص الانتقال الفوضوي للقائد التالي، علاوة على الصراعات المحتملة في الانتخابات الرئاسية والتشريعية في المستقبل القريب، فحاولت تمرير بعض الإصلاحات على النظام الانتخابي والحزبي، ومع الانتخابات التشريعية في مارس 2020 والرئاسية في مايو 2021، تنظر هذه الإصلاحات إلى

تقريــر بعض الأنماط الانتخابيــة الحالية علاوة على إعادة بعض الأفكار الأساسية المقترحة بالفعل أثناء الإدارة الإصلاحية السابقة لمحمد خاتمي (1997-2005)، وهذه الإصلاحات يمكنها أن تســهم في إضفاء الصفة الرسمية على الأحزاب السياسية وتحويلها للنظام المؤسسي، كما يمكنها أن تضع الإرشادات للإصلاحات الانتخابية المستقبلية التي من شأنها أن تضمن الاســتقرار والانتقال الســلس في المســتقبل بالرغم من أي عوامل خارجية.

وفقاً لمؤيــدي الإصلاحات الانتخابيــة، أظهرت الانتخابات التشــريعية في 2012 و2016 وانتخابــات المحليــات في 2017 بوضــوح - علــى الأقــل في الدوائر الانتخابية الكبيرة مثل طهران وأصفهان ومشــهد- أن الناخبين اختاروا التصويت لكل المرشــحين المذكورين في القائمة نفســها، ففــي طهران، جعل هــذا النمط في التصويت الفوز حليفاً لكل مرشــحي «الإصلاحــي» الموجودين على «قائمة الأمل»، وحصلوا على مقاعدهم في المجلــس عن دائرة طهران[1]، وحدث الأمر نفســه في انتخابات المحليات بعد ذلك بعام واحد، حينما اختير كل أعضاء مجلس المدينة البالغ عددهم 21 عضــواً من قائمة «الأمل» التي أعدت لمجلــس مدينة طهران[2]، يرى بعض المحللين الذين علقوا على هذه العمليات الانتخابية أن هذا التوجه

(1) انظر https://web.archive.org/web/20160426200524/http://gaamedovom.com/?p=1751 (في سبتمبر 2019)

(2) انظر https://financialtribune.com/articles/national/64966/reformists-win-tehran-city-council-elections (في سبتمبر 2019)

يبرر الإصلاحات التي اقترحتها إدارة روحاني.

على الجانب الآخر، فالساحة السياسية الإيرانية أبعد ما تكون عن الاستقرار، وتستمر التحالفات في داخل البرلمان في إعادة تشكيل نفسها، ومن ثم، وبالرغم من حقيقة أن التكوين الحالي للمجلس يدعم بشكل واسع روحاني ومشاركته مع مجموعة 5+1 في المفاوضات النووية، وهذا لا يعني أن الإصلاحي أو البراجماتي الأقرب له يتحكمان في الحقيقة في الديناميكيات البرلمانية، على العكس، فهذا الدعم يمكن أن ينقلب سريعاً إلى نقد لاذع عند تقييم الأداء الاقتصادي لإدارة روحاني، وأمثلة ذلك عمليات الاتهام والاستجوابات القاسية التي واجهها العديد من أعضاء المجلس منذ 2013، ومنذ 1979، تنتشر مسألة الاتهامات لأعضاء البرلمان في إيران، فها هو الرئيس أبو الحسن بني صدر الذي وجه له الاتهام في 1981، كما اتهم 21 وزيراً قبل أن يتقلد روحاني السلطة - ثلاثة في مجلس مير حسين موسوي، وأربعة في مجلس رافسنجاني، وسبعة في مجلس خاتمي، وسبعة في مجلس أحمدي نجاد. ومع هذا، ففي فترة حكم روحاني وحتى أكتوبر 2019، وجه المجلس الاتهام إلى 11 وزيراً، منهم 7 فقط في النصف الأول و4 في الثاني، حتى وزير الخارجية جواد ظريف، والذي يعد الأشهر بين وزراء روحاني في الفترتين، اضطر للإجابة على استجوابات أمام أعضاء البرلمان أكثر من 12 مرة في ست سنوات، إضافة إلى ذلك، واجه الرئيس روحاني نفسه استجواباً قاسياً صعباً في المجلس في أغسطس 2018، حول ضعف الأداء لإدارته بعد

الاحتجاجات التي اندلعت في ديسمبر 2017 في مشهد، والتي امتدت بعدها لمقاطعات أخرى[1]، وبالرغم من عدم ثبوث أي من تلك التهم، فقد أعطى الأمر رسالة للإدارة بأن روحاني ليس له سيطرة على قرارات المجلس. وكما أشرنا من قبل، فالسيطرة على المجلس لا يمكن ترجمتها بالسيطرة المحكمة على عملية التصويت داخل الغرفة، ولا يمكنها تنظيم الظروف الداخلية ولا الاتفاقيات المتغيرة حول كل قضية بعينها.

يتطلب استمرار التحكم في المجلس من خلال الأغلبية الحالية دمج كتلة مكونة من الاتجاه الإصلاحي/البراجماتي/المعتدل/المحافظ في مواجهة المحافظين الجدد والمتشددين الذين يسعون لكسب السيطرة مرة أخرى على الجوانب التشريعية والتنفيذية من الحكومة، التحالف الحكومي ليس صلباً، مع التفتيت الكبير الذي شهده ليس فقط على المستوى البرلماني، ولكن أيضاً على مستوى المقاطعات والبلديات، مما يجعل من الصعب حتى ضمان الاستقرار في بلدية طهران، ومنذ انتخابات المحليات في 2017، اختار مجلس مدينة طهران ثلاثة رؤساء مختلفين بسبب التناقضات بين الأعضاء الذين يقعون تحت مظلة قائمة الأمل من ناحية والمجموعة الداعمة لروحاني من ناحية أخرى[2].

---

(1) انظر «صناع القانون في إيران يرفضون إجابات روحاني على المشكلات الاقتصادية»/ بورس وبازار، 28 أغسطس 2018

https://www.bourseandbazaar.com/news-128/8/2018//iran-lawmakers-reject-rouhani-answers-on-economic-woes (في سبتمبر 2019

(2) انظر سعيد جعفري «مجموعة طهران، رئيس آخر وسط صراعات الفصيل الإصلاحي» Al Monitor، 19 أكتوبر 2018 https://www.al-monitor.com/pulse/originals/2018/10/iran-tehran-city-

في مراجعة الانتخابات البرلمانية (مارس 202) والرئاسية (مايو 2021)، بدأت المجموعات المختلفة بالفعل تعريف قادة جدد ومرشحين محتملين، مع تحالفات محتملة قد تتمكن من تأمين الفوز من أجل إزاحة أو دمج مجموعات الأغلبية الموجودة حالياً في المؤسسات الانتخابية، وبعض هذه الأسماء مثل إبراهم رازي، المرشح الرئاسي السابق في 2017، والذي يطمح في أن يكون علماً سياسيّاً بارزاً في إيران في مرحلة ما بعد روحاني وخامنئي، ومن المحتمل أن يكون هو القائد الأعلى التالي للجمهورية الإسلامية.

ومن ثم، تجري حالياً مناقشة العديد من المبادرات، من البرلمان وكذلك من حكومة روحاني لتعديل القانون الانتخابي والإجراءات المترتبة عليه، وكما ظهر في نقاشات اللجان القانونية والجلسات العامة للمجلس، فالتغييرات المقترحة قد تسهم في تشكيل طريقة تكوين المجلس القادم، كما أنها ستسهم في تحديد بعض الجوانب للنظام الانتخابي والنظام الحزبي المذكورين في الأعلى.

التحول لنظام المناطق الانتخابية

من جانب، هناك مبادرة تجري مناقشتها حالياً داخل الدائرة التشريعية، والتي تتناول «التحول لنظام المناطق الانتخابية» للانتخابات التشريعية، وهذا يعني أن التوزيع الحالي للمقاطعات الانتخابية البالغ عددها 109 على مستوى المناطق سيختفي، ويتحول الأمر إلى 31 منطقة انتخابية

council-mayor-mayorship-hashemi-afshani.html (الاستعادة سبتمبر 2019).

جديـدة، وسـيصوت المواطنون مـن كل مقاطعة علـى كل ممثلي المنطقة بالكامـل، بدلاً مـن أن يصوتوا لممثلي مقاطعتهم فقـط، ويفصّل الجدول رقم 8 ما سيحدث في منطقة طهران كمثال إذا تم إقرار هذه السياسة.

الجـدول رقم 2: التحـول المقاطعي والمناطـق الانتخابية الجديدة في طهران (2019)

النظام الحالي		التعديلات المقترحة	
مقاطعات منطقة طهران	الممثلون المنتظر اختيارهم	المقاطعة الجديدة الفريدة من نوعها في منطقة طهران	الممثلون المنتظر اختيارهم
باكداش	1	طهران	35
طهران، وراي، وشيميرانات، وإسلام شار	30		
دماوند	1		
رباطكريم	1		
شهريار	1		
ورامين	1		
إجمالي المنطقة	35	إجمالي المنطقة	35

تم تقديم مشروع تحويل الانتخابات لنظام المقاطعات الكبرى أو المناطق

في 2015، وتم تمريره للمجلس[1] ولكن رفضه مجلس صيانة الدستور، زاعماً أن مشروع القانون يخالف الدستور، حيث سيترتب عليه «زيادة الإنفاق العام»، وكذلك تعميق «الاختلافات المحلية، والعرقية، والقبلية، والدينية»، و«تقليص المشاركة العامة في تقرير المصير»[2]، ومع التشكيل الجديد للمجلس، كنتيجة للفوز النسبي للقوائم الداعمة لروحاني[3]، قامت اللجنة القانونية بمناقشة مشروع القانون مرة أخرى، بعد الحصول على الضوء الأخضر المبدئي للتغييرات المقترحة، وتم تمريره إلى البرلمان، وكما حدث من أربع سنوات في مايو 2018 رفض مجلس صيانة الدستور مشروع القانون، مبرراً ذلك بأن الإصلاحات «ستؤدي إلى تقليل معدل المشاركة في الانتخابات، ومخالفة حقوق المرشحين والناس، ومعارضة الإنصاف في الانتخابات»[4]، بالرغم من حقيقة أن بعض أعضاء اللجنة القانونية قد اقترحوا إحالة مشروع القانون مباشرة إلى مجلس تشخيص مصلحة النظام لمنع حصار مجلس صيانة الدستور، فيبدو أن هذا لن

---

(1) انظر «التحول لنظام المناطق الانتخابية في الانتخابات ومستقبل العملية الانتخابية في إيران»، NabzIran, 24-11-2015 https://www.nabz-iran.com/en/content/resource-english/provincialization-elections-and-future-electoral-process-iran (سبتمبر 2016)

(2) انظر "شورای نگهبان طرح استانی شدن انتخابات را رد کرد", BBC Farsi, 5-7-2019, https://www.bbc.com/persian/iran/2015/07/150712_l39_election_bill_change_rejected (سبتمبر 2016)

(3) لوسيانو زاكارا (2016)، «من فاز بالانتخابات الإيرانية؟» Gulf Insights Series رقم 1 - مارس 2016، مركز دراسات الخليج، جامعة قطر، (سبتمبر 2019) http://www.qu.edu.qa/static_file/qu/research/Gulf%20Studies/Who%20won%20the%20Iranian%20elections.pdf

(4) انظر «مجلس صيانة الدستور يتفاعل سلبيّاً مع تحويل الانتخابات لنظام المناطق»، Tehran Times, 18 مايو 2019، https://www.tehrantimes.com/news/436045/Guardian-Council-reacts-negatively-to-provincialize-elections (سبتمبر 2019)

يحدث حتى قبل الانتخابات التشريعية والرئاسية في 2020 و2021.

كما تضمنت الإصلاحات التي اقترحها المجلس فرصة لعقد الانتخابات الفرعية في الحالات التي يصبح فيها المنصب شاغراً أثناء الفترة، حتى الآن يتم عقد الانتخابات الفرعية خلال 60 يوماً من خلو المنصب، ويقوم التعديل بقصر هذه الفرصة لعقد هذه الانتخابات فقط إذا كانت المدة المتبقية على انتهاء الفترة أطول من عام واحد، وإذا كان النصاب القانوني في المجلس أقل من 5/4 الإجمالي (290 نائباً)، وفي حالة كانت المدة أقصر من ذلك، فلن تتم الدعوة لإجراء انتخابات فرعية - أي أن المنصب سيظل شاغراً - إلا إذا ألزم القرار المجلس بأن يكون لديه 232 عضواً.

التغييرات التقنية الشاملة

أقر مجلس الوزارة في فبراير 2019 إصلاحاً «شاملاً» للإجراءات الانتخابية المقترحة من وزارة الداخلية، بما فيها الجوانب التقنية التي كانت قيد المناقشة لمدة طويلة، علاوة على السمات الجديدة التي يمكنها أن تغير من خصائص النظام ككل، وتضمنت هذه التغييرات المقترحة فرصة تطبيق التصويت الإلكتروني وعدّ الأصوات، وهناك ثلاث سمات مهمة تهدف إلى زيادة الدقة والشفافية للعملية برمتها:

1) تسجيل الناخبين قبل العملية الانتخابية في مقاطعة أو منطقة واحدة.

2) إمكانية أن يقوم الناخبون بالتصويت لقائمة المرشحين كلها في الانتخابات التشريعية وانتخابات المحليات، بدلاً من التصويت للمرشحين الفرديين.

3) مطالبة المجموعات والتحالفات الانتخابية بجعل تكلفة الحملة الانتخابية معلنة للعامة.

من الجدير بالذكر أن التصويت الإلكتروني كان من سمات النظام الانتخابي المناقش والمختبر في العديد من المناسبات قبل الانتخابات القادمة، ولكنه لم يدخل حيز التنفيذ قط بسبب رفض مجلس صيانة الدستور، وهي المؤسسة التي تشرف على العملية الانتخابية برمتها، وأحياناً تتصادم أو تتعارض مع المواصفات التي تمنحها وزارة الداخلية، على سبيل المثال، قدمت وزارة الداخلية أجهزة التصويت الإلكتروني في نوفمبر 2015 بهدف استخدامها في الانتخابات التشريعية لعام 2016، ولكن هذا لم يحدث[1]، وفي ديسمبر 2016، تم إعلان استخدام التصويت الإلكتروني في انتخابات المحليات في 2017 [2]، وتم نشر أنه سيتم اختبار ذلك على الأقل في 145 مدينة، ولكن لم تصدر أية تقارير للاستخدام النهائي لمثل هذه الآلات.

كما ذكرت بعض مصادر الأخبار أيضاً أنه وفقاً لوزير الداخلية رحماني فاضلي، فالتغييرات المقترحة تمت مناقشتها فقط مع الأعضاء المعنيين

(1) انظر «إزاحة الستار عن آلة التصويت الإلكتروني في إيران»، Tasnim News، 14 نوفمبر 2015، https:// electronic-voting-machine-/916136/14/11/www.tasnimnews.com/en/news/2015 unveiled-in-iran (في نوفمبر 2019).

(2) انظر «التصويت الإلكتروني في إيران في استطلاعات الرأي الخاصة بمجلس المدينة»، Financial Tribune، 24 ديسمبر 2016، https://financialtribune.com/articles/national/56107/e-voting-in-irans-city-council-polls (في نوفمبر 2019).

مـن مجلـس صيانة الدسـتور ومركـز أبحاث البرلمـان، لكي يتـم الدفع بالتغييـرات بالتزامن مع أنظمة الانتخابات في دول أخرى، وبهدف توفير الدقة والشـفافية للنظام ككل، علاوة على تشجيع المساءلة لدى الأحزاب وتشـجيع مشـاركة المـرأة في العمليـات الانتخابيـة، ومـع أن بعض هذه التغييرات سيسهم بالتأكيد في تعزيز الدقة والشفافية للعملية الانتخابية في إيـران، فإن آليـة التصويت الإلكتروني كانت قـد اقتُرحت عدة مرات في الماضي، وكان يرفضها مجلس صيانة الدستور لأن البنى التحتية غير مجهزة لتطبيق مثل هذا النظام، والأكثر من ذلك، في 13 نوفمبر 2019، قال المتحدث باسـم مجلس صيانة الدسـتور عباس علـي كدخدايى أ،ه تم اسـتبعاد التصويـت الإلكتروني للانتخابات التشـريعية 2020 قائلاً: إنه ما زالت هناك «بعض المشـكلات التي تحتاج لحلها مثل التعرف على هويـات الناخبين وتأمين التصويت الإلكتروني»[1]، وبالتالي، فليس هناك أي إصلاح واضح على المسـتوى التقني بالنسبة للانتخابات المقبلة سواء التشريعية أو الرئاسية في 2020 و2021، ولا يبدو إذا كان هناك تطبيق لأي إصـلاح شـامل للنظـام الانتخابي علـى المدى المتوسـط، وقد تزداد حساسـية مثل هذا الأمـر في انتخابات جمعية الخبـراء القادمة المنتظر عقدها في 2024، باعتبارها المؤسسـة الانتخابية المسـؤولة عن اختيار،

(1) انظر «مجلس صيانة الدستور: لن يكون هناك تصويت إلكتروني في الانتخابات القادمة في فبراير القادم»، Iran Press، 13 نوفمبر 2019، https://iranpress.com/en/iran-i140496-iran›s_gc_there_will_be_no_electronic_voting_in_the_upcoming_elections_this_february (في نوفمبر 2019).

واعتمـاد، وإزالة قائد الجمهورية الإسـلامية، وسـواء بالنسـبة لجمعية الخبـراء الحاليـة أو القادمة فهي التي سـتختار القائـد التالي، وبالتالي تكون الآلية الانتخابية متعلقة به، ومن ثم يمكن رسم سيناريو أكثر تعقيداً لذلك، حيث يمكن للمجموعات السياسـية المختلفـة دفع التغييرات التي تسهم في تعزيز فرصها لتحديد الشخص الذي سيشغل المنصب المؤسسي لأعلى سلطة في الدولة.

وضع الفصائل السياسية المختلفة

يختلف وضع المجموعات المتنوعة فيما يخص كيف يمكن لهذه التغييرات أن تؤثر على الطموحات المستقبلية والسيناريوهات إيجابيّاً أو سلبيّاً، على سـبيل المثال، فالمدافعون عن التغييـرات الخاصة بالتحول لنظام المناطق الانتخابية -الحكومة والإصلاحيون- يرون أن المشاركة والوعي السياسي سـيزدادان، وسـتضطر الفصائل السياسـية لتقنين وضعها رسميّاً، مما يجعلهم مضطرين أيضاً لتقديم صياغة أكثر وضوحاً وتحديداً لانتماءاتهم الفكرية وبرامجهم الانتخابية، وهذا يسير بالتزامن مع الهدف الذي طال انتظاره منذ فترة حكم رفسـنجاني وخاتمي حينما تمت مناقشـة إنشـاء أحزاب سياسية رسمية، وأظهرت التجارب في الانتخابات التشريعية لعام 2016 وانتخابـات المحليات في 2017 ميلاً في اتجاه عمل قوائم موحدة للتصويت، وأراد الإصلاحيون والبراجماتيون الاسـتفادة من هذا التوجه، مـن الواضـح كما ذكـرت بعض المصـادر والمقابلات أن هـذه التغييرات،

سـواء التحول لنظام المناطق الانتخابية والتسـجيل الرسـمي للأحزاب، سـيفيد مجموعـة الإصلاحيين التي يمكنها حصـد أغلبية الأصوات من المدن الكبرى لفوز مرشـحيها في كل المناطق، خاصة في تلك المناطق التي تميـل الأجزاء الريفية فيهـا للطابع المحافظ أكثر، ويـرى مؤيدو التحول لنظام المناطق مثل البرلماني فلاحاتبيشا أن هذا سيقلل «شراء الأصوات» والضغوط للتصويت لمرشح بعينه.

على الجانب الآخر، يميل المحافظون والمتشددون لرفض التحول لنظام المناطـق الانتخابية حيث يعتبرون هذا الإجراء سـيقلل من تمثيل المناطق الريفيـة والأقـل عدداً من السـكان في بعض المناطق على حسـاب المدن الأكثر اكتظاظاً بالسكان وعواصم المناطق، واستناداً لهذا الرأي، ستحدد المجموعات السياسـية قائمة المرشـحين بحسـب الأصوات التي يمكنهم حصدهـا في المدن الكبرى، بدون منـح الفرصة للمدن الصغيرة والمناطق الريفية بترشـيح مرشـحين على القوائم المقترحة، ومن ثم سيكون هناك تمثيـل ضعيف للمناطق الريفية وزيادة في تمثيل المدن الكبرى في المجلس النهائـي، علا صـوت بعض أعضـاء المجلس بمعارضة القانون، وبشـكل أساسـي هؤلاء القادمين من دوائر انتخابية صغيرة التي سيخف تأثيرها جـداً في الدوائـر الانتخابية الأكبر، إضافة إلـى ذلك، عارض بعضهم أن نظام المناطق الانتخابية سـيقلل من فرص هؤلاء المرشـحين من الدوائر الانتخابية الصغيرة التي ليس لها وزن بالنسبة للموارد المالية لكي تحصل على أصوات كافية على مستوى المنطقة للفوز بأحد المقاعد، وهذه نقطة

صحيحة استخدمها مجلس صيانة الدستور لرفض التعديل، بما أنه يقلل التمثيل المتساوي للمواطنين في كل المناطق، ومع هذا يمكن القول أيضاً إنه إذا كان هناك إصلاح انتخابي شامل يتضمن هذه التغييرات، وكذلك التسجيل الرسمي للأحزاب وهيكل الاقتراع، فقد تختلف النتيجة، على سبيل المثال، الأحزاب السياسية الرسمية بقائمة انتخابية مغلقة يمكنها أن تدفع بإدراج مرشحين من كل المقاطعات في المنطقة الانتخابية نفسها، مما قد يضمن التمثيل المتساوي بحسب المناطق على مستوى الدولة.

من المستبعد حتى الآن أن يتم إجراء إصلاح شامل على النظام الانتخابي والقواعد التنظيمية على المدى القصير، بما أنه في العديد من المناسبات فإن الإصلاحات الأخيرة هي نفسها التي كان قد تم اقتراحها في الماضي، يبدو أن العناصر المحافظة من النظام السياسي تشعر بالارتياح للوضع الراهن، ولا يثقون في أي إصلاح قد يؤثر على فرصهم في بقاء (أو تعاين) سيطرتهم على المؤسسات الانتخابية، وعلى الجانب الآخر، سيرضى الإصلاحيون البراجماتيون بالتأكيد بالإصلاح الذي يمكن أن يضمن لهم الوصول إلى المناصب الانتخابية الأساسية التي يمكنها أن توفر لهم مزيداً من القدرة على الارتفاع في شؤون الدولة، ولكن يبدو أن الإصلاحات على هذا المستوى قد لا تتم في وجود علي خامنئي على رأس الدولة بدعمه للوضع الحالي الذي يُعد مثاليّاً بالنسبة له، وفي سيناريو الفترة التالية لحكم خامنئي، وبحسب شخصية القائد التالي، يمكن أن يفتح الباب لإصلاح أكثر شمولية يمكن من خلاله التحويل المؤسسي

للأحـزاب، وإضفاء مزيد من الدقة والشـفافية على العمليات الانتخابية في إيران.

السيناريوهات المستقبلية

استناداً إلى الخبرة المتراكمة على مدار 40 عاماً من تاريخ الجمهورية الإسلامية، فإيران تتجه بلا شك نحو طريقة جديدة لتسيير الانتخابات، بالرغـم مـن اسـتمرار سياسـة الفصائل، وتظهـر على نظـام الفصائل المـرن بعض الإشـارات ليكون نظـام قوائم أكثر تنظيماً ورسـمية ليحول دون سـيطرة المجموعات والفصائل المعارضة مـن خلال الأعضاء الأكثر تشـدداً من الكيان، وبفضل حقيقـة أن الائتلاف الحكومي، والمدعوم من الإصلاحيـين، والبراجماتيين، والمحافظين المعتدلين، يحظى الآن بأغلبية في الغرفة التشـريعية، أصبحت الفرص سـانحة لتقـديم التغييرات على النظام الانتخابي ونظام الأحزاب، والتي قد تشـكل مسـتقبل المؤسسات المنتخبـة مثل المجلس، وجمعية الخبـراء، ومجالس المحليات، وللتغييرات المقترحة تداعيات قانونية وإيجابية وسلبية حقيقية، ولكن الفصائل تقترب منها بحسـب المكاسب والخسائر المحتملة في الانتخابات، بدلاً من النظر إلـى التأثيـر طويل المدى على النظام السياسـي ككل، ومع ذلك، فإضفاء صفة رسـمية على الأحزاب السياسـية، وبشكل أساسـي إدراج التدابير التـي من شـأنها أن تزيد من الدقة والشـفافية في العمليـات الانتخابية يُعد خبراً جيداً بالنسـبة لنظام لطالما واجه الانتقادات بسبب الإجراءات

الانتخابية غير المجدية والمشكوك في تزييفها أو عدم انتظامها.

كما أن هذه الإصلاحات جاءت متزامنة مع جهود إدارة روحاني في توضيح أن إيران دولة مسؤولة أمام المنظمات الدولية، كما حدث مع توقيع خطة العمل الشاملة المشتركة في 2013-15، والجهود الأخيرة في إصدار أربعة قوانين متعلقة بمجموعة العمل المالي (*FATF*) التي اعتمدها المجلس، ومجلس صيانة الدستور، ومجلس تشخيص مصلحة النظام.

وحتى وقت كتابة هذا الفصل، لا يوجد دليل واضح على أن الإصلاحات الانتخابية التي نوقشت في مجلس الوزراء وفي المجلس سترى الشمس قريباً، حيث إن الخطوات التشريعية لتحويل مشروع القانون إلى قانون حقيقي تحتاج أن تمر عبر الفحص الدقيق من مجلس صيانة الدستور، وأحياناً يصل الأمر إلى مجلس تشخيص مصلحة النظام، وإذا كانت التغييرات المقترحة مضرة للفصائل المحافظة من النظام السياسي، ومفيدة للفصائل الإصلاحية-البراجماتية، فيجب التغاضي عن وجود نظام حزبي رسمي، وسيكون ذلك خبراً سيئاً أن هذه الخطوات، بالرغم من أنها بطيئة وتواجه معارضة داخلية قوية، ليست متزامنة مع الدعم الخارجي من المنظمات الدولية والدول الأوروبية على الأقل، فاستعادة الأغلبية في المجلس ومكتب الرئيس ليسيطر عليها المرشحون المتشددون في الانتخابات التالية سيمثل ببساطة نهاية التطبيع في السياسة الإيرانية الخارجية والتي شهدتها حقبة روحاني، ومما لا شك فيه، أن ذلك سيتسبب في زيادة التوتر في المنطقة، وإنهاء خطة العمل الشاملة المشتركة، وسيبدأ فصل جديد في المواجهة بين

إيـران الولايـات المتحدة، والاتحاد الأوروبـي، والأمم المتحدة، ولكن الأهم، في حالة فشـل التغيير، وعودة المتشـددين إلى المؤسسة الرئاسية والبرلمان تزامـن تغيير القيادة، فقد يكون السـيناريو المنتظـر أكثر تعقيداً في إيران، حيـث إن الصراع الداخلي على السـلطة، وكذلـك الرغبة في دعم منصب القائـد الجديد، مع الحاجة لوضع إرشـادات جديدة للسياسـة الخارجية الإيرانيـة، يمكـن أن يؤدي إلـى التعصب في بعض المناصب على المسـتوى الدولـي، وكذلك تبني سـلوك سياسـي أكثر اسـتعداداً لمواجهـة الفصائل السياسـية داخل النظام، وكما حـدث في 1989، يمكن أن يؤدي الإصلاح الذي يقره الحاكم الحالي إلى تقليل الشكوك أثناء الفترة الانتقالية، والأهم مـن ذلك يمكنه إضفاء الصفة الشـرعية علـى التغييرات التي لم تكن لتتم بـدون إثـارة الكثيـر من الجدل الذي قـد يصل إلى حـدّ المواجهة إذا أتت التغييرات بعد تغيير القيادة مباشرة.

والفشـل في محاولـة الإدارة الحاليـة إضفـاء الصفة الرسـمية على الفصائـل والأحـزاب، وضمان سـير النظام الانتخابي بمزيـد من الدقة والشـفافية قد يعوق أيضاً مصداقية النظام السياسـي برمته، كما حدث في 2009، والأكثر من ذلك، فتغيير الرئيس علي خامنئي يمكن أن يكون مشكوكاً فيه، مع الوضع في الاعتبار أن انتخابات اختيار القائد التالي في أيـدي 86 من الأعضاء المنتخبين مـن جمعية الخبراء، وأي عنصر يمكن أن يعـوق الدقة والشـفافية في آليات اختيار هؤلاء الأعضاء سـيؤثر بلا شـك علـى العملية كلها، وبما أن منصب القائـد هو حجر الزاوية للنظام

السياســي، فيجب ألا يوضع في موقف تحدٍّ من وجهة النظر المؤسســية، مع مراعاة أن النقلة القادمة ستكون الثانية فقط منذ تأسيس الجمهورية الإسلامية في 1979.

بالرغــم من أن النظام السياســي الإيراني يتســم بالديناميكية، ونظام الفصائل السياسية يمنحه المرونة المطلوبة في أوقات إعادة التهيئة للقائد الجديــد أثنــاء الانتقال مــن آية الله روح الله الخميني إلــى آية الله علي خامنئــي، فالموقف الراهن يتطلب هيكلاً أكثر اســتقراراً يضع على رأس أولوياته الاســتقرار والشــفافية، وبدون مزيد من الإصلاحات في أنظمة الانتخــاب والأحزاب، فالســيناريو المرتقب في حالة تعيين قائد جديد أنه سيواجه مشكلات مشابهة فيما يخص الشفافية والدقة لعملية الانتخاب كلها كما واجهها القائد السابق في 1989.[1]

وبالتأكيد، فالســيناريو الذي يتضمن إصلاحات على النظام الانتخابي ونظام الأحزاب ســيوفر إطار عمل لانتقال أكثر سلاســة، ليس فقط في حالة القيادة، ولكن أيضاً على المســتوى الرئاســي في الانتخابات المقبلة، مما يعزز الهيكل الجمهوري، ويحقق للعمليات الانتخابية المقاييس الدولية المطلوبة لتصبح سارية ومقبولة على المستوى الدولي.

(1) في 3 يونيو 1989، اختير على خامنئي كقائد جديد في الجلسة الطارئة لجمعية الخبراء، بصفة مؤقتة حينها وفقاً لبعض مقاطع الفيديو التي صدرت في 2018. ترأس الجلسة وعملية التصويت هاشمي رافسنجاني، ولم تقم الجمعية (المنتخبة في 1988) ولا التشكلات التالية لها (المنتخبة في 1996، و2006، و2016) بمراجعة القرار الذي تم اتخاذه في 1989، ليظل هو القائد الطبيعي الدائم. انظر https://www.rferl.org/a/iran-khamenei-leaked-video-1989-questions-leadership/28969517.html

الملحقات

جدول رقم 3: الفصائل السياسية في فترة ما بعد الثورة (1979-1981)

الجمهوريون			الملكيون	
الجمهوريون الأصوليون/ الإسلاميون	الجمهوريون الإسلاميون الليبراليون	الجمهوريون العلمانيون	الملكيون الدستوريون	الملكيون الأصوليون
الحجتية	حركة التحرر الوطني الإيرانية (نهضة أزادي) مهدي بازارجان، بني صدر، صادق قطب زادة، علي مدني.	القوات المسلحة	الحركة الوطنية للمقاومة الإيرانية، والتي أسسها شابور باختيار في 1979 – يدعمون الحركة الدستورية 1906.	الأميرة أشرف، حارس ملكي وقادة عسكريون ذوو رتب عالية، منظمة المخابرات والأمن القومي
مكتبي (أتباع خط الإيمان)	حزب الشعب الإسلامي الجمهوري، آية الله كاظم شاريامادري	جبهة المقاومة الوطنية (1981)، بني صدر، حزب كردستان الديمقراطي، الجبهة الوطنية الديمقراطية.	جبهة تحرير إيران، رئيس الوزراء السابق علي أميني	جيش تحرير إيران (أزاديجان) للقائد آريانا
مجاهدي الثورة الإسلامية، بهزاد نبوي	منظمة مجاهدي الشعب الإيراني (مجاهدين خلق إيران)	توده (الحزب الشيوعي)		إيران الحرة (إيران أزاد) ابنة الأميرة أشرف، أزادي شفيق
الفدائيون الإسلاميون التي يقودها آية الله صادق خلخلي	آية الله إشراقي (زوج ابنة الخميني)، شيرازي، زانجاني، مرعشي، كومي، لاهوتي، بهاء الدين محلاتي			

المصدر: احتشامي، 1995.

جدول رقم 4:

الفصائل في المجلس الأول (1980-84)

الفصيل	مكتبي	الحجتية	«حزب الكنبة»
التأسيس	1980	1950	1980
الوصف	بدأت بنشرة حررها حسن آيات – حيث دفع بالحزب الجمهوري الإسلامي إلى مواقف أكثر تطرفاً	«أول من بدأ» الأصوليين، والحركات المناهضة للبهائية، والمتشددين في مقابل اليساريين من منظمة مجاهدي الشعب الإيراني وتوده.	الميزان الأيديولوجي بين الحجتية والمكتبي
الاقتصاد	شديد المركزية، تأميم الصناعات الأساسية وإصلاح الأراضي	ضد إصلاح الأرض والتأميم	يدعمون دور القطاع الخاص في التجارة والتنمية
الأسلمة	أسلمة ثقافية واجتماعية للتوحيد الثوري	أسلمة ثقافية واجتماعية للتوحيد الثوري	
رجل الدين	يدعون إلى تدخل رجال الدين في أمور الدولة	أقل ميلاً لتدخل رجال الدين في الأمور الحكومية	
قائد	مير حسين موسوي	آية الله محمد حلبي	هاشمي رافسنجاني
أعضاء	محمد خويني (المجلس)، مورتيزا الويري (حاكم طهران)، هادي جعفري (حزب الله)، سيد هادي خامنئي (بعد ذلك شقيق الرئيس)، أسد الله بيات، ماجد أنصاري	بيهيشتي، وباهونار، ومهدوي كاني (الحزب الجمهوري الإسلامي)، علي أكبر رزواني (مجلس صيانة الدستور)، محمد إمامي كاشاني (مجلس صيانة الدستور)، علي ولايتي (وزارة الخارجية)، علي برورش، أحمد توكلي، أسد الله عسكر أولادي	محمد يازدي، حسن إبراهيم حبيبي (الحزب الجمهوري الإسلامي)، محمد خامنئي، سيد محمود دعائي.

المصدر: باختياري 1996

الجدول رقم 5:

الفصائل السياسية أثناء فترة الإصلاحيين (1997-2000)

الفصائل	اليسار الإسلامي			اليمين المعتدل	اليمين التقليدي		اليسار الجديد
المجموعات الأساسية	جمعية المناضلين من رجال الدين (روحانيون)	منظمة المجاهدين الإسلاميين	جبهة المشاركة الإسلامية في إيران	التنفيذيون في حزب البناء	اتحاد القاتلين من رجال الدين (روحانيات)	حزب التحالف الإسلامي	اتحاد ادفاع عن قيم الجمهورية الإسلامية
القائد	م. كاوروبي	ب. نبوي	عباس عبدي س. حجاريان	كارباشي	ناطق نوري مهدوي كاني	أسدالله أولادي بلداشيان	م. رايشهري مسعود دينامكي
التأسيس	1988	1979	1998	1998	1977	1963	غير متاح
الصحافة	سلام، بيان	عصر -ا-ما	مشاركات، خورداد، صبح -ا إمروز	إيران، إيتلاءات، هشري	رسالات، كايهان، شوما، قدس، جمهوري إسلامي		
قاعدة السلطة	الأسس (بنيان)، اتحادات الطلاب، مجلس صيانة الدستور، بالجمهورية الإسلامية			تكنوقراطيون، والبيروقراطية الحكومية	التجار، بسيج، القضاة، المؤسسات، مجلس صيانة الدستور، بالجمهورية الإسلامية، قرارات الأمن		
الفكر السياسي	الإسلاميون، الثوريون الاجتماعيون			الفنيون الإسلاميون المتحررون	الإسلاميون المحافظون		إسلاميون
الفكر الاقتصادي	الاجتماعية الإسلامية، الرأسمالية المقيدة			الرأسمالية الصناعية الحديثة	الرأسمالية قبل الصناعية للتجار		
التحكم في الدولة	مع			ضد	ضد		مع
الاستثمار الغربي المباشر	ضد			مع	ضد		ضد
التطبيع مع الولايات المتحدة	مع			مع	ضد		ضد
تصدير الثورة	ضد، مع بعض الاستثناءات			ضد	مختلط		

المصدر: بوشتا 2000

الجدول رقم 6:

الفصائل في المجلس السادس (1996 – 2000)

المجموعات الأعضاء	القائد	الفصيل
منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية حزب العمل الإسلامي	محمد رضا خاتمي	جبهة المشاركة الإسلامية في إيران
	محمد موسوي خويني	مجمع روحانيون مبارز
حزب التضامن الإيراني	محمد رضا راحشاماني	فصيل التضامن
	هاشمي رافسنجاني	التنفيذيون في حزب البناء
جماعة روحانيات مبارز، اتحاد التحالف الإسلامي	علي الدين بوروجيردي، غلام حداد عادل	أتباع خط الإيمان
الاعتدال والتنمية	محمد باكر نوبخت	مجموعات الفصائل المتحولة

المصدر: إبراهيمي 2000

الجدول رقم 7:

الفصائل في فترة الإصلاحيين (1997 – 2003)

الفصيل	الأصوليون	البراجماتيون	الإصلاحيون
الأعضاء والداعمون	جمعية روحانيات مبارز (اتحاد رجال الدين المناضلين)	الفصيل النخبوي الاستبدادي جامعة شهيد بشيشتي التحديث الاقتصادي التسلط البيروقراطي	المثاليون: المجتمع المدني الإسلامي الحوار بين الحضارات الاعتمادية الاقتصادية المتبادلة
	جامعات أزاد وإمام صادق	حزب البناء الوسطي النافذة الثقافية الإصلاحية	الواقعيون: ميزان السلطة المؤسسية التضخم الدولي
	مجلس التحالف الإسلامي	الاعتدال والوسطية الأصوليون	جامعات طهران وتربية المدرسين سوروش وشابستاري
	سوق	كارباشي: محسن نورباكش	جبهة المشاركة الإسلامية: م. رضا خاتمي وسعيد حاجراليان.
	مجتمع المعلمين والمحاضرين	مهاجراني، محسن هاشمي تابا	منظمة خدام الثورة الإسلامية
	مجتمع المهندسين المسلمين		حزب التضامن
			جمعية رجال الدين المناضلين
السياسة الخارجية	التوجه المتطرف ناحية إسرائيل، والولايات المتحدة والغرب	موقف متوسط بين الإصلاحيين والمحافظين	علاقات متزنة مع الولايات المتحدة ويدعمون حل إقامة دولتين في فلسطين

المصدر: سيفزادة 2003.

الجدول رقم 8:

الاتحادات السياسية الأساسية والأحزاب التي أدرجتها الحكومة في القائمة (2003)

الفصيل أو المجموعة	الإنشاء	القادة	أعضاء آخرون	الفكر	الصحافة
(اتحاد رجال الدين المناضلين)	1977	مهدوي كاني هـ. رافسنجاني	ناطق نوري؛ حسن روحاني؛ إمامي كاشاني؛ محمد يازدي؛ رضا تقوي؛ أحمد جنتي؛ دري نجف أبادي	محافظ	
(اتحاد التحالف الإسلامي)		أسجرولادي	علي باروارش؛ أسد الله بادامشيان؛ جواد رفيقدست؛ حبيب الله شفيق؛ أسغر روخسيفات.	مرتبط ببازار والحزب الجمهوري الإسلامي	شوما
(الجمعيات الإسلامية لبازار والاتحادات)				ليبرالي اقتصادي مؤيدو ناطق نوري	
(المجتمع الإسلامي للمهندسين)	1988		حسن جعفوري؛ م.ر. باهونار؛ مرتضى نبوي	مؤيدو ناطق نوري	جام
جمعية زينب		مريم بهروزي		مؤيدو ناطق نوري	

(جمعية رجال الدين المقاتلين	1988	م. خاتمي، مهدي كروبي، موسوي خنيهة	م. ر. توسلي، م. علي أبتحي، أ. موسوي لاري، ماجد أنصاري، أ. أكبر محتشمي	مؤيدو خاتمي	سلام
(جبهة المشاركة الإسلامية في إيران)	1998	م. رضا خاتمي م. ميردامادي علي شاكوريراد	سعيد حجاريان، م. تاجزاده، عباس عبدي، أب. رامزاناده، م. نعيميبور، هادي خانيكي، إلاهه خلعي.	إصلاحيون	
حزب وسطاء بناء إيران	1996	هـ. رافسنجاني هـ. كارباشي	آية الله مهاجراني، محمد هاشمي، فائزة هاشمي، محسن نوربكش، م. علي نجفي، مصطفى هاشي تابا	براجماتيون	همشري
منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية		محسن رضاي م. جعفر زولقادر علي رضا أفشار	بساد نبوي، مصطفى تاجزادة، محسن أرمين، فيزالله عرب سورخي، هاشم أغاجاري، م. سلاماتي، سعيد حجاريان	مؤيديو خاتمي	
(جمعية المرأة الإيرانية)		زهرة مصطفوي		مؤيدو خاتمي	

تجمعات السيدات الإسلامية		فاطمة كأوروبي			
حزب التضامن الإسلامي في إيران	1998	إلياس هازارتي غلام سلامي علي أصغر أحمدي	كورنابالي قاندهاري، م.ر. راحشاماني	مؤيدو خاتمي	هامباستجي
حزب الشعب الطوعي الإيراني	2001	محمود حكيميبور	م. علي كوزجار، بكر موسوي، م. تاقي إيراني	مؤيدو خاتمي	

المصدر: دليل إعلام إيران (2003)

References

Akhavi, Shahrough (1987), "Elite Factionalism in the Islamic Republic .201-of Iran". The Middle East Journal 41, no. 2: 181

Baktiari, Bahman (1996), Parliamentary Politics in Revolutionary Iran. The Institutionalization of Factional Politics. Florida: University .Press de Florida

Behrooz, Maziar (1991), "Factionalism in Iran under Khomeini". .614-Middle Eastern Studies, 27:4, 597

Buchta, Wilfred (2000), Who Rules Iran?. Washington: The .Washington Institute/Konrad Adenauer Stiftung

Foreign Press and Media Department, Ministry of Culture and Islamic .Guidance (2003), Iran Media Guide, Tehran

Ebrahimi, Zahra (2000), "Political factions in the sixth iranian majlis", .2000/9/Hamshahri, 9

Ehteshami, Anoushiravan (1995), After Khomeini. The Iranian Second .Republic. London - New York: Routledge

Kölner, Patrick and Basedau, Matthias (2005), "Factionalism in Political Parties: An Analitical Framework for Comparative Studies", German Overseas Institute, Working Paper Global and Area Studies .((12

Arend Lijphart. 1994. "Democracies: Forms, performance, and constitutional engineering", European Journal of Political Research,

.17-Volume 25, Issue 1, pp. 1
Moslem, Mehdi (2002), “The State and Factional Politics in the Islamic Republic of Iran”. In Eric Hooglund (Ed.), Twenty years of .35-Islamic Revolution, New York: Syracuse University Press, pp. 19
Rakel, Eva Patricia (2009), Power, Islam, and Political Elite in Iran, .Leiden - Boston: Brill
Seifzadeh, Hussein (2003), 'The Landscape of Factional Politics and .75-Its Future in Iran', Middle East Journal, 57 (1), 57
Zaccara, Luciano (2016), “Who won the Iranian elections?,”
Gulf Insights Series Nº 1 - March 2016, Gulf Studies Center, Qatar University, http://www.qu.edu.qa/static_file/qu/research/Gulf%20Studies/Who%20won%20the%20Iranian%20elections.pdf
Elections and democratization in Iran”, in Mahmoud” ,(2014) ,---Hamad and Khalil Al-Anani (Eds.), Elections and Democratization in the Middle East: The Tenacious Search for Freedom, Justice, and ;179-Identity, New York: Palgrave Macmillan, pp. 153
The Iranian Presidential Elections 2009 in Comparative” ,(2011) ,---Perspective”, in Anoushiravan Ehteshami (Ed.), Iran and the -International System, London-New York: Routledge, 2011, pp. 192 .206

اقتصاد إيران والعقوبات الأمريكية بعد آية الله خامنئي: المرشد يرحل والسنوات الصعبة تبقى

Nikolay Kozhanov

لقـد أثرت العقوبات الأمريكية على الاقتصاد الإيراني طوال السـنوات الأربعـين الماضيـة، وخـلال هـذه الفتـرة كانـت ضغوطهم شـديدة على الاقتصاد الإيراني.

وعليه، فقد شـهدت إيران في الفترة بين 2010-2015 أكثر الضغوط الاقتصادية وأشدها حساسية.

وقـد أبعـدت العقوبات البلاد عن الأنظمة المصرفية وشـركات التأمين الدولية، فضلاً عن منع طهران من الحصول على الاسـتثمارات الأجنبية والتقنيـات وخدمـات النقل البحـري الدولي، فيمـا تم تحديد الخيارات الإيرانية لبيع النفط في الأسواق الأجنبية واستيراد الوقود.

نتيجة لذلك فقد رحب الشعب الإيراني والنسبة الأكبر من النخبة بقرار الالتحاق بخطة العمل الشـاملة، أو ما يسمى الاتفاق النووي الذي وقعت عليه طهران والمجموعة الدولية (الدول الست) عام2015 [1].

وبموجـب هـذا القرار فقد رُفع القسـم الأكبـر من العقوبـات النووية،

(1) . BBC, 'Iran Nuclear Deal as it Happened', BBC, 14 July 2015 https://www.bbc.com/news/live/world-middle-east-33509809 accessed 4 May 2015

وأعطت إيران الأمل لاستمرار التنمية الاقتصادية بكل أريحيّة.

غير أن قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للانسحاب من خطة العمل الشاملة (الاتفاق النووي) التي تمّ الاتفاق عليها في ربيع 2008، قد غيّر الأوضاع في إيران مرة أخرى، وتسبب قرار واشنطن فرض العقوبات على طهران في تصاعد المخاوف لدى المجتمع الدولي، وبات كبار المسؤولين الأوروبيين في الاتحاد الأوروبي ومعهم روسيا والصين قلقين بشأن إعادة فرض العقوبات الأمريكية، باعتبار أن ذلك من شأنه أن يزيد المشاكل أمام التجارة مع طهران، ويحرض المسؤولين الإيرانيين على إعادة النظر في الخطوات الخاصة بالانسحاب من الاتفاق النووي.

انطلاقاً من هذه المخاوف فإن العقوبات من شأنها أن تترك آثاراً سلبية على الأوضاع الداخلية في إيران، مما يتسبب في زيادة الاضطرابات الاجتماعية ويعزّز موقف التيار المحافظ الأقل استعداداً للحوار مع العالم الخارجي.

في ظل هذه الأجواء المتوترة والمضطربة للغاية تصاعدت هذه المخاوف من فرض ترامب الحظر على النفط الإيراني في نوفمبر عام 2018، وإعلانه السماح لثماني دول باستيراد النفط الإيراني لمدة 6 أشهر فقط، ومع ذلك لا يمكن أن تضخم هذه السيناريوهات المتشائمة أكثر من اللازم، فتأثير العقوبات قد لا يكون وفق توقعات المسؤولين الأمريكان، بل إن تأثيراتها قد لا تكون كبيرة، وهو ما أكدته التجارب الماضية والوقائع على الأرض.

وهذا الفصل يتناول اثنين من السيناريوهات الممكنة، وفي كلا

السيناريوهين يفترض عدم رفع العقوبات خلال الأعوام الخمسة القادمة على الأقل، وأن آثارها على الاقتصاد الإيراني ستبقى للعقود القادمة.

السيناريو الأول يفترض أن قضية خلافة آية الله خامنئي ستحدث خلال السنتين أو السنوات الثلاث القادمة، وتالياً سيتعين على المرشد القادم أن يواجه النتائج الفورية لقرارات الإدارة الأمريكية بإعادة العقوبات على إيران التي تم اتخاذها في عام 2018.

السيناريو الثاني يرجح أن انتقال السلطة من المرشد الثاني إلى الثالث سيحدث بعد عام 2021، وعندها سيتمكن الاقتصاد الإيراني بشكل افتراضي من الاستمرار تحت الضغوط الخارجية القاسية.

ومن أجل تحليل مدى تأثير الضغوط الأمريكية الحالية على المديين القصير والبعيد على اقتصاد إيران، وأيضاً من أجل التنبؤ بالإجراءات المحتملة للمرشد الأعلى الثالث لتخفيف الآثار السلبية للضغوط، سيتناول هذا الفصل تحليل تجربة إيران تحت العقوبات خلال أعوام 2010-2015.

إن دراسة هذه الفترة تبدو منطقية؛ لأن التدابير الأمريكية الحالية للضغط على اقتصاد طهران تعكس العقوبات الأمريكية التي كانت قائمة قبل تبني خطة العمل الشاملة (jcpoa)؛ لذلك فإن هناك تشابهاً تاريخياً بين الفترة 2010-2015 وما بعد 2018، خصوصاً أن الاتحاد الأوروبي ليس من مقرّري العقوبات على إيران هذه المرة، بالإضافة إلى أنها تمكّننا من فهم التطورات المستقبلية.

العقوبات الأمريكية قبل عام 2010 وأسباب اتخاذ الخطوات اللاحقة

بحلول عام 2010 كانت إيران تطوي عامها الثلاثين تحت طائلة العقوبات الأمريكية.

وطبقاً للإجراءات الأمريكية، فقد منع الأميركان استيراد السلع الإيرانية وتصدير إيران لبضاعتها للبلدان الأخرى، كما مُنع عن تصدير أي بضاعة إلى إيران، كما لا يحقّ لأي مواطن أمريكي التعاون التجاري مع الحكومة الإيرانية بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وهكذا الحال بالنسبة للشركات الأمريكية؛ إذ لم يُسمح لها بشراء النفط والمشتقات النفطية والبتروكيماوية من إيران، فضلاً عن منعها من تقديم الخدمات الهندسية إلى الشركات الإيرانية أو تزويدها بالتكنولوجيا الحديثة[1].

في عام 2006 مُنعت كافة التعاملات المالية بين الولايات المتحدة والمواطنين الإيرانيين، بينما شدّدت أمريكا عام 2010 من عقوباتها على الدول الأخرى التي كانت لديها علاقات تجارية أو اقتصادية مع إيران[2].

ورغم وجود بعض الاستثناءات للشركات الأجنبية، فإن العقوبات كانت تمنع الشركات الأجنبية من تصدير البضائع الأمريكية إلى إيران، كما كانوا يواجهون قيوداً على تصدير السلع والخدمات من الولايات المتحدة[3].

(1) . H. G. Askari, J. Forrer, H. Teegen & J. Yang, Case Studies of U.S. Economic Sanctions: The Chinese, Cuban, and Iranian Experience (Westport, 2004): 171220-.

(2) . Ibid.

(3) H. G. Askari, J. Forrer, H. Teegen & J. Yang, Case Studies of U.S. Economic Sanctions: The Chinese, Cuban, and Iranian Experience (Westport, 2004): 171220-; Kenneth Katzman, Iran Sanctions. (Washington: Congressional Research Center, 2010);

وقد ورطت أمريكا نفسها في أحد أهم الأعمال في مجال العلاقات بين إيران والدول الأخرى، وكان ذلك قانون داماتو (قانون العقوبات على إيران وليبيا عام 1996)، حيث كانت هذه الوثيقة تلزم رئيس الولايات المتحدة باتخاذ التدابير اللازمة فيما يتعلق بالشركات الأجنبية التي استثمرت أكثر من 20 مليون دلار خلال 12 شهراً في مشاريع تطوير حقول النفط والغاز الإيراني.

فأي شركة أجنبية تنتهك قانون عام 1996 (داماتو) فإنه يحق للحكومة الأمريكية أن تستخدم على الأقل اثنين من ستة تدابير عقابية محتملة وهي كالتالي:

منع بنك التصدير والاستيراد في الولايات المتحدة من توفير التسهيلات والقروض ورسائل الائتمان لتصدير السلع الأمريكية.

إلغاء رخصة تصدير التقنيات العسكرية للشركات التي تنتهك هذا القانون.

فرض العقوبات على المؤسسات المالية من التزويد بقروض مصرفية تتجاوز 10 ملايين دولار خلال أي فترة.

منع المؤسسات المالية الأجنبية التي تنتهك قانون داماتو من المتاجرة بأوراق القرض العمومي، كما تمنع الشركات المخالفة من حقها في ممارسة التجارة في أدوات الدين التابعة للحكومة الأمريكية أو العمل كمستودع لأموال الحكومة الأمريكية.

حظر عقود المشتريات العامة على الجهات المخالفة.

تحجيـم قدرة الشـركات المنتهكة على اسـتيراد البضائـع إلى الولايات المتحدة[1].

ولا يخفـى أن تنفيذ مثل هذه المجموعة الواسـعة مـن العقوبات ضد بلد ما يعتبر أمراً نادراً جدّاً، ولا سـابقة له تقريباً[2]، ومع ذلك فإن التدابير العقابية التي اتخذتها الحكومة الأمريكية في عام 2010 لم تكن ذات أثر واقعي.

إن قانـون العقوبـات الجديـد (2194) الذي وقعه الرئيـس الأمريكي السابق باراك أوباما عام 2010 كان من المفترض أن يحسن الوضع[3].

وبصـورة عامـة يمكـن أن نعزي الضـرورة التي تدعو للقبـول بالقانون المذكور واعتماده إلى الأسباب الآتية:

إن القوانين السـابقة التـي فُرضت بموجبها العقوبـات على إيران كان لهـا العديـد من الثغرات والفجـوات التي منعت الحكومـة الأمريكية من ممارسة الضغوط الاقتصادية الفعالة على طهران، فعلى سبيل المثال، لم تتضمن فكرة الاسـتثمارات المحظورة مبيعـات المعدات والأجهزة لحقول النفط والغاز الإيراني، وكذلك معامل ومجمعات البتروكيماويات.

وهذا بدوره يخلق مشكلات أمام تحقيق الهدف الرئيسي لقانون داماتو

(1) H. Alikhani, Sanctioning Iran. Anatomy of a Failed Policy (London: I. B. Tauris, 2000).

(2) G. C. Hufbauer, J. J. Schott, K. A. Elliott & B. Oegg, Economic Sanctions Reconsidered (Washington: 2007).

(3) Kenneth Katzman, Iran Sanctions. (Washington: Congressional Research Center, 2010); I. Shayerah, Iran's Economic Conditions: US Policy Issues (Washington: Congressional Research Center, 2010).

ووقـف تطوير قطاعـات النفـط والبتروكيماويات الإيرانية التي تشـكل العمود الفقري للاقتصاد الإيراني.

ومـع أن الحكومـة الأمريكيـة تمكنت خلال الفترة مـن 2006-2010 من إقنـاع شـركات النفط من أوروبـا الغربية بالتوقف عن بيـع المعدات اللازمة والضروريـة إلـى إيران فإنها فشـلت في كثير من الأحيـان في أن تفعل نفس الشـيء مع الشـركات من أوروبا الشرقية، وإن أكثر الشركات نشاطاً في هذا المجال كانت شركات من رومانيا والمجر وبيلاروسيا والشرق الأقصى[1].

إن العقوبات الأمريكية فشـلت أيضاً في أن تؤثر بشـكل قوي على تجارة النفـط والغـاز مع إيران، فعلى سـبيل المثـال حتى الشـركات الأمريكية وجدت لها ثغرات اعتبرتها ضرورية في نظام العقوبات الأمريكية لمواصلة التعامل مع الإيرانيين، وهذا ما سهل تسريب الأموال والتقنيات إلى إيران، والفرصة الرئيسـة التي اسـتغلتها هذه الشـركات هي عدم وجود قانون يحظـر الفروع والشـركات الأمريكية المسـجلة في بلد ثالـث من مواصلة التعامل والتجارة مع إيران.

والشركات الأمريكية التي واصلت عملها في إيران خلال هذه الفترة هي شركات هاليبرتون وجنرال إلكتريك وكوكاكولا التي انخرطت في مواصلة التجارة والاسـتثمار في إيران[2]، بالإضافة إلى بعض الشركات الأمريكية

(1) . H. G. Askari, J. Forrer, H. Teegen & J. Yang, Case Studies of U.S. Economic Sanctions: The Chinese, Cuban, and Iranian Experience (Westport, 2004): 171220-.

(2) . Kenneth Katzman, Iran Sanctions. (Washington: Congressional Research Center, 2010):16.

التــي لم يتم تحديد هويتها أو غير معروفــة الهوية، حيث قامت بتصدير معدات استخراج النفط عبر فروعها في البرازيل[1].

ولــم يطبَّــق قانون داماتو بالقوة على الشــركات الأجنبية التي تســتثمر رؤوس الأموال في قطاع الطاقة في إيران.

وقد كان لانتقاد الشــركاء الأوروبيين للولايــات المتحدة فيما يتعلق بهذا القانون دور مهم في خفض وتحجيم قوة قانون داماتو.

وبالنتيجــة فإن أغلب الشــركات الأجنبية التي فــرض عليها الحظر من قبل أمريكا قبل عام 2006 كان بسبب انتهاكها لقانون منع انتشار أسلحة الدمــار الشــامل وتصديرها للأســلحة الهجوميــة والتقليديــة وتقنيات الاستخدام المزدوج.

ومــن ناحية أخــرى، حاولــت الإدارة الأمريكية عدم معاقبة الشــركات الأجنبية للاســتثمار في قطاع الطاقة الإيراني، أي أن مغادرة الشــركات للســوق الإيرانــي تعود فقط إلــى التهديد المحتمل بتطبيــق قانون داماتو عليهم.

وتكشــف الدراســات والتحقيقات أن قرار الشــركات مغــادرة إيران في هــذه الحالات جاء تحت ضغط حكوماتهم التــي طُلب منها ذلك من قبل الأمريكان[2].

(1) . Interview with a Russian expert on Iran. Rasht, Iran. August 2009.

(2) H. G. Askari, J. Forrer, H. Teegen & J. Yang, Case Studies of U.S. Economic Sanctions: The Chinese, Cuban, and Iranian Experience (Westport, 2004): 171220-; Kenneth Katzman, Iran Sanctions. (Washington: Congressional Research Center, 2010)

وفي نفس الوقت نجد أن معظم الاتفاقيات المبرمة بين إيران والشركات الأجنبية في مجال تطوير قطاع النفط والغاز الإيراني خلال 1996-2010 صنِّفت في خانة انتهاك قانون داماتو[1]، وكانت المحاولة الجادة والوحيدة لتطبيق قانون 1996 ضد الشركات الأجنبية من قبل أمريكا عام 1997، حيث حاولت الحكومة الأمريكية معاقبة شركة توتال وغاز بروم وماليزيا بتروناس لقرارهم تطوير المرحلتين 2 و3 من حقل بارس الجنوبي للغاز الإيراني في الخليج، ومع ما ذكر فقد وافق الأمريكان -وبعد محادثات مكثفة- على سحب مطالبهم مقابل تعزيز التعاون مع بروكسل في مجال أنشطة منع توليد ونشر أسلحة الدمار الشامل ومكافحة الإرهاب، وقد وعدت واشنطن بعدم تطبيق قانون داماتو على الشركات الأوروبية في حالات مماثلة، ويعتقد الخبراء والمراقبون أن هذا القرار للحكومة الأمريكية جاء نتيجة الشكوى التي تقدم بها الاتحاد الأوروبي إلى منظمة التجارة العالمية WTO فيما يتعلق بقانون داماتو[2].

واللافت للنظر أنه تم سحب الشكوى من قبل الأوروبيين مباشرة بعد قرار الحكومة الأمريكية بعدم تطبيق قانون 1996 ضد توتال وغاز بروم وماليزيا بتروناس.

إن الحكومة الأمريكية -وحتى عام -2010 قد امتنعت عن استخدام

(1) Kenneth Katzman, Iran Sanctions. (Washington: Congressional Research Center, 2010):6; I. Shayerah, Iran's Economic Conditions: US Policy Issues (Washington: Congressional Research Center, 2010).

(2) . Ibid.

جميع أدوات العقوبات المتوفرة لديها من أجل توفير الفرصة لبدء الحوار مع إيران، وهذا يعني أن قانون داماتو كان بمثابة رسالة لطهران، وكان من المفترض أن تثبت واشنطن أن لديها العديد من الوسائل المختلفة لتدمير الاقتصـاد الإيراني، لكنها لم ترغب في القيام بذلك معتبرة أن ذلك ليس ضرورياً، ومن المهم هنا أن نتذكر أن النصف الثاني من تسـعينيات القرن الماضـي كانـت الفترة التي حـاول فيها الأمريكيون فتـح قنوات الاتصال مع الجمهورية الإسـلامية الإيرانية، ورفعت واشنطن هذه المحاولات عام 1997 عندما تم انتخاب خاتمي للرئاسـة في إيران، وخصوصاً في يناير 1998 حين أعلن استعداده لبدء حوارات مبدئية مع واشنطن. وبالنتيجة اتخـذت البلدان خطوات عـززت الوهم لديهم بالإحيـاء المبكر للعلاقات بـين الولايـات المتحدة وإيران[1]، غيـر أن الأوضاع تغيـرت كليّاً في يوليو عـام 2005 حـين أصبح محمـود أحمدي نجاد -عمدة طهران- رئيسـاً لإيران، حيث اشـتهر كمتشـدد ومن أتباع السياسـات الأصولية والدولية الصارمة للخميني، وقد أعلن نجاد بعد تنصيبه مباشـرة -في أغسـطس 2005- عن حق إيران الثابت في تطوير التقنية النووية، واستأنف العمل علـى تخصيب اليورانيـوم الذي علِّق العمل عليه من قبل، كما قام باتخاذ عدد من الخطوات الصورية كالشـعارات الثورية القديمة من قبيل «الموت

(1) H. G. Askari, J. Forrer, H. Teegen & J. Yang, Case Studies of U.S. Economic Sanctions: The Chinese, Cuban, and Iranian Experience (Westport, 2004): 171220-; I. Shayerah, Iran's Economic Conditions: US Policy Issues (Washington: Congressional Research Center, 2010).

لإسرائيل، الموت لأمريكا»، وأطلق تصريحات ساخرة بشأن الهولوكوست، كما أرسل رسائل وخطابات إلى جورج بوش، ما دفع الأمريكان -وفي إطار الرد على اعتماد قانون دعم حرية إيران عام -2006 الذي نصّ على منح الحركات الانفصالية والمعارضة الإيرانية التسهيلات لتأسيس تلفزيون مستقل وقنوات ومحطات إذاعية تسعى للتمهيد للانتقال السلمي للنظام ورفع مستوى الانتقادات لموقف إيران من امتلاك التقنية النووية[1]، في أواخر عام 2006 بدأت الأوساط السياسية الأمريكية مناقشة سبل زيادة الضغط على طهران.

في ظل هذه الظروف، شكل القرار رقم: 1929 -الذي اعتمده مجلس الأمن الدولي في التاسع من حزيران 2010 بسبب عدم استعداد إيران للتعاون مع المجتمع الدولى بشأن برنامجها النووي- الضوء الأخضر للسلطات الأمريكية للتحرك بحرية، ومع أن محتوى القرار كان ضعيفاً إلى حدٍّ ما، إلا أنه أعطى الضوء الأخضر للذين كانوا وراء مزيد من الإجراءات العدوانية الأحادية الجانب، كما أن القرار مهد الأرضية لإمكانية فرض عقوبات جديدة على إيران، خصوصاً في مجالات الاقتصاد الإيراني والقطاعات المصرفية والنقل والنفط والغاز والبتروكيماويات، وقد ذكر أعضاء مجلس الأمن الدولي في القرار العلاقة المحتملة بين العائدات الإيرانية المستمدة من بيع النفط والميزانية الخاصة بنشاطات

(1) Kenneth Katzman, Iran Sanctions. (Washington: Congressional Research Center, 2010).

توسيع الأسلحة النووية الإيرانية[1].

وشـدد القرار علـى حقيقة أن المعـدات والمواد اللازمـة في الصناعات البتروكيماويـة يمكـن اسـتخدامها من قبـل الإيرانيين في مجـال تنظيم دورة الوقـود النووية[2]، وهنـا لم يدخر المتشـددون الأمريكيون أي جهد لتبنـي العقوبات الجديدة ضد إيران، والتي سـوف تأتي بصورة رسـمية في سـياق المبـادىء التوجيهية للقرار 1929، مـا أدى إلى المصادقة على مشـروع القانون 2194 المعروف باسـم قانون العقوبات الشاملة لمساءلة إيران، والملاحـظ أن العقوبات الأمريكية لعام 2010 أيدت الصلاحيات القانونيـة للإجراءات العقابية التي اتخذت في وقت سـابق، وأعطت إلى حدٍّ كبير قانون داماتو لعام 1996 مساحة واسعة للمناورة، وبالتالي فقد ارتقت مجموعة الحدّ الأدنى من العقوبات من الدرجة الثانية إلى الثالثة، واتسعت معها فترة العقوبات من ستة إلى تسعة أشهر.

واستكملت التدابير العقابية بفرض سلة عقوبات أخرى، وهي:

منـع تنفيذ التبـادلات التجارية من قبل جهات أجنبية عبر المؤسسـات المالية الأمريكية أو بوساطة ومساعدة مواطنين أمريكان.

منع إجراء أي معاملة مالية من خلال البنوك والمصارف الأمريكية.

فرض الحظر على حيازة أصول وسـندات ملكيـة في الولايات المتحدة، إضافـة إلى صـدور أحكام لزيـادة العقوبـات المفروضة على الشـركات

(1) United Nations Security Council, Resolution 1929 (2010) (S/RES/1229 (2010)).
(2) Ibid.

الأجنبيــة، فيمــا أصبحت شــروط الإعفاءات من القيــود المفروضة على العلاقات الاقتصادية مع إيران أكثر صرامة[1].

وأكــدت عقوبات عام 2010 على تحديد ميزانية 20 مليون دولار كحد أقصى للاســتثمار في قطاع النفط والغاز في إيران، كما حددت العقوبات معدلات الاســتثمار في كل مشــروع تقوم الشــركات القائمة بعدة مشاريع خلال 12 شهراً، بخمسة ملايين دولار، شريطة أن لا تتجاوز الاستثمارات 20 مليون دولار.

بالإضافة إلى ذلك مُنعت الشركات الأمريكية والأجنبية من تزويد إيران بأي ســلع أو خدمــات أو تقنيات تدخــل في بناء وتشــييد مصافي النفط الجديدة في إيران، أو ترقية وصيانة أجهزتها، حتى لو كانت الشحنة لمرة واحدة، وتتجاوز قيمتها مليون دولار، أو بلغت قيمتها الإجمالية على مدى 12 شهراً 5 ملايين دولار.

كما يلاحظ أنه لأول مرة في تاريخ نظام العقوبات الأمريكية ضد إيران، فرضــت قيود خطيــرة على تصدير المشــتقات النفطيــة كالبنزين ووقود الديــزل ووقود الطائــرات إلى إيران، ومنذ صيف عــام 2010 أصبحت الشــركات -بغضّ النظر عن جنســيتها- معرضة للعقوبات الأمريكية في حال تصدير أي شــحنة وقود تتجاوز قيمتها مليون دولار أو بلغت الكلفة

(1) Congress of the United States of America, HR 2194, Comprehensive Iran Sanctions, Accountability, and Divestment Act of 2010 (Washington: Congress of the United States of America, 2010)

الإجمالية للشحنات أكثر من 5 ملايين دولار خلال عام واحد[1].

واللافت للنظر أن شروط العقوبات طبقت على جميع الخدمات كالتأمين والتحويل والسمسرة المتعلقة بتجارة الوقود مع إيران[2].

وبصرف النظر عن هذه الإجراءات فقد ألغت السلطات الأمريكية جميع أحكام تخفيف القيود على الواردات الإيرانية إلى الولايات المتحدة والتي تم تبنيها في نهاية التسعينيات، بالإضافة إلى ذلك، فقد منعت واشنطن الفروع والشركات التابعة للشركات الأمريكية المسجلة في دول ثالثة من التجارة مع إيران.

ونصت الإجراءات العقابية لعام 2010 أيضاً على تشديد منع إصدار تراخيص التصدير للشركات الأجنبية من البلدان الأخرى كالإمارات العربية المتحدة وماليزيا اللتين تردّدتا في منع إعادة تصدير البضائع الأمريكية إلى إيران.

وقد عززت العقوبات الجديدة أيضاً التدابير ضد المؤسسات المالية التي تتعامل مع البنوك الإيرانية المشتبه بتحويلها للبرنامج النووي الإيراني أو أنشطة طهران الإرهابية[3]. كما أولت السلطات الأمريكية اهتماماً خاصاً لمسألة دعم الإيرانيين المعارضين.

وفي خضم هذه الأوضاع أعلنت أمريكا استثناءات خاصة لقائمة من

(1) Ibid.
(2) Ibid.
(3) Ibid.

المنتجات الصناعية المحظورة لإعادة تصديرها إلى إيران، كسماح أمريكا ببيع أنواع من البرامج الإلكترونية إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية على سبيل المثال.

ومن المتوقع أن تسهم الإجراءات الأمريكية هذه بتطوير الإنترنت في إيران أو إفساح المجال لمستخدميها للتهرب من الفلاتر الإلكترونية المثبتة بواسطة السلطات؛ لمنع الإيرانيين من الوصول إلى مواقع المعارضة والمصادر الإلكترونية ذات محتوى مناهض للسياسات الحكومية[1].

وقد تضمنت عقوبات عام 2010 تدابير عقابية لحظر السفر، ليس فقط على الأشخاص والشركات الإيرانية المشاركة في البرنامج النووي ودعم الإرهاب، بل حتى بالنسبة لأولئك الذين يشتبه بتورطهم في انتهاك حقوق الإنسان[2]. فالعقوبات الأمريكية في فترة 2010-2015 بشكل عام، وتبدو -إلى حدٍّ ما- امتداداً لقانون داماتو لعام 1996، ووسّعت بشكل كبير من الفرص الأمريكية لممارسة الضغط على إيران، وتفصيلها كالآتي:

أولاً- إن العقوبات شكّلت إشارات خطيرة للمجتمع الدولي؛ إذ تفهمت الدول أن الحكومة الأمريكية لن تتردد بشأن تنفيذ العقوبات ضد الشركات التي تستثمر في قطاع الطاقة الإيراني، بالإضافة إلى أن مجموعة من

(1) Kenneth Katzman, Iran Sanctions. (Washington: Congressional Research Center, 2010): 37.
(2) Ibid.

الإجـراءات العقابية التي يمكن للأمريكيـين تنفيذها ضد منتهكي نظام العقوبات أصبحت أكثر وأوسع.

ثانياً- تم فرض قيود متشـددة على تطويـر القطاع المصرفي للاقتصاد الإيراني وعلاقته مع النظام المالي الدولي.

ثالثـاً- لقـد حدّت العقوبـات من قدرات إيـران على اسـتيراد الوقود، وتعـرض لمسـتقبل قطاع الطاقـة الإيرانيّة بأكمله، ومع ذلـك فقد أثبتت تجربـة إيران أن العقوبات الأمريكية لا تسـتطيع التأثير على طهران، أو إعادة نظر الحكومة الإيرانية في مقاربتها للقضية النووية.

هل كانت العقوبات في فترة 2010-2015 مؤثرة؟

العقوبـات الدولية للفترة من 2010-2015 تركت آثاراً على الاقتصاد الإيراني، حيث كانت فترة 2012-2015 (بعد أن دعم الاتحاد الأوروبي الحظر النفطي ضد إيران) الأصعب بالنسبة لاقتصاد البلاد.

وبحلـول منتصـف عـام 2013 كان كل من خامنئـي والرئيس أحمدي نجاد مضطرين للاعتراف بأن اقتصاد البلاد قد تعرض لأضرار جسيمة بسـبب العقوبات؛ لذلك صرح أحمدي نجاد في أكتوبر 2012 في خطابه بأن السلطات مضطرة لخفض بعض بنود الميزانية بنسبة 25% أو توقيف التمويل المالى فى بعض الحالات الخاصة. إضافة إلى ذلك فقد اضطرت إيران بعد شـهر إلى تنفيـذ المرحلة الثانية مـن الإصلاحات الاقتصادية

التي تهدف إلى تخفيف عبء الدعم غير المباشر عن ميزانية البلاد[1].

وفي وقت سابق، أوصى مستشار السياسة الخارجية لخامنئي علي أكبر ولايتي بعدم الاستهانة بالعقوبات وعدم اعتبارها غير مجدية[2].

كما انخفض حجم إنتاج النفط وتصديره إلى الخارج خلال فترة 2011-2015 من 3.5 و2.5 مليون برميل يومياً إلى 207-203 و0.9-1 مليون برميل يوميّاً (انظر الجدول1).

وقد ذكر وزير الاقتصاد والمالية الإيراني آنذاك، شمس الدين حسيني في 15 ديسمبر 2012 أن حجم الدخل الإيراني من عائدات النفط بعد تطبيق الحظر على تجارة النفط في الاتحاد الأوروبي عام 2012 كان أقل بنسبة 50% تقريباً عما كان عليه عام 2011.

وقد تسبب هذا الانخفاض الكبير بعجز في الميزانية العامة الإيرانية التي كانت تعتمد بشكل كبير على تدفق الدولارات النفطية.

في ظل هذه الظروف، قدِّر معدل ونمو الناتج المحلي الإجمالي الإيراني في عام 2012 بحوالي -704%، وبلغ معدل التضخم الرسمي إلى 26%، وتجاوز معدل النمو السنوي لأسعار المستهلك إلى 32%، واستمرت وتيرة

(1) Yegane Torbati, 'Iran Budget under Pressure, Ahmadinejad Says', Reuters, 9 October 2012, https://www.reuters.com/article/us-iran-economy/iran-budget-under-pressure-ahmadinejad-says-idUSBRE8980X120121009?feedType=RSS&feedName=worldNews&utm_source=feedburner&utm_medium=feed&utm_campaign=Feed%3A+Reuters%2FworldNews+%28Reuters+World+News%29 accessed 24 March 2019

(2) Press TV, 'Sanctions sped Iran's self-sufficiency', Press TV, 28 October 2010, http://www.presstv.ir/detail/148627.html accessed 17 January 2017

معدلات التضخم لتصل عام 2013 إلى 40%. (انظر الجدول1).

وقـد أثر نقص الأموال في الميزانية بشـكل سـلبي علـى البرامج الحكومية الهادفـة إلى تطوير مصانع مشـتقات النفط والغـاز والبتروكيماويات، حيث كانت إيران عام 2012 قادرة على الاستثمار في قطاع النفط بقيمة 21 مليار دولار في حـين انخفـض المبلغ إلى نحو 17 مليار دولار وفقـاً لبيانات خبراء الاقتصـاد، ولـو لم يتم التوقيـع على الاتفاق النووي عـام 2015 لكان حجم استثمارات إيران في صناعة النفط قد انخفض إلى الصفر تقريباً[1].

وهكـذا في عـام 2015 وضعت العقوبات وانخفاض الأسـعار إيران في وضـع صعب حيث لم تتمكن من الحصـول على أكثر من 30 مليار دولار من عائدات النفط.

وكان هـذا الرقـم أقـل حتى من دخل إيـران من تجـارة النفط في عام 2014، والذي جلب 52 مليار دولار إلى البلد. (انظر الجدول 1)

في ظل هذه الظروف، تم تعليق أو تخفيض تطوير عدد من حقول النفط (مثـل حقول يـاران وحقول آزادكان الشـمالية والجنوبيـة)، وكذلك البنية التحتية التي تربطهما بمحطات التصدير، رغم أن التنفيذ الناجح للمشاريع قد زاد من إنتاج النفط الإيراني بمقدار 600-700 ألف برميل يومياً[2].

وخـلال فترة 2012-2013 شـكلت تقلبات أسـعار الصرف في سـوق

(1) Interview with Iranian experts on oil market. Institute of Oriental Studies, Moscow. 19 October 2016.

(2) Interview with Iranian experts on oil market. Institute of Oriental Studies, Moscow. 19 October 2016.

الصــرف الأجنبــي في إيــران واحــدة مــن أكثر اختبــارات التوتــر الجاد للاقتصاد الإيراني.

وبحلول عام 2012 لم يتمكن البنك المركزي الإيراني CBI من السيطرة على سعر صرف الريال الإيراني المبالغ فيه، واضطر إلى تخفيض قيمته. حيث ارتفع سعر صرف الدولار من 18000 ريال في حزيران/يونيو 2012 إلى 33500-34500 ريال في آذار/مارس 2013 (في السوق الحرة).

عــلاوة على ذلك، لم يكن نمو ســعر الــدولار ثابتاً، حيث ارتفع الســعر خــلال فتــرة 2012-2013 أربع مرات على الأقل، مما ســبب صدمات خطيرة للمشهد الاجتماعي والاقتصادي في إيران.

وقد بات أحد أخطر المواقف في مطلع تشرين الأول/أكتوبر عام 2012، حيث ســبب انخفاضاً آخر بســعر صرف الريال مقابل الدولار في السوق الحرة بإغلاق سوق طهران الكبير، ونقصاً في الأوراق المالية، فيما ارتفعت حدة التوترات والاضطرابات في العاصمة[1].

إن انخفــاض قيمة العملة الوطنية، ونقص البترودولارات بالإضافة إلى مشــكلة واردات بعض أنواع السلع الاستهلاكية، تسبب في ارتفاع الأسعار في إيران، مما سبب أزمات وتقلبات في بعض أسواق السلع.

وكان الأمــر أشــد في تموز/يوليــو عام 2012 حيث ســببت الشــائعات

(1) Guardian, 'Iran Currency Crisis Sparks Tehran Street Clashes', The Guardian, 3 October 2012 https://www.theguardian.com/world/2012/oct/03/iran-currency-crisis-tehran-clashes accessed 24 March 2019

بشـأن نقـص احتياطيات لحـوم الدواجن في إيران، إلـى تصاعد الطلب على الدواجن مما أدى إلى ارتفاع الأسعار لاحقاً.

وقـد تسـبب ذلـك في زيـادة الطلب علـى لحـوم الدجاج ورفع أسـعار التجزئـة، بحيـث فشـلت المحاولات الأوليـة لخفض الأسـعار عن طريق اسـتيراد الدواجـن الرخيصة من الخـارج؛ إذ لم يتمكن المسـتوردون من شرائها بالعملة الصعبة بأسعار منخفضة، وكان لديهم مشكلات في تمرير إجـراءات التلخيص الجمركي للحوم المسـتوردة، وفشـل تدخّل الحكومة لإسعاف الموقف في محاولات تحسين الوضع على الفور[1].

في ظـل هذه الظـروف أظهرت المؤشـرات الاجتماعيـة نقاطاً سـلبية، فوفقاً للمصادر المطلعة على الوضع فإنه وبحلول عام 2013 كان في المئة من السـكان يعيشون في مستوى خط الفقر أو دونه، وأن الفجوة الطبقية كانت كبيرة واستمرت بالاتساع والتنامي، بحيث إن دخل ثلاثة أعشار أثرياء المجتمع الإيراني كان أعلى من دخل الطبقة الأكثر فقراً في المجتمع بنسبة 15 إلى 16 ضعفاً.

وبلغت المعدلات الرسمية للبطالة 12/2% عام 2012، وطبقاً للحسابات غير الرسـمية فإنها بلغـت أكثر من 19%، وقد أدى إغلاق المشـاريع الصناعية التي تتطلب تقنيات واستثمارات أجنبية إلى ارتفاع هذا المؤشر[2].

(1) Guardian, 'Reports of Street Protests in Iran due to Soaring Price of Chicken', The Guardian, 23 July 2012, https://www.theguardian.com/world/iran-blog/2012/jul/23/street-protests-iran-chicken accessed 24 March 2019

(2) Trading Economics, 'Iran Unemployment Rate', Trading Economics, January 2019, https://tradingeconomics.com/iran/unemployment-rate accessed 24 March 2019

وفي ظل هذه الظروف شكّلت العقوبات اختباراً صعباً لإيران، حيث أضرّت بالاقتصاد الإيراني دون أن تؤدي لانهياره، وكانت فترة 2010 وحتى مطلع عام 2013 من أصعب الفترات بالنسبة لطهران.

وخلال فترة 2013-2015 برزت ميول واتجاهات تدعو إلى التهدئة واستقرار الوضع الاقتصادي في البلاد.

ففي عام 2013 كان المعدل العام لنمو الناتج المحلي الإجمالي سلبيّاً إلى حدٍّ ما، لكنه شكّل 2% مقابل 7/4% في عام 2012، بينما شهد الاقتصاد الإيراني عام 2014 نمواً إيجابيّاً بنسبة 4/6%، وبعد عام 2014 انخفضت معدلات التضخم إلى ما دون 10% في عام 2016 (انظر إلى الجدول 1) وانخفض مع تلك التحولات الاعتماد على عائدات النفط، حيث إن الاعتماد على عائدات النفط كان 40% في عامي 2013 و2014، بينما انخفض ذلك إلى 33% عام 2015[1]، وهنا أكد المؤيدون لفكرة التأثير السلبي للعقوبات أن المؤشرات الإيجابية التي شهدها الاقتصاد الإيراني بعد عام 2013 حدّدها فوز حسن روحاني في الانتخابات الرئاسية في يونيو 2013، حيث كان الاعتقاد السائد لديهم أن سياسات روحاني الاقتصادية تمتاز بفاعلية أكثر، وقد أطلق روحاني جولة جديدة من المفاوضات بين إيران والمجتمع الدولي، ما أرغم حلفاء واشنطن على التردد في تنفيذ العقوبات، وتالياً صاحبتها تغييرات إيجابية في

(1) Financial Tribune, 'Budget's Oil Dependence Declines to %30', The Financial Tribune, 25 April 2017, https://financialtribune.com/articles/economy-domestic-economy/63082/budget-s-oil-dependence-declines-to-30 accessed 24 March 2019

أداء الاقتصـاد الإيرانـي، غير أن الفضل في عدم قـدرة العقوبات على ضرب اقتصـاد البلاد -كمـا تبين لاحقاً- يجب أن ينسـب إلى الإجـراءات الداخلية والخارجيـة المعقدة التي تم تبنيهـا في عهد الرئيس أحمدي نجاد، والتي كانت تهدف إلى إيجاد التوازن والتقليل من التأثير السلبي للضغوط الخارجية.

رد إيران على عقوبات 2010-2012

أولاً- إن الحكومة الإيرانية كانت سريعة في ترتيب الأمور، حيث تعلمت كيفيـة إدارة الأمـور في ظل وجود عائدات نفطيـة محدودة، وقد وُضعت الميزانيـة الإيرانيـة الجديـدة للسـنة الإيرانية 1392 (مـارس 2013-2014) من قبل السـلطات على أسـاس بقاء حجم صادرات النفط دون 1.33 مليون برميل يوميّاً، وبأسـعار تتراوح بين 90-91 دولاراً للبرميل، وكانـت هـذه الحسـابات الإيرانية معقولـة إلى حدٍّ كبيـر، حيث كان من الصعب بالنسـبة للغرب تخفيض صادرات إيران إلى أقل من 1.3 مليون برميـل يوميـاً أو تخفيض أرباحها إلى أقل مـن 91 دولاراً للبرميل، وقد تحوّلـت البتـرودولارات إلى 40% فقـط من الميزانيـة، والتي كانت أقل بكثيـر من حصـة عائدات النفط، حيث كانت تتـراوح عادة في الميزانيات السابقة بنسبة 60 إلى 80%[1].

في ظل هذه الظروف، أدت العقوبات إلى ما كان يعتبر سابقاً صعب المنال،

(1) Patrick Clawson, 'Iran beyond Oil?', Policy Watch, No2062, 3 April 2013, http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/iran-beyond-oil accessed on 13 May 2018

حيث أجبرت الحكومة الإيرانية على تحويل وعودها لتنوع مصادر العائدات المالية للميزانية إلى خطوات عملية، وهكذا أعلنت الحكومة الإيرانية خلال الفترة 2010 -2012 إنشـاء نظام مالي حديث في البلاد، بما في ذلك آلية العمل لجمع ضريبة القيمة المضافة، وبعد ذلك صرح المسـؤولون في حكومة أحمدي نجاد بأن الوقت قد حان لبدء استخدام هذا النظام وزيادة المصادر المالية للميزانية، وقد أبدى مجلس الشورى الإسلامي ردة فعل سلبية فورية علـى ذلك، ومع ذلك فقد زادت الحكومـة الإيرانية المصادر المالية للميزانية عام 2012 من الضرائب، بجمع نحو 14 مليار دولار، أي أنها كانت بنسـبة 25%، وكان ذلك أكثر مما حصلت عليه في عام 2011[1].

ولـم تقتصر عملية تنويع المصادر المالية على الضرائب فقط، بل عززت طهـران خـلال فترة 2013- 2012 تطوير جميع الأنشـطة الاقتصادية تقريبـاً، والتـي كانت عصيـة على التأثـر بالعقوبات، كمـا كثفت تطوير صناعاتها الأساسية غير النفطية، مثل الصلب والإسمنت وإنتاج الطاقة، والتعديـن خلال فترة 2010-2013 على سـبيل المثـال، وكانت معدلات نمـو الطاقة الإنتاجية للصناعة الكهربائية في إيران بنسـبة 7% سـنوياً خلال هذه السـنوات، وكان هذا الأمر مهمّاً للغاية لطهران؛ حيث نظرت إلـى الكهربـاء كأحـد عناصـر صادراتها، وعليـه ارتفع حجـم صادرات الكهربـاء عـام 2012 بنسـبة 29% مقارنة مع العام الذي سـبقه، كما

(1) Ibid.

واصلت إيران تطوير صناعاتها البتروكيماوية والغازية، حيث إنها تمكنت قبل عام 2012 من تحقيق أكثر من 10 مليارات دولار سنوياً من خلال صادرات المواد البتروكيماوية، [1]. كما أن الحكومة الإيرانية تمكّنت من توفير سبيل للتغلب على القيود التي فرضتها العقوبات لاستيراد المعدات والتقنيات والتكنولوجيا اللازمة لتطوير صناعاتها البتروكيماوية.

ثانياً- ركزت الحكومة الإيرانية بشكل خاص على مشاركة شركات القطاع الخاص في بناء المصافي الصغيرة نسبياً بطاقة إنتاجية تصل إلى عشرة آلاف برميل يومياً، حيث لم تحتج مصافي التكرير هذه إلى تقنيات متطورة، وكانت قادرة على العمل بمعدات قديمة صُنعت في أوروبا الشرقية والجمهوريات السوفييتية السابقة.

وحسب ما كان معروفاً فإن بناء هذه المصافي قد حصل بالفعل بمساعدة رجال الأعمال الروس والكازاخستانيين[2]، ونتيجة لذلك فقد احتلت عائدات النفط الإيرانية -رغم أهميتها- جزءاً صغيراً من حجم التجارة الإيرانية[3]؛ إذ غطت الصادرات غير النفطية عام 2012، 60% (بل

(1) Tehran Times, 'Iran's Petrochemical Exports Approaching USD11 billion', The Tehran Times, 1 January 2012, https://web.archive.org/web/20120204211907/http://www.tehrantimes.com/economy-and-business/94108-irans-petrochemical-exports-approaching-11-billion accessed 24 March 2019

(2) Interview with the Russian expert on the oil and gas market. 17 January 2018. Moscow, Russia.

(3) Patrick Clawson, 'Iran beyond Oil?', Policy Watch, No2062, 3 April 2013, http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/iran-beyond-oil accessed on 13 May 2018

75% وفقـاً للمصادر) من إجمالي وارادتها مقارنة بـ 24% عام 2002 و14% في عـام 1992 [1]، والجدير بالأهمية هنا أن إيران أوجدت هذا التحول عبر تكرير النفط وتحويله من شكله الخام إلى المشتقات النفطية المختلفـة وتصديره[2]، وبذلك بلغت الصـادرات غير النفطية عام 2012 (37/69) مليار دولار، والتي شـملت العناصر الرئيسية للبتروكيماويات والمنتجـات الكيماوية والمعادن والحجر والإسـمنت ومنتجات زراعية، كما بلغت قيمة ما يسمى بالصناعات التقليدية مثل السجاد والحلويات حوالي مليار دولار[3].

وقـد كانـت العراق في مقدمة الدول المسـتوردة للسـلع الإيرانية، وذلك بقيمة استيراد بلغت 6 مليارات دولار، ثم الصين، بقيمة 4.2 مليار دولار، ثم الإمارات العربية المتحدة، بقيمة 4 مليارات دولار، ثم الهند بقيمة 2.6 مليار دولار، ثم أفغانسـتان بقيمة 2.5 مليار دولار، أما عام 2014 فقد قدِّر حجم صادرات إيران غير النفطية بـ 46 مليار دولار مقابل 48 مليار دولار من إجمالي الواردات.

هـذه الزيـادة في الدخـل كانـت مضمونـة من خـلال تنامـي المنتجات البتروكيمياويـة في هيكليـة الصـادرات الإيرانيـة[4]، وشـكلت البروبـان

(1) . Ibid.
(2) . Ibid.
(3) . Ibid.
(4) Iran Project, 'Non-oil Exports Leaving Sanctions Behind', Iran Project, 18 March 2019, https://theiranproject.com/blog/201918/03//non-oil-exports-leaving-sanctions-behind/ accessed on 24 March 2019

والميثانول والبونان والبولي إيثيلين أبرز العناصر من السيالات الغازية في سلة الصادرات الإيرانية إلى الخارج.

وقد تم تحفيز نمو الصادرات غير النفطية من خلال برامج الدعم الحكومية، حيث قامت السلطات الإيرانية عام 2013- 2012 بتعديل البنود الخاصة بتنظيم الصادرات، وخفضوا (أو حتى ألغوا جزئياً) عدداً من التعريفات الجمركية على الصادرات، واعتمدوا حوالي 20 برنامجاً توفر آلية الدعم والإعفاءات الضريبية على الشركات المصنعة، وقد تمت عملية تحويل هذه البرامج إلى احتياطيات الصندوق الوطني للتنمية التي تحصل على 20% من عائدات النفط الحكومية.

وقد شكل تحويل ميزانية التنمية الصناعية في البلاد[1] الأولية في برامج الحكومة بعد عام 2012، وبذلك شكّلت العقوبات أهم العناصر المحفزة لتنمية صادرات إيران غير النفطية، وشكّل هبوط سعر صرف الريال مقابل الدولار الأمريكي أمراً مربحاً للغاية بالنسبة للتجارة الخارجية الإيرانية، وذلك في إطار صادرات عدد من الصناعات الإيرانية في قطاعات البتروكيمياويات والبناء والزراعة.

ورغم تأثيرات ارتفاع سعر الريال على أسعار السلع الاستهلاكية في إيران بشكل مطرد خلال عام 2012 فإن نظيرتها -الدولار- ظلت كما هي، أو

(1) Nikolay Kozhanov, 'Unilateral Economic Sanctions against Iran: Unexpected Implications', Fair Observer, 14 May 2013, https://www.fairobserver.com/region/middle_east_north_africa/unilateral-economic-sanctions-iran-unexpected-implications-part-1/ accessed on 24 March 2019

حتى انخفضت في بعض الحالات لتحسين مستويات المعيشة لتلك الفئات الاجتماعيــة العاملة في مجال الصادرات، فالعقوبــات -بذلك- أدت إلى زيادة دخل الأشــخاص المرتبطين بالمخطط الرمادي للعاملين في مجالات الصــادرات النفطية والمعامــلات المصرفية الدوليــة، وكذلك العاملين في مجالات سوق الصرف الأجنبي.

وفي وقــت لاحــق، بدا أن هــؤلاء «الإيرانيين من الأثريــاء الجدد» الذين وُجــدوا في ظــروف العقوبات توصلــوا إلى اتفاق ضمني غير رســمي مع الســلطات، تتجنــب بموجبــه الطبقة المتوســطة الانخــراط في القضايا السياســية، فيما تمحورت الإجراءات الحكومية حول تباطؤ وتيرة القمع الأيديولوجي، ففي بعض الشــوارع بشمال العاصمة طهران شعر الشباب من الطبقة الغنية بوجود حرية في طريقة ارتداء الملابس وتصرفاتهم[1].

ورغم تعــارض هذه الظاهرة مع أحكام الدين والعقيدة الاجتماعية فإن شرطة (الآداب) حاولت التغاضي عن ذلك قدر الإمكان، وهو ما صاحبه أيضاً انخفاض وتيرة هجمات جماعات الضغط.

بحلــول عام 2013 كانت النخب السياســية والاقتصاديــة تؤكد على ضرورة ولاء الطبقــات الدنيــا، حيث إنه رغم انخفاض معــدلات العائدات النفطية فإن الســلطة لا تزال تخصص مبالغ ضخمة للإعانات الاجتماعية أو تقديم الدعم المالي بصورة مباشــرة أو غير مباشــرة؛ لذا لم تجد بعض البرامج الاجتماعية

(1) Multiple interviews with Russian experts on Iran. 28 – 30 January 2014. Moscow, Russia.

التــي نظمهــا ونفذها أحمدي نجاد مقاومة كبيرة مــن قبل معارضيه وخصومه السياســيين، فعلى سبيل المثال، أطلقت الحكومة خلال الشهر شباط وآذار عام 2013 برنامــج الدعــم المالي الــذي تلقى بموجبه كل إيراني مســاعدات مالية قدرهــا 65-82 دولاراً فــى العام الإيراني الجديد (النــوروز) الذى بدأ في 21 مارس، كما حددت الحكومة السعر الملائم البالغ 1260 ريالاً للدولار المستخدم في تحديد أسعار السلع الأساسية في المنافذ الحدودية الخاضعة لإدارة الدولة[1]، كما أولت الحكومة اهتماماً خاصاً لإدارة ســوق الصرف الأجنبي والسوق المالي من أجل مواجهة تداعيات الانخفاض الحتمي للعملة الوطنية، وشــددت طهران إجراءات الســيطرة على معاملات الصرف الأجنبي، وأعادت إدخال نظام سعر الصرف المتعدد الذي سمح بتخفيض عملات أجنبية أرخص للمستوردين للسلع الأساســية، كما فرضت الســلطات الإيرانية حظراً على واردات السلع الفاخرة لتخفيض وتيرة خروج العملات الصعبة من إيران[2].

وفي إطار الهدف ذاته تم اســتخدام أســاليب وآليات جمركية للحد من واردات السلع التي يتم تصنيعها في الداخل، فيما سمحت الحكومة للسوق الحرة باستيراد سبائك الذهب والفضة التي بدأت طهران استخدامها في التعاملات الأجنبية[3].

(1) . Nikolay Kozhanov, 'Unilateral Economic Sanctions against Iran: Unexpected Implications', Fair Observer, 14 May 2013, https://www.fairobserver.com/region/middle_east_north_africa/unilateral-economic-sanctions-iran-unexpected-implications-part-1/ accessed on 24 March 2019

(2) Ibid.

(3) Ibid.

والمهمة الأخرى التي حاولت السلطات الإيرانية تسويتها مباشرة بعد تطبيق عقوبات 2010-2012 كانت مشكلات واردات وقود الديزل والبنزين، حيث أعلنت السلطات في سبتمبر من عام 2010 رسميّاً عن بلوغ المستوى المطلوب من الاكتفاء الذاتي المحلي من إنتاج البنزين ووقود الديزل، وقد تحقق ذلك بفعل تنفيذ خطة الطوارئ لزيادة إنتاج المصافي المحلية، وتتضمن هذه الخطة ما يلي:

تشغيل مصافي البلاد وفق جدول العمل المكثف.

استخدام جزء من منشآت البتروكيمياويات الإيرانية لإنتاج البنزين ووقود الديزل.

إنتاج البنزين ووقود الديزل بالطريقة العطرية، واستخدام إضافات مختلفة لزيادة عدد الأوكتان، وكذلك تقديم بعض الدرجات منخفضة الجودة في السوق المحلية والتي كانت مخصصة سابقاً فقط للتصدير.

خلط البنزين المحسَّن الذي لا يُستخدم على نطاق واسع في إيران مع النوع العادي الأكثر شعبية، والذي دفع ببعض الخبراء الإيرانيين من الدرجة الأولى إلى تسميته بمعجزة «الصناعة الإيرانية».

وبذلك قفز إنتاج البنزين المحلي من 44 و47 مليون لتر إلى 66.5 مليون لتر في اليوم.

وبعد إثبات نجاح تجربة إيران في الاعتماد على الذات لإدارة الموارد المحلية المكتسبة خلال الحرب العراقية الإيرانية وتفادي العزلة الإيرانية، لم ينس الإيرانيون استخدامها مرة أخرى لصالح الشعب، وكانت آخر مبادرة حكومية

لترشيد استهلاك الوقود بغية فسح المجال أمام أصحاب السيارات لشراء الوقود بالسعر المدعوم وبحصة محددة، حيث إنه في حال تجاوز الحد المحدّد فإنه يتعين على أصحاب السيارات شراء الوقود الإضافي بالسعر الحر أو غير المدعوم، وإذا تجاوز الشخص الحصة الشهرية من البنزين الرخيص أو المدعوم، سيضطر إلى شراء كميات الوقود الإضافية بأسعار أعلى أو بسعر السوق، وهذا بدوره أجبر المستهلكين على تجنب الشراء المفرط وغير الضروري للوقود فوق الحد المدعوم.

ورغم وجود بعض التساؤلات حول حقيقة تحقيق إيران للاكتفاء الذاتي في إنتاج البنزين، فإن المؤشرات تؤكد انخفاض حجم وارداتها للبنزين عام 2010[1].

وبصورة عامة فإن القيادة الإيرانية في هذه المرحلة تعلمت دروساً مهمة عزّزت لديها تجربة مقاومة الآثار السلبية للعقوبات والتي يمكن لسلطات البلاد استخدامها بالتأكيد في المستقبل، وهي:

أظهرت سنوات 2010-2015 أن الاقتصاد الإيراني لديه احتياطيات معينة تساعده على الصمود أمام الآثار السلبية الأولى للعقوبات.

أظهرت فترة 2010-2015 أهمية التدابير الحاسمة لتعزيز القدرات الاقتصادية المحلية لمواجهة العقوبات.

ساعد ذلك على وضع قائمة بتلك الخطوات التي ينبغي اتخاذها للحد

(1) Econews.Ir, 'Juziyat-e Trarkh-e Zarbati-ye Benzin E'lam Shod', Econews.Ir, 27.06.1389; Econews.Ir, 'Sahmiye-ye Benzin-e Mehrmah 60 Litr Taain Shod', Econews.Ir, 24.06.1389 http://www.econews.ir/fa/NewsContent.aspx?id=140305 accessed 15 October 2016

من الآثار السلبية للعقوبات الأمريكية.

وتالياً حين قررت السلطات الأمريكية في مايو عام 2018 مغادرة خطة العمل المشتركة المعروفة بالاتفاق النووي كانت لدى القيادة الإيرانية مجموعة من التدابير التي يتعين تنفيذها للتعامل مع التداعيات السلبية للعقوبات التي أعيد فرضها.

وفي ظل هذه الظروف، إذا حل الزعيم الأعلى الثالث محل خامنئي حتى عام 2022، فسيكون لديه مشروع خطة الإنقاذ، حيث إنه سيحتاج «فقط» للاستعانة بحكمة من السياسات السابقة وتنظيمها وفقاً للاحتياجات الحالية بدلاً من تنظيم سياسات جديدة.

ومع ذلك، فإن الزعيم الأعلى القادم سوف يواجه تحديات أكبر بعد عام 2022 -كما سيظهر- عندما يتطلب من القيادة الإيرانية التعامل مع النتائج الطويلة الأجل لتنفيذ العقوبات والتي ستختلف عن نتائج تأثيرها الفوري.

عقوبات 2012 - 2010 والتجارة الخارجية

لا شك أن التدابير التي اتخذتها إيران على الساحة الدولية لا تقل أهمية من التدابير المحلية لتجاوز الآثار السلبية للعقوبات، وهي كالآتي:

أولاً- تعزيز فرص التواصل والتعامل مع شركائها التجاريين التقليديين في محاولة لضمان ولائهم لإيران، وتشجيعهم على مواجهة العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة وشركاؤها، فعلى سبيل المثال، قامت إيران -وبعد تنفيذ الحظر النفطي الذي فرضه الاتحاد الأوروبي في

عـام -2012 بتزويـد المشـترين الباقـين مـن الهيدروكربونات بأسـعار رخيصة من أجل ضمان ولائهم.

وفي بعض الحـالات، وفّرت طبيعة العقوبات الموجودة عدداً من الفرص لتجاوزهـا؛ إذ كانـت التدابير العقابيـة تتعلق في الغالـب بالنقل البحري والجـوي، بينمـا ترك النقل البـري دون اهتمام، وفي الوقت نفسـه، أدى وجود شـبكة من الطرق البريـة الإيرانية المتطـورة ذات بنية تحتية قوية دوراً في التناغـم مع أنظمة النقل في البلدان المجاورة، وهذا بدوره سـمح للإيرانيين بإرسـال البضائع إلى كافة النقاط في أوراسـيا دون استخدام طرق بحرية أو جوية.

نتيجـة لذلك، فقـد كانت هناك تقاريـر عن زيـادات ملحوظة في عدد ناقلات البنزين التي تعبر الحدود التركية والعراقية مع إيران بعد فرض العقوبـات عام 2010، وكذلك يتـم نقلها عبر بحر قزوين إلى بعض دول آسيا الوسـطى، كما كانت السلطات الإيرانية تستخدم أيضاً تدابير غير قانونية، وهذا ما أدى إلى اتهامها بشكل دوري بمحاولة بيع النفط بصورة سرية خلال الفترة 2010-2015.

ويجادل الخبراء بأن أسـهل طريقة لطهران كانت تزوير المستندات وبيع نفطهـا كعراقـي أصلي[1]، وكان هنـاك مخطط آخر يتضمن الاسـتعانة

(1) . Drummond J., Khalaj M., 'Iran Finds Way Round Petrol Sanctions', The Financial Times, 7 February 2011; Saul J., Kasolowsky R., 'Iran feels sanctions heat at UAE ports', Reuters, 3 August 2010; Rasheed A., Aqrawi S., Despite pledges, 'Iraqi Kurd oil still flows to Iran', Reuters, 22 July 2010

بشـركات في الـدول المجـاورة كالإمارات العربيـة المتحدة، والتي تشـير التقارير الفصلية إلى وجود تحركات لشاحنات نقل النفط قرب السواحل الإيرانيـة، ووصولهـا بالتالي إلـى موانئ الدول المجـاورة محملة بكميات كبيرة من النفط[1].

وكانت إحدى السبل التي استخدمتها إيران بتنفيذ عمليات تجارية سرية لبيع النفط، تتمثل بنقل النفط من سفينة إلى أخرى في المياه الدولية.

وخلال فترة 2010-2015 وسـعت طهران من أسطول الناقلات، ليس فقط من خلال بناء سـفن جديدة، ولكن أيضاً عن طريق شـراء ناقلات النفط القديمة التي كانت جاهزة تقريباً للتخليص الجمركي.

ويشـير الاعتقاد السـائد إلى أن ناقـلات النفط الحديثـة كانت تغادر الموانئ الإيرانية بشـكل منظم دون ذكـر الوجهة المحددة، بحيث يمكن أن تظل في عرض البحر والمياه الإقليمية لبعض الوقت.

وحـين تمـت عملية بيع ما للنفط فإن هـذه الناقلات توقف نظام التتبع الخـاص بها لإخفاء موقعها، وتنتقل بالتالي إلى نقطة متفق عليها لتقابل ناقلة الشـركة التي أبرمت معها العقد، وهذا يعني أن الناقلات الإيرانية كانـت تنقل حمولتها من النفط إلـى ناقلات تابعة لدول أخرى في عرض البحر ثم تعود فارغة إلى موانئها[2].

ولم تكن طرق التهرب من العقوبات في المجال المصرفي أقل تعقيداً، حيث

(1) Ibid.
(2) Ibid.

كانت السـلطات الإيرانية في البداية تقترب إلى حكومات الدول المختلفة بمبادرة إنشاء بنوك مشتركة لها ومكاتب مفتوحة في كلا البلدين.

وقـد ورد أنه خـلال فترة 2006-2010 تلقت كل من روسـيا والصين والهنـد وتركيـا هذه العروض، وأن إنشـاء مثل هذه البنوك من شـأنه أن يسـمح بإجراء المعاملات المباشـرة بين البلدان دون تدخل البنوك الغربية والمعاملات بالدولار.

وبصـرف النظر عن البنـك الإيراني الفنزويلي المشـترك الذي افتتحه الرئيـس الإيراني آنذاك أحمدي نجاد والرئيس الفنزويلي الراحل هوجو شافيز في طهران عام 2009، فإن العملية لم تذهب أبعد من ذلك[1].

وبعـد ذلك اختارت طهران اسـتراتيجية أخرى، حيث بدأت اسـتخدام العمـلات المحلية الوطنية مع شـركائها التجاريين الرئيسـيين كمناقصة قانونية في الأنشـطة الاقتصادية الخارجية بدلاً من الدلار واليورو، وقد صار هذا الإجراء في منتهى الأهمية بعد العقوبات الأمريكية عام 2010 والتي حجمت قدرة طهران على استخدام الدولارات.

وبحلـول عام 2015 كانت البنوك الإيرانية قادرة على إجراء معاملاتها المصرفيـة بالعملة المحلية لكوريـا والليرة التركية، والليوان الصيني والين الياباني والروبية الهندية والدرهم الإماراتي، وناقشت السلطات الإيرانية

(1) The Iran-Venezuela Joint Bank was established as a joint venture of by state-owned Iranian and Venezuelan Banks to facilitate the development of bilateral economic relations..

إمكانية استخدام الروبل الروسي في عملياتها التجارية مع موسكو، كما أن السلطات الإيرانية حاولت تعزيز التوسع في البنوك الخاصة غير المصرح بها لتشجيعهم على فتح فروع لها في الخارج بعد عام 2010، وكان يمكن للمصارف الخاضعة للعقوبة أيضاً إنشاء بنوك خاصة في بلد ثالث واستخدامها كغطاء لأنشطتها، فعلى سبيل المثال في أكتوبر 2011 تم إنشاء مصرفين على الأقل من قبل الإيرانيين في العراق لخدمة معاملاتهم المالية الدولية.

وحسب التقارير، فإن أحد المصارف كان يرتبط بالبنك الوطني (المصرف الوطني أو البنك المركزي) الخاضع للعقوبات وبحسب ما ورد في التقارير فقد فتحت هذه البنوك في بلدان أخرى، مثل ماليزيا وأفغانستان، وقد تعمد الإيرانيون اختيار هذه البلاد رغم الضعف الاقتصادي فيها؛ لأن غياب الوضوح السياسي والضعف الإداري فيها يعطي كثيراً من الفرص لإجراء عمليات رمادية وغير قانونية، حيث يمكن استخدام بنوكها الوطنية كعنصر في الخطة التي يمكن من خلالها تحويل الأموال الإيرانية إلى الاتحاد الأوروبي أو حتى إلى الولايات المتحدة[1].

وقد فتح عدد من الدول كالصين وفنزويلا والإكوادور وتركيا ولبنان وسوريا (قبل الحرب الأهلية فيها)، وكذلك بعض دول آسيا الوسطى

(1) Kenneth Rijock, 'Where Could Iran Sanctions Evasion Originate?', The World Check, 20 August 2010; Kenneth Rijock, 'Is Ecuador Facilitating Iran's Global Sanctions Evasion Programme?', The World Check, 17 January 2011

والقوقازية كأرمينيا أو حتى جورجيا بنوكاً لا تزال مفتوحة أمام الإيرانيين، بما يمكن من استخدامها لتحويل الأموال الإيرانية.

والأمر المهم بالنسبة لطهران أن أغلب هذه الدول لديها فروعٌ للمصارف الأوروبية والأمريكية، ما يعني إمكانية إرسال الأموال من إيران إلى بنك متعاون في جنوب شرق آسيا مثلاً ثم إلى بنك في آسيا الوسطى، ويتمثل هذا الإجراء في تحويل الأموال إلى بنك أمريكي أو أوروبي في البلد الذي يمتلك فروعاً لمصارف أمريكية أو مصارف تتخذ من أمريكا مقراً لها، فالمصادر المالية بإمكانها دخول الأراضي الأمريكية عبر فروع[1].

وكان رجال الأعمال الإيرانيون غير جادين في تلقي عائدات النفط على شكل تحويلات مصرفية في إيران قادمة من بلد آخر، وذلك من أجل تجنب حدوث مشكلات إضافية في المعاملات المالية الدولية، فعلى سبيل المثال سمحت الحكومة الكورية للإيرانيين -بعد تنفيذ عقوبات عام -2010 بالاحتفاظ بالموارد المالية المكتسبة من تصدير النفط إلى جمهورية كوريا في حسابات خاصة في البنك الصناعي الكوري وبنك ووري، وكان من المفترض أن يتم استخدام هذه الأموال لشراء المنتجات الكورية وتصديرها إلى إيران، وقد أدى ذلك إلى تعزيز العلاقات بين الدولتين، واستبعدت عمليات التبادل الخارجي غير الضرورية بالدولار التي كان يمكن أن تتأثر بالعقوبات الأمريكية عام 2010-2012، وقد

(1) Ibid.

استخدمت تركيا وإيران نفس الخطة تقريباً في علاقاتها الاقتصادية، حيث ترِك جزء من أموال الشركات الإيرانية التي تلقتها مقابل صادرات النفط والغاز في حسابات المصارف التركية، ثم أنفِقت هذه الأموال في تمويل واردات السلع الاستهلاكية إلى إيران، أو اعتماد خيار آخر لشراء المعادن والأحجار الكريمة التي تم استيرادها لاحقاً إلى إيران، باعتبارها ستقوم بتجديد احتياطيات الذهب والعملات الأجنبية في الجمهورية الإسلامية أو استخدامها لدفع ثمن السلع المستوردة.

ويبين استخدام الذهب والفضة كوسيلة لدفع ثمن السلع الخارجية بوضوح الاستراتيجية الإيرانية في تطبيق أبسط السبل لمواجهة المواقف الصعبة باعتبارها معزولة عن النظام المصرفي الدولي، فالإيرانيون طالما سعوا لإبقاء المصارف خارج دائرة عملياتهم الاقتصادية حيثما سمحت لهم الفرصة، فمنذ عام 2010 (أو حتى قبل ذلك) سمع المؤلف بشكل دوري قصص رجال الأعمال الإيرانيين حول كيفية تنفيذ معاملات تجارية في الخارج من خلال حمل حقائب مليئة بالنقود (بالدولار أو اليورو) التي تم شراؤها سلفاً من العراق أو أفغانستان، وقد يستخدمون الحوالة بدلاً من الطريقة الأولى، وهو نظام غير رسمي لتحويل المال يعتمد على أداء شبكة ضخمة غير رسمية من سماسرة المال تنتشر في المجتمعات الإسلامية حول العالم، ولا ترتبط بالنظام المالي الدولي، وإذا ما اعتبرت الحوالة أو المدفوعات النقدية غير قابلة للتطبيق، فإن السلطات الإيرانية ستعتمد على إجراء صفقات المقايضة، فعلى سبيل المثال، كانت الهند في

فترة 2012-2014 تدفع المستحقات المترتبة عليها من وارداتها النفطية مـن إيران عن طريـق تصدير المنتجات الغذائيـة، أي تقّدم النفط مقابل القمح والشاي والأرز[1].

كما بينت فترة 2010-2015 بوضوح أهمية العامل الدولي في تخفيف الأثـر السـلبي للعقوبات الأمريكية علـى الاقتصاد الإيرانـي، فمنذ عام 1979 كان التعـاون الاقتصـادي بـين الولايات المتحدة وإيـران في حده الأدنـى؛ لـذا لا يمكن للولايـات المتحدة ممارسـة تأثيرها السـلبي على الاقتصاد الإيراني إلا من خلال التفاعل مع المجتمع الدولي (باسـتخدام تدابير عقابية ومحفزة للحد من قدراته على التعاون مع طهران).

أمـا إيـران فقـد كان بإمكانها أن تخفف مـن حدة التأثيرات السـلبية للعقوبات الأمريكية باعتماد نظام مناسب للعلاقات الدولية.

وكانت العوامل الآتية ذات أهمية حيوية لتوفير الفرص لتجاوز العقوبات الأمريكية في فترة 2010-2015:

موقف الشركاء التجاريين الرئيسيين لإيران من العقوبات الأمريكية.

اسـتعداد شـركاء أمريكا لاتباع متطلبـات العقوبـات الأمريكية وتنفيذ تدابير عقابية خاصة بهم ضد إيران في الممارسة العملية.

(1) Rick Gladstone, 'Iran Finding Some Ways to Evade Sanctions, Treasury Department Says', The New York Times, 10 January 2013, https://www.nytimes.com/201311/01//world/middleeast/iran-finding-ways-to-circumvent-sanctions-treasury-department-says.html accessed on 24 March 2019

وجـود دول تعتبر شـركاء تجاريين أقل أهميـة للحكومة الإيرانية، حيث تعرضـت هي أيضـاً لعقوبات، وبإمكانها اسـتخدام الإجـراءات العقابية المفروضـة كفرصـة سـانحة لتعزيـز وجودهـا في أجواء البلـد الخاضع للعقوبات التي تفرضها الدول الكبرى للتقليل من الآثار السلبية للإجراءات العقابية[1].

وبالتالـي فمـن البديهي أن نتوقـع أن تقوم إيران وبعـد خروج الولايات المتحدة من خطة العمل المشتركة باعتماد هذه الخطوات مرة أخرى، لكن في المقابل فإن المرشـد الأعلى الثالث سـيولي اهتمامـاً مضاعفاً لتوفير ظـروف مواتية لتشـكيل ظروف تسـمح لطهـران باسـتخدام إجراءاتها القانونية والرمادية بفاعلية لتجاوز العقوبات.

خطة العمل المشتركة jcpoa وأهميتها بالنسبة للاقتصاد الإيراني

لا شـك أن إيـران وعندما كانت تعيش تحت طائلـة العقوبات في الفترة مـن 2006 إلى 2015، لم تشـهد تطوراً في ظـل هذه الظروف، وبحلول عام 2015 أصبح موضوع رفع العقوبات من الأولويات العليا لطهران.

وأتـاح لبـدء البناء مـع المجتمع الدولـي واعتماده لاحقـاً لخطة العمل المشـتركة الفرصـة للتخفيـف من أعبـاء العقوبـات وبدء عمليـة إعادة الانخراط التدريجي للبلد في الاقتصاد العالمي.

(1) . E. V. McLean & T. Whang, 'Friends or Foes? Major Trading Partners and the Success of Economic Sanctions' in International Studies Quarterly 54 (2010): 427 – 447.

أولاً وقبـل كل شـيء، قامت خطة العمل المشـتركة jpcoa برفع القيود المفروضـة على صادرات النفط الإيراني ليزداد بالتالي دخل الميزانية في البلاد وتحسين مؤشرات الاقتصاد.

بعـد عام2015 بدأ المسـتثمرون الأجانب اسـتثمار الفرص المتاحة في إيران، صاحبه تعديلات شـكلية وتحسـين العلاقات المصرفية مع النظام المصـرفي الدولـي، وقـد نجحت السـلطات الإيرانيـة خـلال الفترة من 2015-2018 في انتعاش اقتصادي في البلاد، ولكن ليس على حسـاب ضمان النمو المسـتدام وتحسـين الظـروف الاجتماعية والمعيشـية، وكان لهذا الأمر عدة أسباب.

فمـن ناحيـة وعلـى النقيض من اللاعبـين الآخرين، لم ترفع سـلطات الولايات المتحدة العقوبات التي فرضتها خارج الحدود الإقليمية كليّاً.

وبررت ذلك بالإشـارة إلى السياسـات الإقليمية لإيـران التي اعتبرتها القيـادة الأمريكيـة عدوانيـة، وكذلـك حالة حقـوق الإنسـان في إيران، والحقائق المزعومة بشأن غسيل الأموال من قبل السلطات الإيرانية.

ونتيجة لذلك، بقيت معظم العقوبات المالية التي فرضتها الولايات المتحدة سارية المفعول، ولم يتم رفع سوى العقوبات ذات الصلة بالأسلحة النووية.

وكان هذا يحول دون استعادة طهران علاقاتها بالكامل مع النظام المالي الدولي، وجعل المسـتثمرين المحتملين حذرين للغاية بشأن تمويل المشاريع في إيران.

إضافة إلى أن الشركات الأجنبية وفي الفترة من عام 2015 إلى 2016

لم تكن متيقنة من أن يحترم من سيخلف الرئيس الأمريكي أوباما خطة العمل المشتركة والتمسك بمبادئها، ما زاد من حدة المخاطر السياسية المرتبطة بالاستثمارات في إيران، وفي عام 2017، رسخ انتخاب دونالد ترامب هذا الاعتقاد بأنه من السابق لأوانه العودة إلى الجمهورية الإسلامية، بحيث إنه وبحلول منتصف عام 2018 كانت هذه المخاوف مبررة تماماً.

من ناحية أخرى ورغم رفع العقوبات الأكثر حساسية من قبل الاتحاد الأوروبي، استمر الاقتصاد الإيراني في مواجهة التداعيات السلبية للعقوبات التي فرضت في الفترة من 2006-2012.

وبالتالي نظراً لعدم توفر التقنيات والمعدات الأجنبية والاستثمارات الخارجية خلال فترة العقوبات بين عامي2006 و2015، لم تتمكن طهران من تحديث قاعدة الإنتاج في الوقت المناسب وإصلاح الأصول الثابتة لشركاتها في الصناعات الرئيسية.

وبالتالي، فإن حلول عام 2015 كان أغلب هذه الشركات مفلسة أو قديمة أو منهكة كليّاً وبدرجة عالية من الاستهلاك.

وعلى سبيل المثال فإن إنتاج الصلب وعدد آخر من الصناعات كانت بحاجة إلى استبدال أصولها الثابتة كليّاً.

وقد حدد هذا الحجم الكبير الأولي للاستثمارات اللازمة لإعادة تنشيط الإنتاج المحلي الإيراني وجعله قادراً على خوض المنافسة في السوق.

ومع ذلك، لم يكن هناك ما يكفي من الأموال المتاحة للقيام بهذه

الاستثمارات؛ إذ تم استنفاد احتياطيات إيران المالية المحلية من خلال سنوات العقوبات، في حين إن انخفاض نسب الربحية ومخاطر الاستثمارات العالية المرتبطة بالسياسات الأمريكية تجاه إيران لم تسمح للمستثمرين الأجانب بالتدخل ومعالجة الأوضاع.

في ظل هذه الظروف، لم يكن النمو الاقتصادي لإيران مساعداً، فيما شهد اقتصاد البلاد خلال عام 2016 نموّاً بنسبة 13.4%.

وبعد أن كانت نسبة الركود خلال عام (2015) (1.3%)، أصبحت النسبة عام (2017) (38%) فقط (انظر الجدول 1).

علاوة على ذلك، فإن تحسين الأداء الاقتصادي لم ينتقل إلى تحسين المؤشرات الاجتماعية.

وبالتالي وبعد انخفاض طفيف في عام 2016، أكدت التقارير الرسمية عودة معدل البطالة خلال عام 2018 إلى مستوى 12.5%، إضافة إلى استمرار انخفاض قيمة العملة الإيرانية.

وقد رافق هذه العملية انخفاض تدريجي في القوة الشرائية للأسر الإيرانية، وارتفاع مؤشر أسعار المستهلكين (انظر الجدول1).

وبالتالي، خلال 2015-2017 يمكن أن تصل معدلات نمو أسعار المواد الغذائية إلى 20% على المنتجات المختارة.

وبقيت الفجوة الواسعة بين طبقات السكان الأكثر ثراء وفقراً كما هي،

كما بقيت نسبة السكان المنسوبة إلى الطبقات ذات الدخل المنخفض[1].

فيما ظل الشباب الإيراني أكثر عرضة للمخاطر اجتماعيّاً، حيث قدرت نسبة البطالة بين هذه الشريحة بحوالي 40%[2].

إن تبني خطة العمل المشتركة jcpoa أظهر بوضوح أنه سيكون من الخطأ إلقاء اللوم فقط على العقوبات في جميع مطبات الاقتصاد الإيراني.

وبالتالي، ينبغي اعتبار المشاكل الهيكلية للاقتصاد الإيراني من العوامل الرئيسية الأخرى التي لم تسمح للبلد بالتطور خلال الفترة القصيرة التي تم فيها رفع العقوبات الدولية جزئيّاً.

وإن الدور المسيطر للحكومة في الاقتصاد الإيراني، والتكاليف الإدارية العالية والحجم الكبير للقطاع الرمادي في الاقتصاد الإيراني إلى جانب تدني فاعلية القطاع الخاص، وتخلف آليات السوق المصحوبة بسياسات حمائية أدت إلى خلق ظروف ملائمة مصطنعة للمنتجين الإيرانيين من بين تلك المشكلات التي واصلت تأثيراتها السلبية على مسيرة التطور بعد رفع العقوبات.

كانت هناك حاجة لإصلاحات اقتصادية هيكلية عميقة في إيران لفترة طويلة، بما فيها الحاجة إلى تقليص البرامج الاجتماعية الكبيرة غير المبررة اقتصاديّاً، والتي تستهلك سنويّاً قرابة 80 مليار دولار من ميزانية البلاد[3].

---

(1) Mohammad Reza Abdallahi, Tahlil-e Tahavvolat-e Akhir-e Eqtesad-e Iran (Tehran: Markaz-e pazhukheshkha-ye majles-e shoura-ye eslami, 1397). P. 4 – 6.

(2) Interviews with Iranian economists. October 2018. Tehran.

(3) Mohammad Reza Abdallahi, Tahlil-e Tahavvolat-e Akhir-e Eqtesad-e Iran

بإعــلان حمايــة المظلومــين، كواحــدة من المهــام الرئيســية للجمهورية الإســلامية في عــام 1979، حــوّل آية الله خميني وأتباعه الشــعبوية في واحــدة مــن أهم العوامــل الرئيســية لسياســاتهم الداخلية، كمــا جعلوا السلطات الإسلامية تعتمد حتى النهاية على دعم الطبقات الدنيا.

وقد جعل القرار النظام الإســلامي في إيران مستداماً للغاية، في الوقت نفسه كانت لهذه السياسات الاجتماعية آثارها الاقتصادية السلبية.

أولاً: اضطــرت الســلطات الإيرانية إلى شــراء ولاء مؤيديها، ومنذ عام 1979 وكان أحد التدابير الرئيســية التي اســتخدمتها الحكومة لضمان دعم الطبقات الدنيا من ســكان المدن يكمن في إعانات المســتهلك وتقديم المنتجات الأساسية الرخيصة.

نتيجة لذلك أنشأت السلطات الإيرانية نظاماً معقداً سمح لهم بالتأثير والتحكم في عملية اســتيراد وإنتاج وتوزيع الســلع الاستهلاكية الرئيسية، وشكل إنشاء هذا النظام عبئاً يثقل كاهل الميزانية.

كانت الإعانات أو الدعم المالي والبرامج الاجتماعية الواسعة «تستهلك» الأصول المالية التي كان بالإمكان الاستفادة منها لتطوير الاقتصاد.

مــن ناحية أخــرى، حول هذا النظام الحكومة إلى الأداة الرئيســية (إن لــم تكن الوحيــدة) التي تنظم العلاقات بين المنتجين والمســتوردين وتجار التجزئة والمستهلكين، فضلاً عن أنه استبعد آليات اقتصاد السوق بالكامل

(Tehran: Markaz-e pazhukheshkha-ye majles-e shoura-ye eslami, 1397). P. 4 – 6.

تقريباً من هذه العملية.

ما يعني أن مشاركة الدولة أوجدت محدودية لحرية السوق، وسلب القدرة التنافسية منه، وشكلت خطراً على مؤشرات بيئة ممارسة الأعمال في إيران، وتقمع المبادرات الخاصة، وتثبط الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

كان للعلاقات المصرفية الدور المهم في تفاقم مشكلات الاقتصاد الإيراني.

إن الاعتماد الوحيد على أفكار الاقتصاد الإسلامي وحظر النماذج المصرفية الغربية أجبر البنوك الإيرانية على اختيار طريق معين للتنمية.

بعد الثورة الإسلامية عام 1979، أصبح القطاع المالي للاقتصاد الإيراني وكذلك جميع الأنشطة الاجتماعية الإيرانية، متوافقة مع أحكام الشرع والقرآن.

أولاً: تم فرض حظر صارم على استخدام أسعار الفائدة بمعناها التقليدي.

وبدلاً من ذلك، كانت البنوك ملزمة بالمشاركة في مشاريع المقترضين.

ولم تقتصر المشاركة على الأرباح فقط، بل إنها شاركتهم في الأخطار والمجازفات.

نتيجة لذلك فقدت المؤسسات المالية رغبتها في توسيع القروض، ما جعلها في مهب التباينات المنهجة في الاقتصاد الإيراني.

أدت السيطرة الحكومية، وفقدان التنافسية والعزلة عن العالم الخارجي في مجموعها إلى ركود النظام المصرفي في إيران وإضعاف دوره في التنمية الاقتصادية الوطنية.

تسـببت المشـاركة غير الطوعيـة (في الواقع على نطاق واسـع) للبنوك الإيرانية في مشاريع عملائها، في تشكل أحد العيوب الأساسية في النظام المصرفي الإيراني.

تحولت المؤسسـات المالية في البـلاد إلى نوع من «الدولة داخل الدولة»، حيث تقوم بشكل أساسي بتوفير الأموال للشركات التجارية التابعة لها.

وهذا بدوره أدى إلى عدم وضع البنوك (المصارف) الإيرانية للمحفزات لجذب العملاء والمحافظة عليهم، باعتبار أن البنوك الإيرانية تشارك في الواقع في الأنشطة الاقتصادية وليس في الأنشطة المالية.

ورغم وجود الحاجة الماسة للإصلاحات الاقتصادية، فإنه كان ولا يزال تنفيذها صعب المنال في إيران.

فمـن ناحية، تتعارض إصلاحات القطاع المصرفي والبرامج الاجتماعية مع بعض المبادئ الأيديولوجية للنظام السياسـي الحاكم في إيران، والتي أعلنـت أن حماية المصالح الاجتماعية والاقتصادية للطبقات ذات الدخل المنخفض من السـكان تشـكل إحدى أهم أولوياتها وكذلك دمج العناصر الإسلامية في إدارة البلاد.

ومن ناحية أخـرى، حاولت القيادة الإيرانية تجنب أي إصلاحات يمكن أن تؤثـر سـلباً على الوضـع الاجتماعي- الاقتصادي بينمـا كانت البلاد تعيش في ظل الضغوط الخارجية الكبيرة.

في ظـل هـذه المعطيـات، فإن عـدم تنفيـذ الالتزامـات في إطار خطة العمل المشتركة، والتخفيف من حدة ضغوط العقوبات شكل بصيص أمل

للسلطات لإحداث تغييرات معينة في هيكلية الاقتصاد.

ولسوء الحظ ضاعت هذه الفرص بقرار ترامب بمغادرة خطة العمل المشتركة jpcoa في مايو 2018.

وبعودة فرض العقوبات عاد الوضع في إيران واقتصادها وبأسرع ما يمكن إلى مرحلة ما قبل عام 2015، مما يجعل قادة البلاد غير جادين في إحداث أي تغييرات هيكلية.

علاوة على ذلك، عزز خروج الولايات المتحدة من خطة العمل المشتركة (JCPOA) مواقف القوى المحافظة للنخبة الإيرانية التي لا تميل إلى إحداث أي تغييرات من شأنها أن تشكك في الركائز الأيديولوجية للجمهورية الإسلامية.

في حين تستعد القيادة الإيرانية للتأقلم مع فترة جديدة وطويلة من العقوبات الأمريكية الجديدة التي من المتوقع أن تلحق المزيد من الضرر بالاقتصاد الإيراني.

وبالتالي، وفي أكتوبر 2018، أقرّ روحاني علانية أن الاستقرار والتحسين اللاحق للوضع الاقتصادي في البلاد لا يمكن تحقيقهما إلا من منظور طويل الأجل[1].

إن سياسات ترامب تجاه إيران ومحاولاته لربط موضوع رفع العقوبات

(1) Vladimir Mesamed, 'O Prichinakh Zabastovok v Irane', Institut Blizhnego Vostoka, 17 October 2018, http://www.iimes.ru/?p=48884#more-48884 accessed 24 March 2019

بالقضايا التي لا تتعلق بالملف النووي مثل سياسات طهران في الشرق الأوسط، أثبتت بوضوح للقيادة السياسية في البلاد أن الدافع الرئيسي وراء جولة العقوبات الحالية ليس المخاوف الدولية مع البرنامج النووي الإيراني، بل يكمن في التوترات القديمة مع الولايات المتحدة.

في ظل وجود الرئيس الأمريكي الحالي هذا يتبين أن الضغوط الاقتصادية الأمريكية يمكن تخفيفها أو رفعها فقط في حالة اعتراف السلطات الإيرانية بهزيمتها في هذه المواجهة الطويلة الأمد، وهو أمر غير مقبول تماماً للزعيم الحالي لإيران.

وبالتالي رسم خامنئي الخطوط العريضة للسياسات الإيرانية لمواجهة الأزمات الحالية التي تدعمها إلى حدٍّ كبير النخبة في البلاد، ويستند هذا النهج إلى الافتراضات التالية:

كان موضوع إعادة فرض العقوبات أمراً لا مفر منه، وكان على إيران التركيز على كيفية التقليل من الضرر الذي تسببه إلى أدنى حد ممكن باستخدام الأساليب التي ساعدت البلاد على موازنة التأثير السلبي للضغوط الاقتصادية في الماضي، بما في ذلك تقوية الاتصالات التجارية والسياسية مع الدول التي ترفض قرار ترامب بمغادرة خطة العمل المشتركة، جزء من هذه الخطة يعني الحفاظ على الالتزام الإيراني بخطة العمل المشتركة (JCPOA).

• يجب عدم الثقة بالولايات المتحدة فهي خصم قوي وخطير، وسيكون من الأفضل تجنب المواجهات المفتوحة، وفي المقابل يجب على إيران

الاستمرار في محاولة الحفاظ على علاقاتها مع الولايات المتحدة في حالة «لا سلام ولا حرب»، وتجنب الاشتباكات المباشرة، وتفضيل المواجهة غير المباشرة عبر الحلفاء.

• إضافة إلى أن ذلك لا يستبعد إمكانية إجراء مفاوضات مع الأمريكيين في حالة تغيير سلوكهم لصالح حل أكثر منطقية (من وجهة نظر طهران) لقضية العقوبات.

• إن الضغط الاقتصادي الأمريكي ليس هو السبب للتخلي وقبول الطلبات الأمريكية[1].

بمعنى آخر، إن إيران مستعدة لمواصلة المواجهة مع الولايات المتحدة تحت حكم ترامب، ولا ترى أنه من الضروري التحدث إلى الجانب الأمريكي في الوقت الذي يطالب بأمور تعتبرها القيادة الإيرانية بالمهينة.

• في ظل هذه الظروف، عندما خاطب خامنئي أعضاء المؤسسة العسكرية في إيران في 4 أكتوبر 2018، وضع خامنئي حدّاً للنقاش حول إمكانية تقديم بعض التنازلات للولايات المتحدة في النزاع حول خطة العمل الشاملة (JCPOA) عن طريق تسمية الأشخاص الذين يعتقدون بإيجابية الأمر بـ «الخونة»[2]؛ لذلك جعل خامنئي أي شخص يشك في ضرورة مواجهة

(1) Ali Khamenei, 'Amrika Chehel Sal Mglub-e Jumkhuri-ye Eslami-ye Iran Shode-ast', Arman-e Emruz, 13 Aban 1397. P. 2, 6; Ali Khamenei, 'Mardam Tahrimha-ra Shekast Midehand', Arman-e Emruz, 14 Mehr 1397. C. 1, 6.

(2) Ali Khamenei, 'Mardam Tahrimha-ra Shekast Midehand', Arman-e Emruz, 14 Mehr 1397. C. 1, 6.

الضغط الأمريكي، خارج القانون.

وأعرب عن ثقته في أن البلاد ستكون قادرة على البقاء على قيد الحياة رغم الجولة الجديدة من الحرب الاقتصادية مع الولايات المتحدة.

فالآراء الحالية للقيادتين الإيرانية والأمريكية حول آفاق تسوية قضية العقوبات تقطع الآمال في تحقيق سريع لحل وسط بين الولايات المتحدة وإيران.

وهذا بدوره يعني أن العقوبات الأمريكية لن تُرفع خلال السنوات القليلة القادمة.

وحتى إذا لم تتم إعادة انتخاب ترامب في عام 2020، فإن تغيير نهج النخبة الأمريكية تجاه القضية النووية لا يزال صعب المنال، حيث يفترض أن الدولة العميقة الأمريكية تؤيد قراره بترك خطة العمل الشاملة (JCPOA).

وبالتالي من المحتمل جدّاً أن يرث المرشد الأعلى التالي في إيران قضية العقوبات كجزء من ميراث سلفه، ومع ذلك، فإن وقت الخلافة سيحدد نوع الخطوات التي سيتعين عليه القيام بها.

إيران بعد قرار ترامب بالانسحاب من خطة العمل الشاملة (JCPOA) معضلات المرشد الأعلى التالي

لأي تنبؤات، من الضروري تحديد نطاق وطبيعة تأثير العقوبات التي يتعين على الزعيم الأعلى الثالث التعامل معها.

وهذا بالطبع يعتمد على اللحظة الزمنية التي تحدث فيها الخلافة، ففي العادة يتم التقليل من تعقيد تأثير العقوبات على الاقتصاد الإيراني، وغالباً ما يتم تجاهل وجود مستويين من التأثير على الاقتصاد:

• تأثير فوري ومباشر.

• التأثيــر التراكمــي طويل الأجل، حيث تصبــح النتائج واضحة بمرور الوقت، لكن هذا التأثير يكون عادة أقوى بكثير من التأثير الفوري.

فالعقوبات تزيد من حدة التضخم، وتخفض العملة الوطنية، وتدفع نمو أسعار المستهلك.

ومــع ذلك فإن هذا أمر يمكن إدارته، نظراً لتجربة إيران في التعامل مع هذه المشكلات في الماضي.

ويعد مستوى التأثير الثاني أكثر خطورة على الاقتصاد الإيراني باعتباره سيستمر لفترة أطول، وقد لا يكون مرئيّاً في البداية (ففي العادة يستغرق الأمر سنوات قبل أن يصبح تأثير هذا المستوى واضحاً).

وبطبيعــة الحال فإن العقوبات في هذه المرحلة تضر بأســاس الاقتصاد الإيرانــي، مثـل قدرتــه علــى توســيع وتطويــر قاعــدة الإنتــاج، وجذب الاستثمارات الأجنبية، واســتخدام قروض البنوك الأجنبية طويلة الأجل والدخول إلى أسواق جديدة.

والأهــم من ذلــك -وكما تم توضيحه من قبل- أن هذا التأثير لن يختفي فوراً إذا تم رفــع العقوبــات، فالتأخيــر في تطوير صناعات معينة ســيبقى لســنوات قادمة؛ نتيجة حرمان إيران من الوصول إلى معدات وتقنيات جديدة.

وفي ظل هذه الظروف ســيتعين على الزعيم الأعلى الثالث، التعامل مع المستوى الأول من التأثير، إذا ما وصل إلى السلطة حتى عام 2022.

وســيتعين على طهــران وضع خطــط اقتصادية مختلفــة للتعويض عن

خسـائر توقف الأعمال الوطنية كشـركات صناعة السـيارات الرئيسية، ومنتجي البتروكيماويات والنفط والغاز على سبيل المثال.

وسـوف تحتاج أيضاً إلـى دعم تلك الصناعات المهمـة لإبقاء الاقتصاد متعافياً في ظل العقوبات.

ومـع ما ذكرنا فإن هذه السياسـات ليس فقط سـتزيد مـن دور الدولة في الاقتصـاد، بـل حتى إنها سـتخلق مزايـا إضافية للشـركات المرتبطة بالحكومة على غيرها.

وهو ما سيؤدي حتماً إلى قمع آخر بقايا حرية السوق والقدرة التنافسية.

إضافة إلى أنه قد يعيد تشكيل توازن القوى بين مجموعات مختلفة من النخبة الاقتصادية الإيرانية.

ومـن الممكن أيضاً افتـراض أن خطوات الزعيم الجديد ستسـتند إلى الخبـرة السـابقة في مواجهة العقوبـات التي فرضـت في الفترة من عام 2006-2012.

وهنـا يتوقع أن تحـاول إيران زيادة حجم الضرائب، والتشـجيع للمزيد من تنوع الاقتصاد، وتخصيص موارد إضافية لجذب ولاء الناس وموازنة انخفاض القوة الشرائية للسكان.

وأما على السـاحة الدولية فإن الجهود الإيرانية لمواجهة الآثار السـلبية للعقوبات ستركز على تهريب السلع المحظورة.

وكذلك اسـتخدام العملات الوطنية بدلاً من الدولار الأمريكي لتسـهيل التجارة الخارجية، وإنشـاء مراكز الشـفافية والاسـتخدام الأكثر فاعلية

لصفقات المقايضة، وإنشـاء الشركات الواجهة في الخارج، وإغلاق أجهزة تعقب ناقلات النفط.

اسـتخدام الشـركات والمشـاغل الصغيرة والمتوسـطة الأجنبية التي لا علاقة لها بالسـوق الأمريكية لتلبيـة احتياجات إيران، وتوفير خصومات على نفطها للمستهلكين.

وقـد تحـاول إيران تحسـين علاقاتهـا مع الدول المجـاورة اعتقـاداً منها بأن العلاقات الجيدة ستسـاعد علـى تجنب العزلة الدوليـة، إضافة إلى أنه يمكن استخدام بعض هذه الدول المجاورة لمساعدة إيران على تجنب العقوبات.

يمكن أن يؤدي هذا إلى تعزيز العلاقات الدبلوماسـية الإيرانية فوراً مع الدول المجاورة لإيران بهدف استرضائها، بما فيها دول الخليج.

إن توقيـع اتفاقيـة الوضع القانوني لبحر قزوين في عام 2018 من قبل إيران ينبغي اعتباره جزءاً من هذه الجهود.

ومـع أنـه يتم التعامل مـع الاتفاقية في إيران كوثيقة قـادرة على إلحاق الضرر بمصالح طهران، فإن روحاني وقع عليها من أجل تحسين العلاقات مع الدول الساحلية المطلة على بحر قزوين[1].

وعنـد ذلك سـتكون إيـران قادرة علـى مواجهة التأثيـر الأول والفوري للعقوبات على اقتصادها.

كما كان خلال 2012-2015، سيكون العامان الأولان صعبين ويتسمان

(1) Interviews with experts on Iran's foreign policy. Tehran University, IRAS. Tehran. October 2018.

بارتفاع معدلات التضخم ونمو الناتج المحلي الإجمالي السلبي، وانخفاض قيمة العملة الوطنية الإيرانية، فيما ستكون القيادة قادرة على تحقيق الاستقرار للاقتصاد بحلول عام 2022.

وبصورة عامة سيكون الموقف خلال الفترة 2019-2022 صعباً وتحدده معدلات التضخم المرتفعة، مما يرفع أسعار المستهلكين والركود نحو اقتصاد بطيء، ولكن لا يؤدي إلى انهيار اقتصادي كامل.

وفي السنوات الأولى من حقبة العقوبات الجديدة، لن تنمو أسعار المستهلك بالسرعة التي تنخفض بها قيمة العملة الوطنية.

وستبقى المنتجات الغذائية الأساسية والخدمات العامة بالإضافة إلى المجموعة المحدودة من السلع الاستهلاكية متاحة وفي متناول المستهلك.

كما ستنخفض القوة الشرائية للأسر خلال العامين الأولين بشكل كبير في مقابل الدولار، ولكن ليس من حيث الريال لأن الأسعار ستنمو ولكن ليس بسرعة انخفاض قيمة الريال.

وأما الولايات المتحدة فإنها لن تكون قادرة على عزل إيران تماماً عن سوق النفط العالمية، ويتوقع أن يتراوح انخفاض صادرات النفط بين 0.5 و1 مليون برميل يومياً.

ويتوقع أيضاً أن يكون نمو الناتج المحلي الإجمالي سلبيّاً للفترة 2018-2020. بحيث يمكن أن يصل في عام 2019 إلى -5.5%، ولن تتمكن عندها إيران من تصدير ما يزيد عن 1 - 1.1 مليون برميل من النفط يومياً؛ إذ سيواجه قطاع النفط الضربة الأكثر حساسية جراء العقوبات، وتقدر

معدلات نموها لعام 2019 بـ (26 - 31%).

وستعاني قطاعات البتروكيماويات والسيارات والبناء على الفور من آثار العقوبات؛ بسبب اعتمادها على المعدات المستوردة وقطع الغيار والمواد الخام، وكذلك بسبب انخفاض القوة الشرائية للسكان.

وبخصوص قطاع الإنتاج سوف يعاني من آثار العقوبات، ولكن ليس بقدر ما سيعانيه إنتاج النفط، وسيكون نموها السنوي 3-5% في عام 2019.

وقد لا يزال القطاعان الزراعي والخدمي يُظهران الحد الأدنى من المفاجأة الإيجابية.

وبالتالي فالاقتصاد غير النفطي سيشهد عام 2019 نموّاً بنسبة 0.5 - 1%[1].

ومن المهم أيضاً أن يتسبب انكماش الاقتصاد الإيراني في أول عامين بعد خروج الولايات المتحدة من خطة العمل المشتركة، في انخفاض حجم الواردات، وهذا بدوره سيساعد إيران في الحفاظ على توازن تجاري إيجابي[2].

كما سيتم تعويض انخفاض دخل النفط في الموازنة من مصادر أخرى، وبالتالي أدى انخفاض قيمة الريال خلال خريف عام 2018 إلى زيادة دخل المصدّرين الإيرانيين، بما في ذلك دخل القطاعات غير النفطية.

---

(1) Donya-ye Eqtesad, 'Masir-e 98 Eqtesad-e Iran', Donya-ye Eqtesad, 28 Esfand 1397 https://donya-e-eqtesad.com/مسیر-اقتصاد-ایران-3489702-/-بخش-خبر64 accessed on 24 March 2019

(2) See for instance, Mohammad Reza Abdallahi, Tahlil-e Tahavvolat-e Akhir-e Eqtesad-e Iran (Tehran: Markaz-e pazhukheshkha-ye majles-e shoura-ye eslami, 1397).

وسيؤدي هذا بدوره إلى توفير أموال إضافية للميزانية، وبصرف النظر عن ذلك ستنجح السلطات الإيرانية في زيادة حصة الضرائب في دخل الميزانية، علاوة على ذلك فإنه في عام 2018، تحسنت بالفعل فاعلية تحصيل الضرائب بشكل كبير؛ إذ تزايدت حصة الضرائب في ميزانية إيران منذ عام 2012، فيما ستحقق استراتيجية الاكتفاء الذاتي نتائج إيجابية كذلك.

وفي الوقت الذي ستصبح فيه قطاعات النفط والغاز والبتروكيماويات وصناعة السيارات (التي تعتمد على واردات قطع الغيار والمواد الخام) ضحايا للعقوبات، فإن الضغط الاقتصادي الخارجي وسقوط العملة الوطنية لن يضر بشكل كبير بقطاعات الاقتصاد التي تؤمّن الاحتياجات الأساسية للناس من المواد الغذائية والوقود والملابس.

وستسمح الاحتياطيات المتراكمة للسلع الاستهلاكية خلال الفترة بين عامي 2019-2020 بإبطاء نمو الأسعار.

وإن الاتجاهات السلبية للاقتصاد العام سترتفع، إضافة إلى وجود التوقعات السلبية العامة.

نتيجة لذلك يمكن لبعض هذه الاتجاهات أن تتحسن مع انتهاء فترة الهيستيريا والتوترات الأولية.

لن يكون التهديد الرئيسي للنظام السياسي خلال الفترة 2019-2020 اقتصاديّاً فقط، وسيرتبط أيضاً بحالة المزاج العام.

كما ستكون توقعات الشعب الإيراني متشائمة للغاية، رغم أن هذا

التشاؤم لن يعكس دائماً الوضع الحقيقي على أرض الواقع.

وفي ضوء هذه المعطيات، فإن اللا مبالاة والتشاؤم ستكون لها آثار سلبية للغاية، خصوصاً على الوضع السياسي، حيث سيصاب الناس بخيبة أمل أكبر ليس فقط في مستقبلهم ولكن في الحكومة، ما سيدفعهم للبحث عن البدائل.

ومع أنه سيبقى هذا الوضع بعيداً عن روح الثورية، فإن خيبة الأمل المتزايدة ستخلق درجة معينة من عدم القدرة على التنبؤ بمزيد من التطور للوضع السياسي في إيران.

وبعد عام 2022، ستكون التحديات التي يواجهها الزعيم الجديد لإيران مختلفة عن تلك التي حدثت في 2019-2022.

فيما سيصبح الوضع الاقتصادي أقل تقلباً واستقراراً، حيث إن إيران ستروض نفسها على العيش تحت الضغط، وإن الفترة ما بعد 2022 ستشكل الوقت الذي سيتعين فيه على الدولة التعامل مع المستوى الثاني من تأثير العقوبات إلى المزيد من تدهور قاعدة الإنتاج في الاقتصاد الإيراني، الذي سيصبح العقبة الرئيسية أمام التنمية الاقتصادية وضمان مصادر دخل مستقرة للميزانية.

وللتعامل مع هذه القضايا سيتعين على القيادة الجديدة إدارة المشكلات الاقتصادية الهيكلية الناجمة عن الخصائص الحقيقية لاقتصاد إيران، والمتفاقم بسبب العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة وحلفاؤها.

وفيما لن تزيد قدرات إيران على الوقوف في وجه الآثار السلبية المباشرة للضغط الأمريكي المزيد من الشكوك، بالنظر إلى التجربة السابقة لإيران

في العيش في ظل الضغوط الخارجية، فإن نجاح الزعيم الأعلى الثالث في إنعاش الاقتصاد الإيراني وضمان استمرار التنمية سوف يعتمد على عدد من العوامل.

قبل كل شيء، يجب أن يكون الزعيم الأعلى الثالث مستعدّاً لاتخاذ الخطوات التي لا تحظى بشعبية، وإن إيران ستحتاج بعد عام 2022 إلى إعادة النظر في إنفاقها الاجتماعي للحصول على أموال إضافية للاستثمار في الاقتصاد، وستحتاج أيضاً إلى إصلاح القطاع المصرفي لجعله أكثر فاعلية.

ويجب أن تصبح بيئة الأعمال التجارية أكثر ملاءمة للقطاع الخاص وممثلي المستثمرين الأجانب الذين ما زالوا راغبين في التعاون مع إيران.

بعبارة أخرى، يجب أن يكون خليفة خامنئي مستعدّاً «لمباركة» الإصلاحات الاقتصادية العميقة، هذا بالطبع يعتمد على آرائه السياسية.

إن السباق غير الرسمي لمنصب القائد الأعلى الثالث الذي بدأ منذ فترة من الزمن يظهر بوضوح، وهناك فرص أكبر لشغل هذا المنصب أمام أشخاص يمثلون إما جماعات يمينية مركزية أو يمينية بين النخبة الإيرانية مثل صادق لاريجاني وإبراهيم رئيسي الذي يعارض أي إصلاحات ليبرالية عميقة.

فرص المعسكر الإصلاحي في ضمان فوز مرشحه ليست عالية، باعتبار أن الإصلاحيين ليس لديهم شخصيات ذات معنى وجذابة بين صفوفهم، على استعداد لخوض المنافسة من أجل منصب القائد الأعلى.

ثانياً: إن القضية الإصلاحية فقدت مصداقيتها إلى حدٍّ كبير؛ بسبب فشل حكومة روحاني المرتبطة بالأمل الإصلاحي في تحسين الوضع الاقتصادي في البلاد، كما أنهم لا يتمتعون بدعم المرشد الأعلى الحالي.

أخيراً: فإنه في الفترة بعد عام 2005، وعلى الخصوص بعد عام 2009، تحول النظام السياسي والإداري القائم في البلاد لخدمة مصالح الجماعات المحافظة، وهذا ما زاد من نفوذهم.

ويجب أيضاً التشكيك في حسم حسن روحاني (الذي تمت تسميته أيضاً كمرشح محتمل، والذي لا يمكن تمييز تفضيلاته السياسية بوضوح على أنه مؤيد للإصلاحيين) لإجراء إصلاحات هيكلية، إذا تمكن من شغل هذا المنصب.

في فترة روحاني بين مكتب رئيس الجمهورية بأنه وخلال هذه الفترة قام بتعليق الكثير من المبادرات المفيدة كتقليل البرامج الاجتماعية الضخمة والدعم المقدم لمنتجي السلع غير الاستهلاكية بغية مواجهة المعارضة الشعبية المحتملة.

وهذا بدوره يوضح تحدّياً آخر يجب على الزعيم الثالث التعامل معه بعد عام 2022:

حيث سيتعين عليه الإذعان بأن أي إصلاحات هيكلية سوف تتسبب في ردود أفعال سلبية إما بين الطبقات ذات الدخل المنخفض من السكان؛ لأنها ستخفض مستوى الدعم الاجتماعي، أو بين تلك الجماعات السياسية التي تستفيد من الاختلالات الهيكلية القائمة.

يمكن توضيح الحالة الأخيرة من خلال قضية الانضمام إلى فرقة العمل المالية (FATF):

في عام 2018، واجهت محاولات السلطات الإيرانية للانضمام إلى فريق العمل المالي مقاومة شديدة من أولئك الذين اعتقدوا أن المتطلبات الجديدة للمساءلة المالية قد تكشف عن مداخيلهم وإنفاقهم أمام الذين يرغبون في الابتعاد عن أعينهم.

في النهاية واعتباراً من مارس 2019، تم تعليق ارتباط إيران بحركة العمل المالي بحكم الواقع، على الرغم من أن ذلك شكل أحد الشروط غير الرسمية التي فرضها الاتحاد الأوروبي لضمان زيادة المساعدات الأوروبية المقدمة لإيران في نضالها ضد الولايات المتحدة. عقوبات[1].

وفي ظل هذه الظروف، لا يلوح في الأفق أن يقرر روحاني إجراء إصلاحات هيكلية كبيرة، إذا ما أصبح المرشد الأعلى الثالث.

التحدي الثالث والأخير الذي سيواجهه المرشد الأعلى المقبل فيما يتعلق بالعقوبات هو ضمان استعداد البيئة الدولية لمواصلة تزويد إيران بفرص لتجاوز العقوبات.

ففي الوقت الحالي، تبدو قدرة الولايات المتحدة على الاستمرار في تنفيذ العقوبات ضد إيران أكثر وضوحاً بكثير من حسم المجتمع الدولي لموازنة ذلك. بينما تعتمد إيران على مساعدة الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك إنشاء (آلية

(1) Interviews with the representatives of German business. Berlin. November 2018.

INSTEX) خاصــة يمكنهــا نظريّــاً ضمان أمن المعامــلات المالية بين إيران والاتحــاد الأوروبي وصيانتها من العقوبات الأمريكيــة، هناك فهم واضح بين صانعي السياسة الأوروبيين ومجتمع الخبراء، بأنه لا يمكن للاتحاد الأوروبي فعل الكثير فيما يتعلق بضغوط العقوبات الأمريكية على إيران[1].

كما لا يمكن لأي تدابير مقترحة موازنة التأثير الســلبي للعقوبات على الاقتصــاد الإيراني، أو حماية الشــركات الأوروبيــة الكبرى من العقوبات الثانوية الأمريكية.

ومع ذلك، فإن حقيقة أنهم لا يســتطيعون فعل الكثير لمســاعدة إيران لا تجعل سلطات الاتحاد الأوروبي في وضع الخمول.

إنهم يريدون التحرك، وغايات الأوروبيين معقدة، فقبل كل شــيء تراهم يعتقدون بأن الإدارة الأمريكية تشــنّ حرباً على شركات الاتحاد الأوروبي لإبعادها عن إيران[2].

ثانياً: يعتقد مســؤولو الاتحاد الأوروبي أن قرار ترامب بالانســحاب من خطة العمل المشــتركة ليس فقط لم تدمر الآليات التي سمحت للمجتمع الدولي بإبقاء البرنامج النووي الإيراني تحت السيطرة فحسب، بل تقوّض نظام عدم الانتشار في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

ثالثــاً: يشــعر الأوروبيــون بالإهانــة الأخلاقيــة، ورأوا أن خطــة العمل المشــتركة (JCPOA) بمثابــة اتفــاق دولي متعدد الأطــراف، حيث قدم

(1) Interviews with the representatives of German business. Berlin. November 2018.
(2) Interviews with the representatives of German business. Berlin. November 2018.

جميع المشــاركين مساهماتهم الخاصة لجلبه إلى طاولة المفاوضات، ومن ثم التوقيع على هذه الوثيقة.

ومــع ذلك، فإن القرار الأمريكي أحادي الجانب يوضح لأوروبا أن إدارة ترامب لا تعتبر الاتحاد الأوروبي شريكاً متساوياً[1].

هذا وتشــعر بروكســل بالقلق من أنه يمكن اســتقراء مثل هذا النهج في القضايــا الأخــرى التي نوقشــت في مجتمع عبر المحيط الأطلســي، وأن أوروبا لا تريد أن تلعب الدور الثانوي[2].

تثير ســلطات الاتحاد الأوروبي أيضاً مســألة ما إذا كان ينبغي اعتبار سلوك ترامــب هذا انحرافاً سياســيّاً يختفــي بمجرد مغادرة ترامــب للبيت الأبيض، أو أنــه وضــع للتوّ اتجاهاً جديداً في السياســة الخارجية للولايات المتحدة، من شأنه أن يؤثر على العلاقات عبر المحيط الأطلسي لسنوات قادمة، ما يعني أن الاتحاد الأوروبي يريد أن يقاتل حتى لو كان بيد ضعيفة[3].

في ظــل هذه الظروف، ســتكون إحدى الأولويات الرئيســية لإيران هي تحفيز أعضاء الاتحاد الأوروبي على الإبقاء على حسمهم، وتطبيق المزيد من الجهود لمساعدة طهران في التهرب من العقوبات.

(1) See Thomas Muller-Farber, In a Quagmire? How Could Europe Improve its Iran Policy. Loccum: Evangelische Akademie Loccum, 2019.

(2) Ibid.

(3) Bijan Khajehpur, 'Road Map for Iran-EU Trade and Investment Relations', Al-Monitor, 20 March 2019, https://www.al-monitor.com/pulse/originals/201903//iran-instex-spv-europe-eu-roadmap-trade-smes-sanctions.html accessed on 24 March 2019

ومع ذلك فإن نجاح هذه الجهود لا يزال محل تساؤل، وكذلك استعداد النخبة الإيرانية لتكون ثابتة في تشجيع الاتحاد الأوروبي على مساعدة طهران[1].

وبصرف النظر عن ذلك، هناك لاعبان آخران يمكن أن يلعب موقفهما دوراً إيجابيّاً في مساعدة طهران على مواجهة العقوبات المفروضة وتزويدها بالاحتياطيات التكنولوجية والمالية لتعويض المستوى الثاني من تأثير العقوبات على اقتصاد البلاد:

وهما الصين وروسيا، ومع ما ذكر فإن احتمالات قيام هذه الدول بلعب دور «المنقذين لإيران» لا تزال غير واضحة.

فبكين حريصة للغاية على مشاركتها في المشاريع الإيرانية، بالنظر إلى التحديات القائمة التي تفرضها العقوبات، وفي الوقت نفسه، هناك عقبات أمام تعاون إيران مع روسيا في التهرب من العقوبات، ومن الصعب أن ترى موسكو تشتري وتبيع النفط الإيراني بكميات كبيرة، خصوصاً وأن روسيا تمتلك ما يكفي من مواردها لتلبية احتياجات مصافيها، فضلاً عن أن نفط إيران مكلف وأن نفقات النقل ستكون مرتفعة أيضاً.

يقول بعض المحللين في السوق، إن الطريقة الوحيدة لإيران لاسترضاء روسيا في صفقة الاستيراد هي منح الشركات الروسية خصماً بقيمة 10

(1) Kayhan, 'Tulu-ye Sal-e 1398 ba Ghurub-e Tawaham-e Amid-e Gharb', Kayhan, 27 Esfand 1397, http://www.kayhan.ir/fa/news/157258?fbclid=IwAR3rYX_n9WYN7Tk7kjWBRo4S1U-JXkq9uwqpyOjFcnvUG763avpPc6m9GBc accessed on 24 March 2019

في المائة (من الناحية المثالية 30 في المائة) على صادرات النفط، وفي الوقت نفسه ضمان مستويات هائلة من الصادرات إلى روسيا، كما أن الدفعات الصغيرة ستكون غير مربحة[1].

وستحتاج روسيا إلى دفع ثمن هذا النفط بالعملة الصعبة.

إن الوضع المالي لمنتجي النفط الروسيين صعب، وقد لا يكونوا مستعدين لذلك - رغم وجود احتمال أن تقنع موسكو إيران باستخدام هذه الأموال لسداد ثمن المعدات الصناعية التي استوردتها طهران من روسيا.

وفي ظل هذه الظروف، يبدي المسؤولون الروس اهتماماً أكبر بكثير باستئناف ما يسمى ببرنامج النفط مقابل البضائع، والذي بموجبه تتوسط روسيا للنفط الإيراني في الخارج مقابل شراء إيران الآلات الصناعية الروسية وتوفير فرص استثمارية لموسكو.

وقد ناقشت روسيا وإيران مبادرة النفط مقابل البضائع لسنوات، وكان من المفترض في البداية أن تساعد طهران على التهرب من حظر تجارة النفط للفترة من 2010-2015.

وعندما تم رفع هذه العقوبات كجزء من الصفقة النووية لعام 2015، كان من المتوقع أن تعوض المبادرة عن افتقار إيران إلى الاحتياطيات المالية، الأمر الذي حال دون دفع طهران لواردات المعدات الروسية بالعملة الصعبة.

(1) Georgiy Stepanov, Oksana Kozlova, 'Iranskaya Neft Stanet Rossiyskoy', News. Ru, 15 October 2018, https://news.ru/den-gi/neft-iran-rossiya-kaspij-ssha-sankcii/ accessed on 24 March 2019

ومع ذلك وبعد انسحاب ترامب من الصفقة في عام 2018 وبدأت إعادة فرض العقوبات، اكتسبت صفقة النفط مقابل السلع أهمية مرة أخرى كوسيلة للتهرب من العقوبات، في نوفمبر 2017، تلقت موسكو 1 مليون برميل من إيران كدفعة مقابل معدات السكك الحديدية المستوردة من روسيا، وكانت الترتيبات قيد الإعداد بالنسبة لروسيا لشراء 5 ملايين طن إضافية من النفط في عام 2018.

في الواقع كانت هناك بعض التقارير في شهري يناير وفبراير تشير إلى نقل النفط من إيران إلى الشركات الروسية، ومع ذلك بحلول مارس، توقفت الخطة ولا تزال موسكو تخطط لإحياء الصفقة في عام 2019، رغم أنها قد لا تحدث أبداً.

ومن ناحية أخرى، واجهت روسيا مشكلات في إيجاد مشترين للنفط الإيراني، عندما حاولت لعب دور الوسيط وإعادة بيع النفط الذي حصلت عليه من إيران في أواخر عام 2017 ومطلع عام 2018، كجزء من النفط مقابل صفقة.

ومن ناحية أخرى، يعارض عامة الشعب الإيراني ونخبته بشدة أي صفقات جوهرية مع موسكو[1]؛ إذ لا يثق الإيرانيون في روسيا ولا يرحبون بها، ولديهما تاريخ طويل من الخلافات، وقال خبير إيراني مطلع

(1) . Interviews with experts on Iran's foreign policy. Tehran University, IRAS. Tehran. October 2018.

ومحترم في السياسة الخارجية لطهران شريطة عدم الكشف عن هويته: إن مبادرة روسية للنفط مقابل البضائع سيكون من الصعب تنفيذها.

وقـال إن غالبيـة المجتمع الإيراني يعتقدون أن إعطاء نفطنا لروسـيا – خاصة بأسعار مخفضة – ليس أفضل من الموافقة على مطالب ترامب[1].

ولتخفيف هذه المخاوف يجادل المسـؤولون الإيرانيون بشكل دوري، بأنه لا توجد خطط لتصدير نفط إيران بمساعدة الكرملين[2].

(1) . Interviews with experts on Iran's foreign policy. Tehran University, IRAS. Tehran. October 2018.

(2) Elena Alifirova, 'Ne Znayu – Znachit Net', Neftegaz, 26 October 2018, https://neftegaz.ru/news/view/176324-Ne-znayu-znachit-net.-D.-Kozak-o-shemah-eksporta-nefti-iz-Irana-s-uchastiem-Rossii accessed on 24 March 2019

خاتمة

رغم كل التكهنات، يبدو أن إيران قادرة على مواجهة الجولة الجديدة من العقوبات الأمريكية على المدى القصير، وسيكون لدى حكومتها القدرة على بسط السيطرة على الوضع السياسي الداخلي، وسوف يتضرر اقتصاد البلد ولكن لن ينهار بالكامل.

فبالرغم من أن طهران لن تنجح في التعويض الكامل للأثر السلبي للعقوبات، فإنها ستنجح في التخفيف من آثارها على المدى القصير، وتربح الوقت اللازم لتصميم برنامج طويل الأجل لتدابير مكافحة العقوبات.

وسيواجه الزعيم الأعلى التالي صعوبات كبيرة بعد 2021 - 2022، عندما يحتاج إلى اتخاذ خطوات لإعادة تنشيط اقتصاد البلاد ومحاربة الآثار السلبية العميقة للعقوبات التي أضرت بأساس الاقتصاد.

ومن أجل استخدام الموارد الخارجية لمواجهة الموجة الثانية من تأثير العقوبات، سيحتاج الزعيم الأعلى الثالث إلى حل لغز السياسة الخارجية الصعب.

فمن ناحية سوف يحتاج إلى تحفيز الاتحاد الأوروبي والصين ليكونا أكثر نشاطاً في دعم طهران، وإن الحسم الأوروبي والصيني لمقاومة الضغط الأمريكي سيشكل مثالاً مهماً للاعبين الآخرين، رغم أننا نفترض أن الوضع الدولي لن يسمح للأمريكيين بقطع صادرات النفط الإيرانية بالكامل على أي حال.

مــن ناحية أخرى، يجب على القيادة الإيرانية الإجابة عن الســؤال عما إذا كانــت تريد ضم روســيا وبدون موارد خارجية إضافية ســيتعين على طهران الاعتماد فقط على مواردها وقدراتها التي ســيتطلب استخدامها الكامــل إصلاحات اقتصادية أكثر نشــاطاً وفاعلية، وهــو أمر قد يتردد المرشد الأعلى التالي في القيام به.